دور المراجعين الداخليين في تقييم وتحسين فاعلية إدارة مخاطر منظمات الأعمال

" دراسة تطبيقية على الإدارات العامة وإدارات المناطق بالمصارف التجارية في نطاق مدينة بنغازي"

قدمت من قبل:

سعاد عبدالهادي عبدالرحمٰن عبدالرحمن الزوي

تحت إشراف:

أ. د مصطفى بكار محمود

قُدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

جامعة بنغازي

كلية الاقتصاد

مايو 2019

Copyright © 2019.All rights reserved , no part of this thesis may be reproduced in any form, electronic or mechanical, including photocopy , recording scanning , or any information , without the permission in writhing from the author or the Directorate of Graduate Studies and Training university of Benghazi.

حقوق الطبع 2019 محفوظة، لا يسمح أخذ أي معلومة من أي جزء من هذه الرسالة على هيئة نسخة الكترونية أو ميكانيكية بطريقة التصوير أو التسجيل أو المسح من دون الحصول على إذن كتابي من المؤلف أو إدارة الدراسات العليا والتدريب جامعة بنغازي.

جامعة بنغازي **كلية الاقتصاد**

دور المراجعين الداخليين في تقييم وتحسين فاعلية إدارة مخاطر منظمات الأعمال

" دراسة تطبيقية على الإدارات العامة وإدارات المناطق بالمصارف التجارية في نطاق مدينة بنغازي"

إعداد

سعاد عبدالهادي عبدالرحمٰن عبدالرحمن الزوي

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ: 5 / 5 /**2019**

تحت إشراف

أ. د مصطفى بكار محمود

التوقيع:.....

الدكتور: علي عوض زاقوب .....(ممتحنا داخليا)

التوقيع:.....

الدكتور: حسن الدراجي .....(ممتحنا خارجيا)

التوقيع:.....

عميد الكلية **مدير إدارة الدراسات العليا والتدريب بالجامعة**

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ ﴾

صَدَقَ اللهُ الْعَظِيمُ

سورة النمل، الآية 19

الإهداء

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة إلى نبي الرحمة ونور العالمين

سيدنا محمد صلي الله عليه وسلم

إلى من حاكت سعادتي بخيوط مسحوبة من نسيج قلبها وبحنانها تمسح حزني

إلى المدرسة الأولى، إلى كنز المحبة الخالص إلى من كان رضاها مراد لي في حياتي، إلى الينبوع

الذي لا يمل من العطاء

أمي الحبيبة

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار، إلى من علمني العطاء بدون انتظار، إلى من أحمل اسمه بكل

افتخار ،، رحمهُ الله وأدخله فسيح جناته

والدي العزيز

إلى من بهم أكبر وعليهم اعتمد ، إلى شمعة متقدة تنير ظلمة حياتي، إلى من بوجودهم اكتسب

قوة ومحبة لا حدود لها ، إلى من عرفت معهم معنى الحياة

إخوتي وأخواتي

إلى الذين لم تلدهم أمي، إلى من تحلو بالإخاء ، وتميزوا بالوفاء والعطاء ، إلى ينابيع الصدق الصافي، إلى

من معهم سُعدت، وبرفقتهم في دروب الحياة الحلوة والحزينة سِرت، إلى من كانوا معي على

طريق النجاح والخير، إلى من عرفت كيف أجدهم وعلموني ألاّ أضيعهم

أصدقائي

إلى كل من يحتسب عمله عند الله عز وجل

الباحثة

شكر وتقدير

الحمدلله رب العالمين، حمداً طيباً كثيراً مباركاً فيه كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد:

بدايةً يطيب لي في هذا المقام أن أرد الفضل إلى أهله، وأن أعبر عن جزيل شكري وعظيم امتناني إلى الأيادي البيضاء التي كان لها الفضل بعد الله سبحانه لإتمام هذه الدراسة والوصول إلى هذه المرحلة، فهم كُثر ولا يتسع المقام لذكرهم جميعاً، ولكني أخص بالذكر أستاذي الفاضل: الأستاذ الدكتور مصطفى بكار محمود، الذي لم يبخل على بجهده وفكره وآرائه النيرة، وملاحظاته وتوجيهاته السديدة، ونصائحه القيمة التي كان لها الأثر البالغ في إتمام هذه الدراسة، وإخراجها بهذه الصورة، فجزاهُ الله عني خير الجزاء.

كما أن الشكر موصولٌ ومجزولٌ إلى الأستاذ الفاضل الدكتور: علي زاقوب بصفته ممتحناً داخلياً، والأستاذ الفاضل الدكتور:حسن الدراجي بصفته ممتحناً خارجياً، وذلك لتفضلهما بقبول مناقشة هذه الدراسة.

كما أتقدم بالشكر للدكتور: عبدالغفار المنفي لما قدمه لي من توجيه ونصح في التحليل الإحصائي في الجانب العملي للدراسة.

كما أتقدم بالشكر لأمي: عزيزة عبدالمنعم لما تكبدته من عناء ومشقة معي أَثناء فترة الدراسة، ولا أملك إلا أن أدعو لها بموفور الصحة ومديد العمر، وأن يجزيها الله عني خير الجزاء.

كما أتقدم بالشكر للأستاذ الفاضل: عبدالمطلب بن سليم لتدقيقه للرسالة ومراجعتها لغوياً

وأخيراً أتقدم بالشكر للإدارات العامة وإدارات المناطق للمصارف التجارية العاملة في نطاق مدينة بنغازي على ما قدموه من معلومات قيمة أفادتني كثيراً. كما أتقدم بالشكر والتقدير لكل من ساعدني في إخراج هذه الدراسة.

والشكر من قبل ومن بعد لله سبحانه وتعالى..

الباحثة

قائمة المحتويات

الترقيم	الموضـوع	الصفحة
	حقوق الطبعة.	ب
	ورقة الإجازة.	ج
	الآية.	د
	الإهداء.	هـ
	الشكر والتقدير.	و
	قائمة المحتويات.	ح
	قائمة الجداول.	ل
	قائمة الأشكال.	م
	ملخص الدراسة.	ن
	الفصل الأول	
	الإطار العام للدراسة	
1.1	مقدمة الدراسة	2
2.1	مشكلة الدراسة	3
3.1	أهداف الدراسة	4
4.1	أهمية الدراسة	5
5.1	منهجية الدراسة	5
6.1	مجتمع الدراسة	8
7.1	طريقة تجميع البيانات	8
8.1	طُرق تحليل البيانات	8
9.1	محتويات الدراسة	9
	الفصل الثاني	
	المراجعة الداخلية	
1.2	المقدمة	11
2.2	نشأة وتطور المراجعة الداخلية	12
3.2	تعريف المراجعة الداخلية	13
4.2	أهداف المراجعة الداخلية	16
5.2	أهمية المراجعة الداخلية	18

الترقيم	الموضـوع	الصفحة
6.2	نطاق المراجعة الداخلية	19
7.2	مهام المراجعة الداخلية	21
8.2	الشروط الواجب توافرها لوجود نظام فعال للمراجعة الداخلية	23
9.2	أنواع المراجعة الداخلية	24
10.2	المعايير الدولية للمراجعة الداخلية	26
11.2	العلاقة بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية	29
12.2	المراجعة الداخلية في المصارف	31
1.12.2	طبيعة المراجعة الداخلية في المصارف	32
2.12.2	أهداف المراجعة الداخلية في المصارف	34
3.12.2	إجراءات المراجعة الداخلية في المصارف	35
	الفصل الثالث	
	إدارة مخاطر منظمات الأعمال	
1.3	المقدمة	38
2.3	المفاهيم الأساسية لإدارة المخاطر	39
1.2.3	تعريف المخاطر	39
2.2.3	تقسيم المخاطر	40
3.2.3	تعريف إدارة المخاطر	40
4.2.3	أهداف إدارة المخاطر	41
5.2.3	أهمية إدارة المخاطر	42
6.2.3	مهام إدارة المخاطر	42
7.2.3	المقومات الأساسية لإدارة المخاطر	43
8.2.3	خطوات عملية إدارة المخاطر	45
3.3	أنواع المخاطر وفقاً لمفهوم (ERM)	47
4.3	إطار COSO لإدارة المخاطر	50
5.3	فوائد إدارة المخاطر	54
6.3	العلاقة بين المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر	55
7.3	دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر	56

الترقيم	الموضـوع	الصفحة
	الفصل الرابع	
	الدراسات التطبيقية السابقة ذات العلاقة والإطار النظري وفرضيات الدراسة	
1.4	الدراسات التطبيقية السابقة ذات العلاقة	61
2.4	الإطار النظري العام للدراسة	78
3.4	الإطار النظري الخاص للدراسة	82
5.4	فرضيات الدراسة	
	الفصل الخامس	
	الدراسة الميدانية	
1.5	مجتمع وعينة الدراسة	87
2.5	أداة جمع البيانات	89
3.5	الأساليب الإحصائية	90
4.5	تحليل البيانات	92
1.4.5	تحليل الثبات	92
2.4.5	توزيع الاستبيان ونسبة الردود	92
3.4.5	البيانات الديمغرافية للمشاركين	93
4.4.5	تحليل الجزء الثاني من استمارة الاستبيان: دور المراجعين الداخليين في تقييم إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في نطاق مدينة بنغازي	98
1.4.4.5	الإحصاء الوصفي لمتطلبات المراجعة الداخلية في تقييم إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في نطاق مدينة بنغازي	98
2.4.4.5	الإحصائي الاستدلالي لمتطلبات المراجعة الداخلية في تقييم إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في نطاق مدينة بنغازي	98
3.4.4.5	الإحصاء الوصفي لدور المراجعة الداخلية في تقييم إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في نطاق مدينة بنغازي	101

الترقيم	الموضـوع	الصفحة
4.4.4.5	الإحصائي الاستدلالي لدور المراجعة الداخلية في تقييم إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في نطاق مدينة بنغازي	101
5.4.4.5	الإحصاء الوصفي لدعم المراجعة الداخلية في تقييم إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في نطاق مدينة بنغازي	106
6.4.4.5	الإحصائي الاستدلالي لدعم المراجعة الداخلية في تقييم إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في نطاق مدينة بنغازي	106
7.4.4.5	الإحصاء الوصفي لفاعلية المراجعة الداخلية وفق إطار (COSO) في تقييم إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في نطاق مدينة بنغازي	109
8.4.4.5	الإحصائي الاستدلالي لفاعلية المراجعة الداخلية وفق إطار (COSO) في تقييم إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في نطاق مدينة بنغازي	109
5.5	اختبار الفرضيات	112
1.5.5	اختبار الفرضية الرئيسية الأولى	112
2.5.5	اختبار الفرضية الرئيسية الثانية	113
3.5.5	اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة	114
4.5.5	اختبار الفرضية الرئيسية الرابعة	115
6.5	الاستقراء	116
7.5	النتائج والتوصيات	116
-	قائمة المراجع	120
-	الملاحق	
-	ملخص باللغة الانجليزية	

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1.5	مجتمع وعينة الدراسة	89
2.5	نسبة الردود	93
3.5	المعلومات الديموغرافية	97
4.5	الإحصاء الوصفي والاستنتاجي لمتطلبات المراجعة الداخلية في تقييم إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في نطاق مدينة بنغازي	100
5.5	الإحصاء الوصفي والاستنتاجي لدور المراجعة الداخلية في تقييم إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في نطاق مدينة بنغازي	105
6.5	الإحصاء الوصفي والاستنتاجي لدعم المراجعة الداخلية في تقييم إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في نطاق مدينة بنغازي	108
7.5	الإحصاء الوصفي والاستنتاجي لفاعلية المراجعة الداخلية وفق إطار (Coso) في تقييم إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في نطاق مدينة بنغازي	111
8.5	اختبار (T-TesT) للفرضية الرئيسية الأولى	112
9.5	اختبار (T-TesT) للفرضية الرئيسية الثانية	113
10.5	اختبار (T-TesT) للفرضية الرئيسية الثالثة	114
11.5	اختبار (T-TesT) للفرضية الرئيسية الرابعة	115

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1.1	نموذج منهجية الدراسة	7
1.4	الإطار النظري العام للدراسة	81
2.4	الإطار النظري الخاص للدراسة	83

دور المراجعين الداخليين في تقييم وتحسين فاعلية إدارة مخاطر منظمات الأعمال

إعداد

سعاد عبدالهادي عبدالرحمٰن عبدالرحمن الزوي

إشراف

أ. د مصطفى بكار محمود

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور المراجعين الداخليين في تقييم إدارة مخاطر منظمات الأعمال بصورة عامة، والحصول على دليل تطبيقي من العاملين بالإدارات العامة، وإدارات المناطق بالمصارف التجارية في نطاق مدينة بنغازي بصورة خاصة.

تبنت الدراسة المنهج الاستنباطي الاستقرائي أو ما يعرف بالمنهج العلمي الحديث في مجال المحاسبة، وهو المنهج المستخدم من قبل مجلس معايير المحاسبة في الولايات المتحدة الأمريكية منذ إنشائه عام (1973)، وهو أيضاً المنهج المستخدم في العديد من الدراسات المشابهة بالجامعات الليبية.

استخدمت الدراسة الاستبيان كوسيلة لجمع بياناتها اللازمة لاختبار فرضياتها، كما تم الاعتماد على أدبيات الدراسة وإطارها النظري لصياغة كل من الفرضيات وأسئلة الاستبيان. واستخدمت في جميع أجزاء الاستبيان الأسئلة المغلقة ذات النهاية المفتوحة للاستفادة من مزايا الأسئلة المغلقة وتجنب عيوبها.

تتكون عينة الدراسة من: أعضاء لجان المراجعة، والمراجعين بإدارات المراجعة الداخلية، وإدارات المخاطر بالمصارف التجارية العاملة في مدينة بنغازي، والمراجعين بإدارة الرقابة على

المصـارف والنقـد بمصـرف ليبيـا المركـزي، والمـراجعين الخـارجيين العـاملين لحسـابهم الخـاص والمسجلين بمصرف ليبيا المركزي.

استخدمت الدراسة تحليل الثبات للتأكد من ثبات أسئلة الاستبيان واتساقها وانسجامها مع أهداف الدراسة لغرض اختبار فرضياتها، والإحصاء الوصفي للتعرف على الاتجاه العام لإجابات المستجيبين، والإحصاء الاستدلالي أو الاستنتاجي(تحليل التباين الأحادي) لتحديد الاختلافات الجوهرية في إجابات المستجيبين عند مستوى معنوية (0.05%) بفرض أن البيانات موزعة توزيعاً طبيعياً أو غير طبيعيّ، واختيار المقارنات المتعددة في الحالات التي تشير فيها اختبارات تحليل التباين إلى وجود اختلافات جوهرية، وذلك لتحديد المجموعة أو المجموعات التي تختلف جوهرياً عن المجموعة أو المجموعات الأخرى. كما تم استخدام تحليل T للعينة الواحدة لاختبار فرضيات الدراسة.

بينت نتائج الدراسة أن للمراجعين الداخليين دوراً جوهرياً يؤثر في تقييم إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في مدينة بنغازي.

تبين من مقارنة نتائج التحليلات الإحصائية للدراسة (الاستنتاجات العلمية) باستنتاجاتها النظرية (فرضيات الدراسة)، وهذا ما يسمى بالاستقراء، تطابق كل من الاستنتاجات النظرية بالاستنتاجات العلمية للدراسة. بهذا تكون الدراسة قد أضافت دليلاً علمياً من واقع البيئة المحلية يؤيد أدبيات الدراسة من ناحية، ويضيف إلى استنتاجاتها النظرية من ناحية أخرى.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

يتناول هذا الفصل مقدمة الدراسة، ويبين مشكلتها وأهدافها وأهميتها ومنهجيتها، كما يبين مجتمع وعينة الدراسة، والطرق الإحصائية لتحليل بياناتها وتقسيمات الدراسة.

1.1 مقدمة:

أصبحت المراجعة الداخلية من الموضوعات الهامة في كافة الإدارات والمؤسسات والمنظمات المحلية والإقليمية والدولية العامة والخاصة، خصوصاً بعد الانهيارات المتتالية لشركات عالمية كبرى وقائمة الفضائح لشركات الشهيرة في الولايات المتحدة الأمريكية ومن أبرزها الانهيار الذي أصاب شركة إنرون Enron عام 2001، وشركة ورلدكوم World Com عام 2002، وذلك نتيجة الغش والتلاعب والأخطاء المحاسبية المتعمدة في القوائم المالية، والفساد الإداري والأخلاقي للإدارات الوحدات الاقتصادية ومكاتب المراجعة العالمية، مما أدي إلي إصدار قوانين وتعليمات أكثر صارمة وأكثر تفصيلاً ووضوحاً لإجراء اختلافات في إدارات الشركات والتقارير المالية وتفعيل الرقابة الداخلية، من جانب الدول والهيئات المنظمة لمهنة المحاسبة والمراجعة، كما تم إصدار قانون Sarbanes - Oxley بهدف حماية المستثمرين وإعادة الثقة في النظام المالي (عتش، 2011).

كما تواجه بيئة الأعمال تغيرات سريعة، ذات آثار بالغة الأهمية على المنظمات عبر العالم بأسره، واستجابة لذلك تتحرك منظمات الأعمال لتطوير هياكلها، وإعادة هندسة عملياتها، وتحسين أساليب إدارة المخاطر لديها لإضفاء المزيد من المعلومات الملائمة والموثوقة اللازمة لتحقيق أهدافها (لظن، 2016).

في ظل هذه التغيرات فإنه ليس من المستغرب أن ينظر المجتمع المالي إلى المراجع الداخلي على أنه الأكثر تأهيلاً للمساعدة في إدارة المخاطر؛ لما يمتلكه من معارف وخبرات ومهارات تجعله مؤهلاً لذلك، وعليه تشهد مهنة المراجعة الداخلية منذ نهاية القرن الماضي وبداية

القرن الحالي تطورات هائلة، خصوصاً في الولايات المتحدة الأمريكية بعد صدور المفهوم الجديد للمراجعة الداخلية عن معهد المراجعين الداخليين الذي يتضمن توسيع مهام المراجعة الداخلية بإضافة مهمة تقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر (جمعة والبرغوثي، 2007).

كما أن السمة الأساسية التي تحكم نشاط منظمات الأعمال هي كيفية إدارة المخاطر وليس تجنبها، وهنا يأتي دور المراجع الداخلي من خلال تحديد تلك المخاطر وقياسها والإفصاح عنها بالشكل الذي يمكن مستخدمي القوائم المالية من الحكم على إدارة المخاطر والسيطرة عليها، ومن ثم التنبؤ بالمخاطر الكمية والنوعية التي يمكن أن يتعرض لها المنظمة مستقبلاً، واتخاذ القرارات الاستثمارية والقرارات الأخرى المتعلقة بمعاملاتهم مع المنظمة (المدهون، 2011).

عليه فإن هذه الدراسة تُلقي الضوء على الدور الذي يؤديه المراجعين الداخليين في تقييم إدارة مخاطر منظمات الأعمال.

2.1 مشكلة الدراسة:

إن التطور الواضح على مستوى العالم خلال العقد الأخير من القرن العشرين في مجال الصناعة المصرفية أدى إلى استحداث أدوات مالية جديدة يتطلبها الانفتاح المصرفي في كل دول العالم، وفي ليبيا يؤدي القطاع المصرفي الليبي دوراً فعالاً في تنمية الاقتصاد، وقد بدأ مصرف ليبيا المركزي إستراتيجية إعادة حقيقة وتطوير القطاع المصرفي، والهادفة إلى الارتقاء بمستوى الخدمات إلى مستوى المصارف العالمية؛ لتحقيق الرؤية الاقتصادية، وفي سبيل ذلك تم إصدار قوانين منظمة بشأن تنظيم الشركات المساهمة، وقانون إنشاء سوق الأوراق المالية، وكذلك رقم 1بشأن تنظيم المصارف بليبيا. وبالرغم من استحداث آليات حديثة للرقابة المصرفية وتنظيم القوانين الداعمة لها، إلا أن وجود إدارة للمراجعة الداخلية لدعم إدارة المخاطر هو ما يتطلبه القطاع المصرفي الليبي؛ من أجل تقليل المخاطر المصرفية التي تبث أنها بازدياد مستمر

في ظل ظروف الحرب المستمرة من خمس سنوات (يونس، 2015)، كما تؤدي المراجعة الداخلية دوراً هاماً في عملية إدارة المخاطر المصرفية، وذلك من خلال المساهمة في تقييم إدارة هذه المخاطر وتقديم المساعدة في معالجتها بكونها تمثل التهديدات الحقيقية التي تعوق أهداف المنظمة، وتهدد استمراريتها وذلك بتبني منهج المراجعة الداخلية على أساس المخاطر، لقد شهدت السنوات القليلة الماضية اهتماماً متزايداً بموضوع إدارة المخاطر، فقد قامت لجنة (Tread way) بنشر وتطوير الإطار المفاهيمي بشأن تطبيق إدارة المخاطر في الممارسة العملية، وعلاقته بمفهوم ومكونات الرقابة الداخلية، وعلاقته حوكمة الشركات. ومن جهة أخرى فقد أكدت العديد من الدراسات السابقة بأنّ منهج المراجعة الداخلية على أساس المخاطر. أصبح لا يمكن الاستغناء عنه، حيث أن العديد من المنشآت والمصارف لديها نظم رقابية فعالة تتضمن المئات من الإجراءات الرقابية، تم اختبارها بشكل دوري، ومع ذلك خسرت مئات الملايين بسبب فشلها في فهم وتقييم المخاطر الناتجة عن ممارسة أنشطتها المعتادة (الشيخي، 2013).

مما سبق يتضح وجود اهتمام عالمي بإدارة المخاطر وزيادة أهمية دور المراجعين الداخليين في إدارة المخاطر المصرفية، الأمر الذي يتطلب دراسة هذا الدور، وبناءً علي ما تقدم يمكن صياغة مشكلة الدراسة في الإجابة علي السؤال الأتي: ما هي العوامل المؤثرة في دور المراجعين الداخليين في تقييم وتحسين فاعلية إدارة مخاطر منظمات الأعمال؟

3.1 أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

- التعرف على دور المراجعين الداخليين في تقييم إدارة مخاطر منظمات الأعمال ومراجعة أدبياتها بصورة عامة.

- تحديد المتغيرات المستقلة الرئيسية والفرعية التي تؤثر في تقييم إدارة مخاطر منظمات الأعمال بصورة عامة وفي المصارف التجارية العاملة في نطاق مدينة بنغازي بصورة خاصة.
- الحصول على استنتاج عملي أو تطبيقي من واقع البيئة المحلية يؤيد الاستنتاجات النظرية للدراسة.

4.1 أهمية الدراسة:

نظراً لأهمية موضوع إدارة المخاطر ودور المراجعة الداخلية في تفعيل الركائز التي تقوم عليها إدارة المخاطر، فإن أهمية هذه الدراسة تنبع في توضيح أهمية دور المراجعين الداخليين في فهم وتقييم أساليب وإجراءات إدارة المخاطر، وما يترتب عليه من فائدة للإدارة المصرفية وانعكاسها الإيجابي على تطوير أداء المصرف، وزيادة قدرته على المنافسة وتعظيم الأرباح.

5.1 منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي الاستقرائي، وهو المنهج العلمي الحديث في مجال المحاسبة، وهو المنهج الذي اعتمده مجلس معايير المحاسبة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية منذ إنشائه عام (1973)، كما قد استخدم في العشرات من الدراسات المشابهة بالجامعات الليبية (حمد، 2012؛ الخطيب، 2013؛ الفضيل، 2014)، وقد تم تطبيق المنهجية السابقة من خلال الخطوات التالية:

- مراجعة أدبيات الدراسة لمعرفة دور المراجعين في تقييم إدارة مخاطر منظمات الأعمال.
- استخدام أدبيات الدراسة لتكوين الإطار النظري للدراسة، بمعنى تحديد المتغيرات المختلفة التي تؤثر في مشكلة الدراسة على أنها متغير تابع.

- دراسة الإطار النظري للدراسة في ضوء العوامل البيئة المحلية، والتنبؤ بالمتغيرات المختلفة الواردة بالإطار النظري العام للدراسة بصورة عامة، التي يمكن أن تؤثر على تقييم إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في نطاق مدينة بنغازي بصورة خاصة.
- الاعتماد على الإطار النظري الخاص بالدراسة لصياغة فرضياتها (الاستنتاجات النظرية).
- استخدام الاستبيان كوسيلة لجمع البيانات اللازمة لاختبار الفرضيات من عينة الدراسة، واستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة لتحليلها، ثُمّ صياغة النتائج (الاستنتاجات العملية للدراسة).
- مقارنة الاستنتاجات العملية للدراسة باستنتاجاتها النظرية، فإذا كانت الاستنتاجات العلمية (النتائج) تؤيد الاستنتاجات النظرية (الفرضيات) فإن الدراسة تكون قد أضافت دليلاً علمياً من واقع البيئة المحلية يؤيد استنتاجاتها النظرية، وعند الاختلاف فإن الباحثة يجب أن تبدي أسباب الاختلاف من وجهة نظرها. وذلك كما هو موضح في الشكل رقم (1-1).

شكل (1-1) نموذج منهجية الدراسة

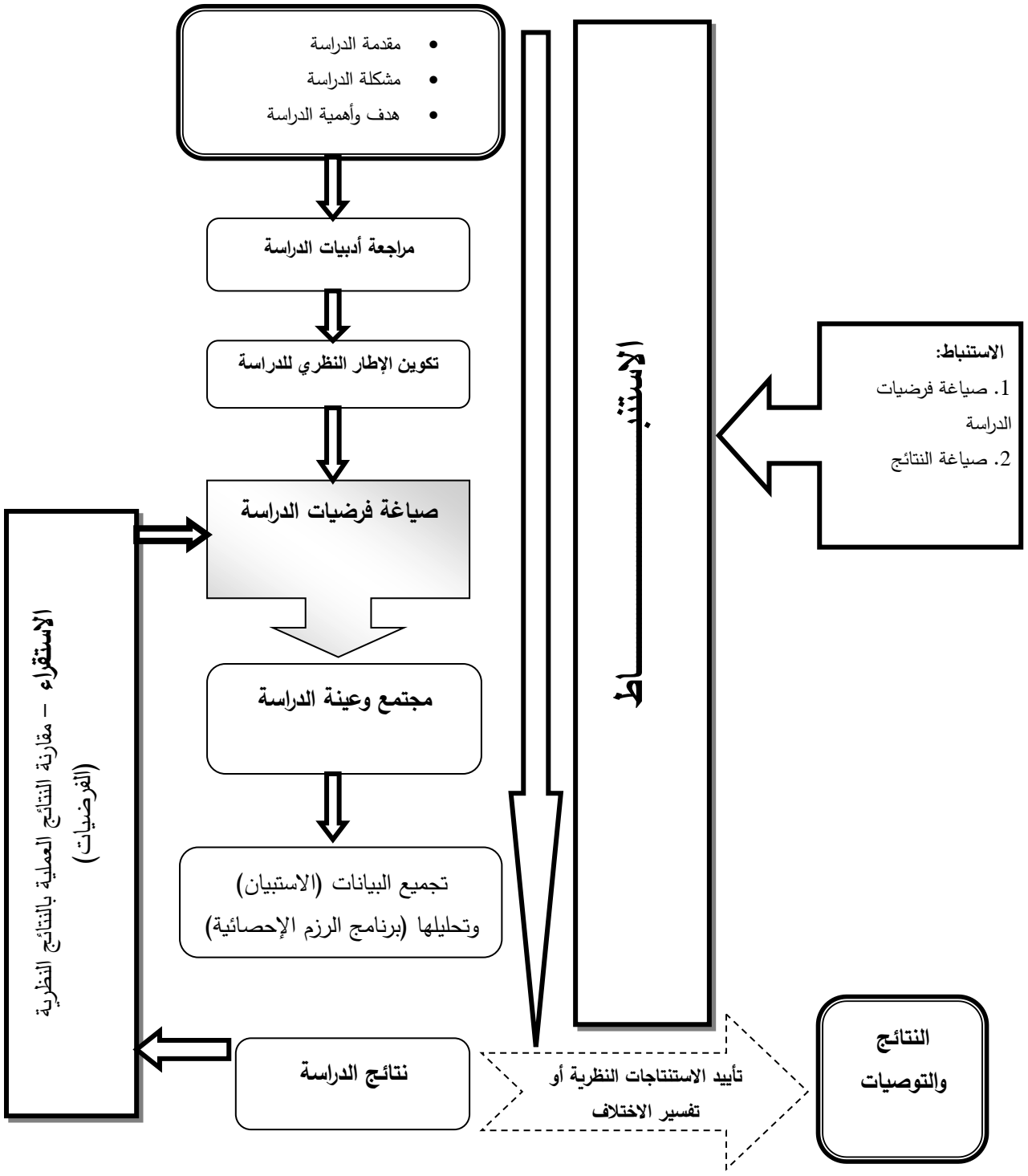

إعداد الباحثة

6.1 مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من الإدارات العامة وإدارات المناطق العاملة في نطاق مدينة بنغازي لكل من:

- المصارف التجارية، وتتمثل في:
  - لجان المراجعة (رؤساء وأعضاء لجان المراجعة).
  - إدارة المراجعة الداخلية (مديري إدارات المراجعة الداخلية، والمراجعين الداخليين).
  - إدارة المخاطر (مديري إدارات المخاطر، والعاملين بإدارات المخاطر).
- مصرف ليبيا المركزي، ويتمثل في:
  - المراجعين بإدارة الرقابة على المصارف والنقد بمصرف ليبيا المركزي.
  - إدارة المخاطر (مدير إدارة المخاطر العاملين بإدارة المخاطر).
- المراجعين الخارجين العاملين لحسابهم الخاص، والمدرجين في سجل المحاسبين والمراجعين القانونين لدى إدارة الرقابة على المصارف والنقد بمصرف ليبيا المركزي.

7.1 طريقة جمع البيانات:

تم استخدام استمارة الاستبيان لتجميع البيانات اللازمة لاختبار الفرضيات من عينة الدراسة.

8.1 طرق تحليل البيانات:

تم استخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية لإجراء اختبار ألفا كرونباخ، وتحليل الثبات، والإحصاء الوصفي، والإحصاء الاستنتاجي، واختبار الفرضيات، واختبار

المقارنات المتعددة للتعرف على المجموعة أو المجموعات التي تختلف جوهرياً عن المجموعة الأخرى عند مستوى معنوية (0.05).

9.1 محتويات الدراسة:

يستعرض الفصلان الثاني والثالث المراجعة الداخلية، وإدارة مخاطر منظمات الأعمال، ويستعرض الفصل الرابع مراجعة الدراسات التطبيقية السابقة ذات العلاقة، وتكوين الإطار النظري للدراسة، وصياغة فرضياتها، كما يتناول الفصل الخامس طرق تجميع البيانات وتحليلها، وصياغة النتائج والتوصيات.

الفصل الثاني

المراجعة الداخلية

1.2 مقدمة:

نتيجة للتطورات في حجم منشآت الأعمال، كان لابد من وجود أداة تحمي ممتلكات تلك المنشآت من الغش والاختلاس (الفرجاني، 2008) والمراجعة الداخلية تعد أداة من الأدوات الرقابية التي يعول عليها في أي منشأة، نظراً لأهميتها البالغة في تقديم خدمات تكفل للمنشأة القيام بأعمالها على الوجه المطلوب، فالمراجعة الداخلية بمفهومها الحديث اتسع مجالها، وأصبحت وتُعْنَي بمراجعة كافة عمليات المنشأة، المالية منها والإدارية، وتقديم النصح والمشورة بشأن هذه العمليات (محمد، 2007).

ألقت التغييرات المستمرة والتطورات المتلاحقة التي حدثت في البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بظلالها على نشاط المراجعة الداخلية، وأدت إلى تطورها والاهتمام بها ما رفع من أهمية ومساهمة هذا النشاط في تحسين كفاءة المنشأة وإضافة قيمة لها، حتى أصبحنا لا نكاد نرى منشأة تخلو من نشاط المراجعة الداخلية، وإن كان الاهتمام بها وتطويرها متفاوتاً من منشأة إلى أخرى تبعاً، لمتغيرات عدة، مثل حجم المنشأة، وطبيعة العمليات فيها، والوعي الإداري لدى المستويات العليا بالمنشأة، والمتطلبات القانونية وغيرها من الأمور الأخرى (ازعير، 2016).

من هذا المنطلق نسعى في هذا الفصل إلى إلقاء الضوء على نشاط المراجعة الداخلية بدءاً من نشأة وتطور المراجعة الداخلية، ومروراً بمفهوم المراجعة الداخلية وأهدافها وأهميتها وأنواعها ونطاقها ومهامها وشروطها، والمعايير الدولية للمراجعة الداخلية، وبيان العلاقة بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية، وانتهاء بعرض المراجعة الداخلية في المصارف.

2.2 نشأة وتطور المراجعة الداخلية:

برزت الحاجة الملحة لوظيفة المراجعة الداخلية للإسهام في تحقيق العديد من الأعراض، باعتبارها تمثل جزءاً أساسياً من وظيفة الرقابة الداخلية، التي تسعى لضمان تحقيق أهدافها جنباً إلى جنب مع الأدوات والوظائف الأخرى (جمعة والبرغوثي، 2007).

بدأ التجسيد المهني لوظيفة المراجعة الداخلية بتأسيس معهد المراجعين الداخليين Institute of Internal Auditors (ALL) في الولايات المتحدة في 1941، الذي أخذ على عاتقة مهمة وضع معايير المراجعة الداخلية المتعارف عليها، ومتابعة تطويرها وتحديثها وفقاً لمتطلبات ما يستجد من أحداث وتطورات مع مرور الزمن (العمري، 2006) وأسهم إسهاماً فعالاً فعالة في تطوير وظيفة المراجعة الداخلية، حيث حدد مفهوم وأهداف ونطاق عمل المراجعة الداخلية، ومسئوليات المراجع الداخلي، وقواعد وآداب السلوك المهني التي يجب أن يلتزم بها المراجع الداخلي، وإصدار معايير وإرشادات الأداء المهني للمراجعة الداخلية (العبادي، 1999)، ويمكن عرض جوانب التطور في المراجعة الداخلية كما يلي:

- إنشاء معهد المراجعين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1941، وهذه الخطوة يمكن اعتبارها الخطوة الأساسية في مجال التجسيد المهني للمراجعة الداخلية، حيث أسهم منذ إنشائه في تطوير المراجعة الداخلية، واتساع نطاق الانتفاع بخدماته، وقد عمل المعهد على تدعيم وتطوير المراجعة الداخلية عن طريق بذل الجهود المختلفة، من أجل المضي قدماً بهذه المهنة، حيث تم في عام 1947 إصدار أول قائمة تتضمن مسئوليات المراجع الداخلي التي تم إدخال تعديلات عليها في عام 1957 (مخلوف، 2007).
- أقر معهد المراجعين الداخليين عام (1978) معايير الممارسة المهنية الداخلية، وهذه المعايير تتضمن تعريف المراجعة الداخلية، توج المعهد جهوده بإعادة هيكلية إدارات

المراجعة الداخلية أينما وجدت، لتصبح معايير شخصية تهتم بشخصيات المراجعين وصفات الإدارة التي تنفذ عملية المراجعة الداخلية، ومعايير أداء تصف نشاط المراجعة الداخلية، وكيفية أداء عملية المراجعة، بحيث يمكن قياس هذا الأداء ومعايير تطبيقية (الهبري، 2012).

على الرغم من أن هذه المهنة قد تطورت وازدهرت في الولايات المتحدة خلال الخمسين سنة الماضية، وامتد تطورها إلى دول أخرى "إلا إنها لم تحظ بمثل هذا التطور في منطقتنا العربية، إذ ما زالت النظرة إليها كوظيفة تؤدّى، وليس مهنة متكاملة لها متطلباتها وأركانها الأساسية، ولقد أدت هذه النظرة إلى عدم بلوغ المراجعة الداخلية المستوى الذي يليق بها في هذه المنطقة، ويمكن الرقي بمهنة المراجعة الداخلية بإنشاء معهد للمراجعين الداخليين العرب، مع ضرورة توفير الوعي الكافي لدى المهتمين بتطور مهنة المراجعة الداخلية" (الصحن والسوا فيري، 2004، ص 228).

3.2 تعريف المراجعة الداخلية:

تطور مفهوم المراجعة الداخلية مع تطور الحياة الاجتماعية والاقتصادية، بداية من التحقق من صحة البيانات المحاسبية، مروراً باكتشاف الأخطاء والغش والتلاعب، وأعقب ذلك تطور منطقي لوظيفة المراجعة الداخلية، من خلال إضافة نشاط التقييم لمساعدة الإدارة في حكمها على كيفية التنفيذ للأنشطة المختلفة داخل الوحدة الاقتصادية، والعمل على رفع مستوى كفاءة وفاعلية الوظيفة (الصواف، 2011).

قام معهد المراجعين الداخليين بإصدار أول نشرة رسمية له عام 1947 بعنوان "مسئوليات المراجع الداخلي" وعرف فيها المراجعة الداخلية بأنها: "نشاط تقييم مستقل يتم داخل المنشأة، يهدف إلى مراجعة العمليات المحاسبية والمالية وغيرها من العمليات كأساس لتقديم خدمات

وقائية وبناءة للإدارة، فهي نوع من أنواع الرقابة تتم عن طريق قياس وتقييم غيرها من أنواع الرقابة، وتهتم بالجوانب المالية والمحاسبية للعمليات" (الواردان، 2014، ص 118) ثم اتبع مجمع المراجعين الداخليين نهجاً معيناً، حيث كان يقوم كل فترة معينة بدراسة ميدانية لنشاط المراجعة الداخلية في أمريكا، ثم يعدل النشرة الخاصة بمسئوليات المراجع الداخلي في ضوء نتائج هذه الدراسة (الهبري، 2012).

أصدر المعهد التعريف الثاني للمراجعة الداخلية في نشرة عام 1957 الذي ينص على أنها "نشاط تقييم مستقل داخل المنشأة لمراجعة العمليات المحاسبية والمالية وغيرها من العمليات، بهدف خدمة الإدارة، فهي جزء من الرقابة الإدارية يعمل من خلال قياس وتقييم فاعلية نظم الرقابة الأخرى" (سعدودي، 2015، ص4).

وفي عام 1971 قام المعهد بتعديل توصياته مرة أخرى، وشملت هذه التوصيات تعريفاً جديداً للمراجعة الداخلية بأنها "نشاط تقييمي مستقل داخل المنشأة لمراجعة عملياتها، بهدف تقديم خدمات للإدارة، وهي جزء من نظام الرقابة الإدارية تعمل على قياس وتقييم فعالية نظم الرقابة الأخرى (درويش، 2014، ص 55)، كما أنه في عام 1981 حدث تعديل في مفهوم المراجعة الداخلية، حيث عرفها المعهد على أنها "وظيفة تقييم مستقلة داخل المنشأة لفحص وتقييم كفاءة وفعالية نظم الرقابة الأخرى" (درويش، 2014، ص55) إصدار المعهد تعريفاً جديداً للمراجعة الداخلية عام 1994 يشير إلى أنها "وظيفة تقييم مستقلة داخل المنشأة لفحص وتقييم أنشطتها كخدمة للمنشأة، وهي تهدف إلى مساعدة جميع أفراد المنشأة بما في ذلك الإدارة والعاملين في أداء مسؤولياتهم بشكل فعال، بإمدادهم بتحليلات وتقسيمات وتوصيات استشارية ومعلومات تتعلق بالأنشطة الخاصة بالفحص (درويش، 2014، ص55).

إن مفهوم المراجعة الداخلية تبلور في السنوات الأخيرة بشكل أكثر انسجاماً للتطورات الحديثة لمواكبة عصر التقدم والثورة المعلوماتية، ونتيجة لحدوث العديد من الأزمات المالية، وإشهار إفلاس بعض المنشآت الاقتصادية العملاقة، مثل فضيحة Enron دفعت معهد المراجعين الداخليين في الولايات في المتحدة الأمريكية إلى تبني مفهوم حديث للمراجعة الداخلية، يقر بمتطلبات العصر، ويؤكد أهميتها للمنشأة، ففي 26 يونيو 1999 وافق مجلس إدارة المراجعين الداخليين بالإجماع على تعريف جديد للمراجعة الداخلية هو "أَنَّ المراجعة الداخلية نشاط استشاري مستقل وتأكيد موضوعي لغرض تحسين عمليات المنشأة وإضافة قيمة لها، وأنها تساعد المنشأة على تحقيق أهدافها من خلال طريقة منهجية منظمة لتقييم وتحسين عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة" (درويش، 2014، ص66 نقلاً عن IIA, 1999).

جاء تعريف معهد المراجعين الداخليين للمراجعة الداخلية الجديد جاء متمشياً مع التطورات الحديثة في المراجعة الداخلية، سواء من حيث مجالها أو القائمين عليها أو أساليبها حيث إن هذا التعريف لم يُشِرْ إلى أن وظيفة المراجعة الداخلية تنشأ داخل المنشأة، كما أشار التعريف إلى أن المراجعة الداخلية نشاط استشاري، وبالتالي يمكن أن تتحول إلى تقديم الخدمات الاستشارية للمنشأة، وأن تقييم المخاطر وإدارتها هي جزء من مهام إدارة المراجعة الداخلية.

يعرف الاتحاد الأوروبي المراجعة الداخلية بأنها "وظيفة مستقلة وموضوعية يتم إنشاؤها داخل المنشأة لفحص وتقديم أنشطتها المختلفة، وذلك بغرض مساعدة المسئولين داخل المنشأة في القيام بمسئولياتهم بدرجة عالية من الكفاءة والفعالية، وذلك عن طريق توفير التحليل والتقييم والتوصيات المنشودة والمعلومات التي تتعلق بالرقابة على الأنشطة التي يتم فحصها" (محمد وآخرون، 2015، ص 284).

مما سبق تبين أن المراجعة الداخلية نشاط مستقل وموضوعي واستشاري مهم لإضافة قيمة للوحدة الاقتصادية وتحسين عملياتها والمساعدة على تحقيق أهدافها من خلال انتهاج مدخل موضوعي ومنظم لتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر، وبذلك أصبح ينظر إلى المفهوم الحديث للمراجعة الداخلية بأنها ضرورة لمواكبة التطورات المعاصرة، من خلال دوره في تحسين فعالية إدارة المخاطر المرتبطة بالأعمال، وإضافة قيمة للمنشأة باستثمار الفرص، وتحسين العمليات، وتقليل المخاطر.

4.2 أهداف المراجعة الداخلية:

ظهرت المراجعة الداخلية في بادئ الأمر بهدف اكتشاف الأخطاء والغش والتلاعب، وكان نطاق المراجعة الداخلية محصوراً في مراجعة الجوانب المالية، ثم تطور هذا الهدف إلى محاولة منع الأخطاء والغش والتلاعب، وذلك من خلال تقييم الوسائل الرقابية التي تضعها إدارة المنشأة، تم التقرير عن مدى الالتزام بهذه المعايير الرقابية (العبادي، 1999) في عام 1947 كان هدف المراجع يعبر عن تحديد الأخطاء، وكان الفرق بين المراجعة الداخلية والخارجية في هذه الفترة يتمثل في الجهة التي تقوم بعملية المراجعة (القباني، 2005).

بين كل من (القباني، 2005، الهبري، 2012) أن للمراجعة الداخلية هدفين أساسيين هما:

- **هدف الحماية:** كان التركيز في الماضي ينص على هدف الحماية، حيث كانت المراجعة الداخلية تعرف على أنها ذلك النشاط الذي يهدف إلى حماية أصول المنشأة، كما تهدف إلى التأكد من سلامة نظم الرقابة الداخلية، الذي يهدف بدوره إلى حماية المنشأة من الاختلاس والسرقة من أخطار الغش والضياع والانحرافات عن السياسات والخطط واللوائح الموضوعة من قبل الإدارة.

- **هدف البناء:** مع تطور مفهوم المراجعة الداخلية ظهر هدف جديد لوظيفة المراجعة الداخلية، وهو هدف البناء، من خلال اقتراح العلاج والتوصيات بناء على ما قام به المراجع الداخلي من فحص، حيث يتضمن التعريف الصادر في 1999 اعترافا بالاتجاه نحو الخدمات الاستشارية للمراجعة، أي أنه يهدف إلى إحداث تغييرات إيجابية في الأداء من خلال الفحص والتقييم للأوضاع القائمة في المنشأة، وتقديم المقترحات التي تؤدي إلى تحسين طرق الأداء وتطويرها، ما يؤدي إلى الاستخدام الأمثل للموارد.

لقد حدد بيان مسؤوليات المراجعة الداخلية الصادر عن معهد المراجعين الداخليين عام 1981، في مقدمته أن هدف المراجعة الداخلية هو مساعدة أعضاء المنشأة على تحمل مسؤولياتهم بشكل فعال، وذلك من خلال ما تقدمه لهم من التحليلات والتقييمات، والتوصيات، والاستشارات والمعلومات المتعلقة بالنشاطات قيد المراجعة (الفرجاني، 2005). من هذا المنطلق حدد المعيار الدولي للمراجعة (610) أهداف المراجعة الداخلية وذلك بالاعتماد على حجم وهيكل المنشأة، ومتطلبات إدارتها (ذنيبات وشناق، 2006)، ويمكن تحديد أهداف المراجعة الداخلية في (الرحاحلة، 2006):

- التأكد من تكامل المعلومات المالية والتشغيلية والتقارير.
- تحديد أن المنشأة تلتزم بالقوانين والسياسات والإجراءات والأدوات المالية.
- تحديد ما إذا كانت موارد المنشأة مناسبة وتستعمل لتحقيق الأهداف والأعراض التي خصص من أجلها.
- فحص ما إذا كانت المنشأة تعمل بفاعلية وبطريقة اقتصادية.
- التأكد من أن أنظمة حماية الأصول توفر الحماية المناسبة لتلك الأصول.

5.2 أهمية المراجعة الداخلية:

تنبع أهمية المراجعة الداخلية من كونها أداة رقابية تقييميه تطويرية تعمل داخل المنشأة لخدمة جميع المستويات فيها، فالطبيعة التكاملية للعمليات أدت إلى أهمية وجود نشاط للمراجعة الداخلية يمتد لمراجعة وتقييم جميع الأنشطة، سواء كانت مالية أو إدارية أو تشغيلية، ويقدم التقارير بنتائج المراجعة العلاج والتوصيات بالتحسين (الصحن والسوافيري، 2004)، فالمراجعة الداخلية مصدر حيوي يساعد جميع المستويات الإدارية في المنشأة على تحقيق الأهداف المرجوة منها، وذلك من خلال تزويدها بالمعلومات الدقيقة عن الأخطاء والانحرافات، واقتراح العلاج لها (حجازي، 2007).

كما تستمد المراجعة الداخلية أهميتها أيضا من قدرتها على إضافة قيمة للمنشأة من خلال تحقيق أهدافها، فالاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية جعلت منها نشاطاً متميزاً في كونها أصبحت نشاطاً استشارياً تساعد في إحكام السيطرة على المنشأة، وتسهم في تحسين كفاءة إدارة المخاطر، ما زاد من أهميتها داخل المنشأة (صبحي، 2000)، وأشار (عصيمي، 2009) إلى أهمية المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة إدارة المخاطر، وذلك بالمساعدة في لفت انتباه المنشأة إلى المخاطر التي تؤثر على أهدافها وعملياتها ومواردها، فتقوم بتقديم الاستشارات للتغلب على هذه المخاطر.

فالمراجعة الداخلية نشاط من الضروري القيام به في أي منشأة؛ وذلك لأهميتها البالغة فيما تحققه من أهداف داخل المنشأة، فهي تسعى لمساعدة المنشأة ككل في تحقيق أهدافها ومساعدة المستويات الإدارية المختلفة فيها، وذلك بالفحص والتقييم وتقديم النصح والمشورة في كافة عمليات المنشأة (أبوبكر، 2005).

6.2 نطاق المراجعة الداخلية:

مرت المراجعة الداخلية بعد إنشاء معهد المراجعين الداخليين بالولايات المتحدة الأمريكية عام 1941 وحتى اليوم بتطور ملموس في مفهومها وأهدافها وأنشطتها ومعايير ممارستها المهنية، حيث انتقلت من مجرد فحص النشاط المالي إلى فحص النشاط التشغيلي، كما انتقلت من تقييم أداء إدارة النشاط إلى تقيم القيمة الاقتصادية للمنشأة بدلالة مدى فعالية قرارات الاستثمار والتمويل من ناحية، ومدى القدرة في التعامل مع المخاطر المالية ومخاطر الأعمال من ناحية أخرى (إبراهيم، 2005).

بحلول عام 1993 نص بيان مسؤوليات المراجعة الداخلية على أن "نطاق المراجعة الداخلية يشمل فحص وتقييم كفاية وفعالية نظام الرقابة الداخلية وجودة الأداء في القيام بالمسؤوليات المحددة" (الهبري، 2012، ص23) فكان نطاق المراجعة الداخلية في ذلك الوقت يشمل (الفرجاني، 2008):

- مراجعة اعتمادية ونزاهة المعلومات المالية وتوصيلها والوسائل المستخدمة لتحديد وقياس وتصنيف والتبليغ عن هذه المعلومات.
- مراجعة النظم القائمة للتأكد من التماشي مع السياسات، الخطط، القوانين والنظم ذات التأثير الكبير على العمليات والتقارير، وتحديد ما إذا كانت المنشأة ملتزمة بها أم لا.
- مراجعة وسائل حماية الأصول والتحقق من وجود هذه الأصول.
- تقييم وفرة وكفاءة الموارد المستخدمة.
- مراجعة العمليات أو البرامج للتأكد ممَّا إذا كانت النتائج متوافقة مع الأهداف المرسومة، وما إذا كانت العمليات أو البرامج منفذة كما هو مخطط لها.

بعد صدور معايير المراجعة الداخلية الحديثة، بدأ الفكر المحاسبي في التوجه نحو تغير الدور التقليدي للمراجعة الداخلية، بحيث تصبح أنشطتها المستجدة ذات قيمة اقتصادية، وفي ذات الوقت تضاف مهارات جديدة للمراجع الداخلي تؤدي إلى تحسين أدائه في مجالي التأكيد والاستشارات (إبراهيم، 2005).

امتد نطاق عمل المراجعة الداخلية إلى مراجعة كفاءة وفعالية أوجه النشاط المختلفة بالمنشأة، بالإضافة إلى مراجعة متطلبات نظام تحقيق الجودة، وتقييم مدى كفاية وفعالية الوسائل الرقابية المرتبطة بتحقيق مستويات الجودة المستهدفة، وكل ذلك يعبر عن جانب هام من جوانب عمل المراجعة الداخلية (مصطفى، 1999).

يشير بعض الباحثين إلى أن المراجعة الداخلية قد دخلت مجالات جديدة لم تَرْتَدْها من قبل، حيث يرى معهد المراجعين الداخليين: "أن الدور الأول للمراجعة الداخلية هو توفير تأكيد معقول للإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة، عن كيفية تنفيذ إطار مراقبة إدارة المخاطر وفعاليتها، وأن الدور الثاني لها هو العمل بقوة لتدعيم وتحسين إدارة المخاطر وإطار الرقابة، من خلال انتشار الممارسة الجديدة، فوظيفة المراجعة الداخلية الفعالة في حد ذاتها تعمل بوصفها مدافعاً ومؤيداً للتغيير" (صبحي، 2000، ص220) ومن ثم فقد وسعت المنشآت نطاق المراجعة الداخلية ليشمل مراجعة العمليات، وتقديم الاستشارات، واقتراحات تحسين العمليات، وذلك بهدف زيادة العائد (صبحي، 2000).

يرى (إبراهيم، 2005) أن نطاق المراجعة الداخلية شَهدَ نموا واضحاً في السنوات الأخيرة، كما اتسع مجال عملها وتزايد اعتراف الإدارة العليا بمختلف المنشآت بأهميتها في تحقيق أنشطة الحماية والدقة والكفاءة والالتزام، فضلاً عن دورها في تعظيم القيمة الاقتصادية للمنشأة.

حيث توسع نطاق المراجعة الداخلية ليشمل الخدمات الاستشارية بجانب خدمات التأكيد والفحص والتقييم، وفي هذا تأكيد صريح وموجه لخدمة العملاء التي تتخطى المهام التقليدية، وتدخل في إدارة وتقييم المخاطر ودعم نظم الحوكمة. يختلف نطاق المراجعة الداخلية من دولة لأخرى، بل أن هذا النطاق يختلف داخل الدولة الواحدة من نشاط لآخر، وحتى في النشاط الواحد قد يختلف من منشأة لأخرى، فرغم أن معايير وإرشادات المراجعة الداخلية وإرشادات المراجعة الدولية وغيرها مما تصدره المنشآت المهنية بشأن تنظيم عمل المراجعة الداخلية، قد حددت نطاق ومجال عمل المراجعة الداخلية ومسؤوليات المراجع الداخلي، إلا أن هذا التحديد غير ملزم، فلقد ترك الأمر للضغوط التي سيتم ممارستها على إدارات المنشآت المختلفة من جانب المهتمين بنشاط هذه المنشآت لتطبيق ما حددته هذه المعايير والإرشادات من تنظيم لهذه الوظيفة، فمازال الأمر يتوقف على فهم إدارة المنشأة للدور الذي يمكن أن تؤديه إدارة المراجعة الداخلية، وعلى كفاءة المراجع الداخلي في إقناع الإدارة العليا بقدرته في ممارسة هذه الوظيفة بنطاقها الواسع (العبادي، 1999).

7.2 مهام المراجعة الداخلية:

هناك العديد من المهام التي يجب أن يضطلع بها الأشخاص المكلفون بمهام المراجعة الداخلية أهمها (المدهون، 2011):

- **مساعدة الإدارة:** تعتبر المراجعة الداخلية نشاط موضوعي واستشاري، حيث إنها توفر المشورة والمساعدة للإدارة بطريقة تتناسب مع احتياجاتها، إلى جانب دورها الأساس في توفير تأكيد موضوعي ما إذا كانت المنشأة تدير أو لا تدير المخاطر بشكل جيد، بالإضافة إلى دورة في تقديم الاستشارات الإدارية اللازمة لخدمة المنشأة بهدف تحسين وتطوير أدائها.

- **زيادة قيمة المنشأة:** تعد المراجعة الداخلية عنصراً فاعلاً في زيادة قيمة المنشأة، بحيث تشكل قاعدة لخدمة العملاء من خلال المنافع التي تؤديها لكافة الأطراف المتعاملة معها، لذلك ينبغي أن تكون القيمة المضافة من قبل المراجعة الداخلية راسخة في أذهانهم لتكون بمثابة الموجه إلى سلامة الأداء.
- **تحسين عمليات المنشأة:** تعمل المراجعة الداخلية على تحسين عمليات المنشأة، فلم تعد مهمة المراجع الداخلي هي التفتيش والفحص، وإنما المساهمة في التحسين المستمر للمنشأة.
- **المساعدة على تحقيق الأهداف:** تساعد المراجعة الداخلية المنشأة على تحقيق أهدافها باعتبارها ركناً أساسياً من متطلبات الحوكمة وإدارة المخاطر التي تهدد أهداف المنشأة، فضلاً عن دوره البحث عن نجاح المنشأة على المدى الطويل.
- **تقييم وتطوير عمل المنشأة:** تقوم عملية المراجعة الداخلية على مقارنة ما هو مخطط بما هو فعلى ولضمان مراقبة جيدة يتوجب استخدام تقنيات التقييم التي يتم تطبيقها بطريقة مهنية ونزيهة لتعطي نتائج موثوق بها، كما تساعد عملية التقييم في تحسين عمليات المنشأة، إلا أن العديد من المراجعين يهملون جانب تقييم العمل عند عملية المراجعة، فيكتفون بطرح بعض الأسئلة على الموظفين، ويقومون بفحص مجموعة من السجلات، وبذلك تكون النتائج غير موثوق بها.
- **المساعدة في إدارة المخاطر:** لما كانت مهام المراجعة الداخلية قد تطورت كنتيجة طبيعية لتطور واتساع مهام وعمليات المنشآت والتوجيه نحو الحوكمة، وضرورة تحقيق متطلبات الجودة، فقد أصبح دور المراجع الداخلي ممتداً ليشمل المساعدة في إدارة المخاطر بشكل أكثر فعالية إضافة إلى دوره التقليدي، وبالتالي لم يعد المراجع الداخلي يركز على

المعاملات والصفقات التي يمكن أن تؤثر سلباً على أداة المنشأة، والعمل على ابتكار تقنيات وطرق للتحكم في هذه المخاطر. فإدارة المخاطر تُعَدّ تحدياً للمراجعين، فمن جهة يجب أن يساعد المراجع الداخلي الإدارة على وضع سياسات للإدارة الفعَّالة للمخاطر، ومن جهة أخرى يجب أن يسهم في وضع ومتابعة تنفيذ الأحكام والمعايير الصارمة للأداء. فإدارة المخاطر يجب أن تتضمن تحديد وتقييم وإدارة ومراقبة الإحداث المحتملة، لتقديم تأكيدات معقولة بأن المنشأة تدير مخاطرها على النحو الذي يمكنها من تحقيق أهدافها، وإعطاء توصيات لتحسين الكفاءة والفعالية لعمليات المنشأة، وصولاً إلى الأهداف المنشودة (حفصية، 2015)

8.2 الشروط الواجب توافرها لوجود نظام فعال للمراجعة الداخلية:

يتطلب نظام فعال للمراجعة الداخلية توفر الشروط التالية (محمد، 2016):

- التأهيل العلمي والعملي المناسب لموظفي المراجعة الداخلية.
- التخطيط والتنفيذ لبرامج المراجعة الداخلية بكفاءة وفاعلية واستمرارية خلال العام بالتنسيق مع دورة نشاط المنشأة، حتى لا تؤدي إلى تعطيل أعمال المنشأة.
- تقارير المراجعين الداخليين يجب أن تكون واضحة وحاسمة، والانتقادات والملاحظات التي تحتوي عليها هذه التقارير ينبغي أن يعقبها اتخاذ الإجراءات اللازمة من جانب الإدارة لتصحيح الأوضاع.
- تقارير المراجعين الداخليين يجب أن تُرفع إلى الإدارة العليا (لجنة المراجعة) ويجب أن تحصى هذه التقارير عموماً بتأييد الإدارة.

- أن يؤدي المراجع الداخلي مسئوليته بما يتماشى مع المعايير المهنية وقواعد السلوك المهني المتعارف عليها، فإذا توافرت هذه الشروط فإن المراجع الخارجي يستطيع عندئذ فقط الاعتماد على نظام المراجعة الداخلية في تقليل نطاق الفحص الذي يقوم به.

9.2 أنواع المراجعة الداخلية:

يوجد عدة أنواع للمراجعة الداخلية، وفقاً لمجال الاهتمام الذي ينسب إليه النشاط، إذ تنقسم المراجعة الداخلية إلى مراجعة مالية، مراجعة الالتزام، المراجعة التشغيلية، المراجعة الإدارية، المراجعة البيئية:

- **المراجعة المالية:** هي عبارة "الفحص المنظم للعمليات المالية والقوائم والسجلات المحاسبية المتعلقة بها؛ لتحديد مدى الالتزام بالمبادئ والسياسات المحاسبية المتعارف عليها وأي متطلبات أخرى" (الخيسي، 2013، ص 32) وتهدف عمليات المراجعة المالية إلى توفير الحد المقبول بأن التقارير المالية المراجعة تعكس بأمانة الوضع المالي ونتائج عملياتها، وحساباتها الجارية بما يتلاءم مع مبادئ المحاسبة ومعايير المراجعة المالية (الواردات، 2013).
- **مراجعة الالتزام:** "هو ذلك النوع من المراجعة الذي يقوم بالتأكيد من تطبيق السياسيات، والعمليات، والإجراءات لضوابط الرقابة المالية والتشغيلية، ومدى تطبيق القوانين الموضوعة بصورة أصولية، بالإضافة إلى التأكيد من أن إجراءات الجودة الموضوعة من قبل المنشأة، أو من قبل جمعيات مهنية قد طبقت بصورة جيدة" (أحمد، 2009، ص35). وتهدف إلى معرفة مدى الالتزام بالقوانين بأداء السياسات واللوائح المالية (الدريوي، 2009).

- **المراجعة التشغيلية:** ويقصد بها "المراجعة الشاملة للوظائف المختلفة داخل المنشأة للتحقُّقَ من كفاءة وفاعلية وملاءمة هذه الوظائف، من خلال تحليل الهياكل التنظيمية وتنظيم مدى كفاءة الأساليب الأخرى المتبعة، للحكم على مدى تحقيق أهداف المنشأة، والعمل على إيجاد طرق جديدة وفعالة للاتصال بين المستويات المختلفة في الإدارة واستخدام الموارد المتاحة بكفاءةً وفاعلية وزيادة الربحية" (محسن، 2011، ص16) وتنبثق أهداف المراجعة التشغيلية من أهداف المنشأة، ففي المنشآت التي تعتبر تحقيق الربح أحد الأهداف الأساسية اللازم تحقيقها لضمان نمو المنشأة واستمرارها، يرتبط تحقيق هدف الربح بتحقيق الكفاءة والفاعلية في أداء الأنشطة، واستخدام الموارد المتاحة للمنشأة، وفي المنشآت التي لا تهدف إلى تحقيق الربح كالوحدات الحكومية والمنشآت الاجتماعية، ويكون الهدف الأساسي تقديم أكبر قدر ممكن من الخدمات وهو ما يرتبط أيضاً بكفاءة استخدام الموارد المتاحة (الدريوي، 2009).
- **المراجعة الإدارية:** تعرف بأنها "أداة لمساعدة الإدارة في تنمية مواردها وجعلها أكثر كفاءة وفعالية في الأداء، وذلك عن طريق التحليل الموضوعي لهيكل التنظيم وأنشطة الرقابة المطبقة والوظائف المختلفة" (الصبان، 1996، ص197)، وتهدف المراجعة الإدارية لفحص ودراسة وتقييم الأهداف والخطط والسياسات والإجراءات والنظم والأساليب الرقابية، وطرق ووسائل التشغيل والإمكانيات المادية والبشرية، والأداء الفعلي ونتائجه، وتشمل عملية تقييم جودة أسلوب المخاطر والرقابة ضمن نطاق أهداف الوحدة الاقتصادية" (الواردات، 2005).

- **المراجعة البيئية:** عرفها معهد المراجعين الداخليين بأنها المراجعة البيئية، وذكر بأنه "عبارة عن جزء متكامل من النظام الذي تتمكن من خلال المنشأة من تحديد ما إذا كانت نظم الرقابة البيئية بها كافية وملائمة، وتضمن الالتزام بالمتطلبات القانونية والتشريعية، بالإضافة إلى متطلبات السياسة الداخلية" (أبو على، 2012، ص42). ذكر أيضاً بأنها "نشاط تقييمي يقوم على فحص الأداء البيئي للوحدة الاقتصادية بغرض التحقق من فاعليته وتوافقه مع الترتيبات البيئية المخططة، وتحديد آثاره على القوائم المالية للوحدة الاقتصادية، وتهدف هذه المراجعة إلى قياس مدى الالتزام بالأنظمة الخاصة بالبيئة والتلوث، وما يمكن أن يواجه المنشأة" (الواردات، 2013، ص305).

من خلال ما سبق يتضح أن المراجعة الداخلية بكل أنواعها تمثل تطوراً هاماً في نطاق وطبيعة أنشطة المراجعة الداخلية لكي تساعد المنشأة بشكل جوهري على تحقيق أهدافها.

10.2 المعايير الدولية للمراجعة الداخلية:

تعرف معايير المراجعة بأنها المقاييس التي يستطيع المراجع في ضوئها أن يقيم العمل الذي قام به، وأن يتعرف على ما إذا كان قد قام بالواجبات التي التزم بها كعضو ينتسب إلى مهنة المحاسبة والمراجعة، وبنفس المستوى المتعارف عليه بين أعضاء المهنة (أبو سرعة، 2010).

هذا وقد أصدر مجلس المعايير الدولية للمراجعة الداخلية، معايير للمراجعة الداخلية في يناير 2013 ووافق المجلس على التغييرات النهائية فيها (الواردات، 2005)، حيث وفرت هذه المعايير إطاراً لأداء وتعزيز عملية المراجعة الداخلية، تنقسم المعايير الدولية للمراجعة الداخلية إلى معايير الصفات (السمات)، معايير الأداء، معايير التنفيذ.

- **معايير الصفات:** هي مجموعة المعايير التي تحدد الصفات الواجب توافرها في كل من قسم المراجعة الداخلية في المنشأة، والقائمين بممارسة أنشطة المراجعة الداخلية، كما يتبين مما يلي (درويش، 2014؛ حميد، 2014؛ لظن، 2016):
- **الأهداف والصلاحية والمسؤولية:** يتطلب تحديد أهداف، وصلاحيات ومسؤوليات نشاط المراجعة الداخلية إثباتها بوثيقة رسمية تنسجم مع مفهوم المراجعة الداخلية وأخلاقيات المهنة والمعايير، وعلى المسؤول التنفيذي للمراجعة الداخلية مراجعة وثيقة المراجعة دورياً، وأخذ موافقة الإدارة العليا عليها.
- **الاستقلالية والموضوعية:** يجب أن يكون نشاط المراجعة الداخلية مستقلاً، ويقصد بالاستقلال التحررُ من الظروف التي تحدد قدرة نشاط المراجع الداخلي على تنفيذ مسئوليات المراجع بطريقة غير متحيزة، مع تحقيق درجة الاستقلالية اللازمة للاضطلاع بمسؤولياته، كما يتوجب على المراجعين الداخليين أن يكونوا موضوعيين في قيامهم بعملهم بفاعلية ومهنية، أو أن يتقيدوا بالمعايير الدولية للمراجعة والسلوك المهني وبالقوانين والتنظيمات والضوابط التي تضعها المنشأة.
- **الكفاءة وبذل العناية المهنية:** يتوجب على المراجعين الداخليين امتلاك الكفاءة والمعرفة والمهارات للقيام بمسؤولياتهم الفردية، وبذل العناية المهنية الواجبة.
- **ضمان الجودة وبرنامج التحسين:** يجب على مدير المراجعة الداخلية التطوير والحفاظ على برنامج ضمان الجودة والتحسين الذي يغطّي جميع جوانب نشاط المراجعة الداخلية.
- **معايير الأداء:** تتعلق معايير الأداء بتحديد طبيعة أنشطة المراجعة الداخلية، ووضع المقاييس النوعية التي يمكن أن يقاس بها، كما تصنف طبيعة الخدمات التي يقدمها، مع أهمية وضع معيار للجودة يمكن من خلاله قياس أداء تلك الخدمات. كما تعطي وصفاً

لتطبيق المعايير في أنواع معينة من مهام المراجعة الداخلية عن طريق النشاطات التأكيدية والاستشارية التي يقوم به المراجعين الداخليين، وهي تتضمن كلا من المعايير التالية (درويش، 2014؛ حميد، 2014، لظن، 2016).

- **إدارة نشاط المراجعة الداخلية:** يقصد بإدارة نشاط المراجعة الداخلية وضع خطط مبنية على أساس المخاطرة، وأن يدار نشاط المراجعة الداخلية بفعالية لضمان أن يضيف قيمة للمنشأة، وأن نتائج عمل المراجع الداخلي تعمل على نحو فعال في تحقيق الغرض والمسؤولية المدرجة في ميثاق المراجعة الداخلية والمعايير، مع مراعاة الإفصاح عن أثر القيود على الموارد، والتأكيد من أن موارد المراجعة الداخلية مناسبة وكافية، ومستغلة بفعالية للإنجاز الخطة الموافق عليها، وأنها تسهم في فعالية وكفاءة الإدارة وإدارة المخاطر ومراقبة العمليات.
- **طبيعة العمل:** يتعين أن يقوم نشاط المراجعة الداخلية بتقييم إجراءات العمل بما يسهم في تحسين الحوكمة وإدارة المخاطر، وعمليات التحكم باستخدام أسلوب منهجي منضبط.
- **التخطيط للمهمة:** حدد هذا المعيار ضرورة وضع خطة لكل مهمة من قبل المراجع الداخلي وأهداف كل منها، وتحديد المخاطر المهمة الخاصة بالوحدة محل المراجعة، كما يجب على المراجعين التأكيد من أن نطاق المهمة كان لتحقيق الأهداف الخاصة بالمهمة وتحديد الموارد اللازمة لتحقيق أهدافها، وتطوير برامج العمل بصورة مستمرة.
- **تنفيذ المهمة:** يجب على المراجعين الداخليين تحديد المعلومات اللازمة لتنفيذ المهمة وتحليل وتقييم وتوثيق معلومات كافية، وضرورة وجود إشراف للتأكيد من تحقيق أهداف المهمة.

- **إيصال النتائج:** يتعلق هذا المعيار بضرورة قيام المراجعين الداخليين بإيصال نتائج المهمة، وان تشمل هذه العملية أهداف المهمة، ونطاقها فضلاً عن التوصيات، ويجب أن تتصف عملية الإيصال بالدقة والموضوعية، والإفصاح عن عدم الالتزام بالمعايير، وأثر ذلك على مهمة المراجعة، مع تحديد المتطلبات والالتزام بها عن إعداد وإبلاغ النتائج.
- **رصد مراحل الانجاز:** يتوجب على إدارة المراجعة الداخلية وضع نظام لمتابعة النتائج التي يتم توصيلها للإدارة، وكذلك التأكد من أن الإدارة التنفيذية قررت تحمل مسؤولية عدم اتخاذ إجراءات المعالجة اللازمة على النتائج تقارير المراجعة.
- **التواصل لقبول المخاطر:** يتضمن هذا المعيار تحديد مسئولية مجلس الإدارة بالإقرار عن مستوى المخاطر المقبولة، وبالتالي فإن معايير الأداء تهتم بما يجب أن يكون عليه أداء إدارة المراجعة الداخلية بدءاً من وضع الخطة للمراجعة، وانتهاء بالإبلاغ عن نتائج هذا الأداء ومتابعته.
- **معايير التنفيذ:** تحديد معايير التنفيذ (التطبيق) الضوابط والإجراءات الواجب مراعاتها لمتابعة الأداء من خلال تقديم إرشادات وإجراءات ملزمة حول تطبيق هذه المعايير من خلال اختبارات الالتزام، التحقيق من الغش والاحتيال، التقييم الذاتي للرقابة (الواردات، 2005؛ لظن، 2016).

كما أوضحت العديد من الدراسات أن المعايير الدولية لا تتمشى مع الدول النامية، وفي ليبيا يتم تطبيق المعايير البريطانية الأمريكية (Bait, et al, 1973 and Kilani, 1988).

11.2 العلاقة بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية:

يوجد تشابه واختلاف ما بين المسئوليات والطريقة التي يتبعها المراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين، ويتمثل الفرق الرئيسي في مناط مسؤولية كل طرف، فالمراجع الخارجي

مسئول أمام مستخدمي القوائم المالية الذين يعتمدون على المراجع لإضفاء المصداقية على القوائم المالية، أما المراجع الداخلي فيكون مسئولاً أمام الإدارة، وعلى الرغم من الفرق الهام يوجد العديد من التشابه بين كلاَ المراجعين، حيث يجب أن يتمتع كلاهما بالكفاءة كمراجع، وأن يقوما بالعمل على نحو موضوعي خلال كافة المراحل وعند التقرير عن النتائج، ويعتمد المراجعين الخارجيين على المراجعين الداخليين في بعض الأجزاء من عمل المراجعة التي تكون مفيدة للمراجعة الخارجية (الهبري، 2012، نقلاً عن ارينز ولوبك، 2002) ولعل التشابه بين الأساليب والإجراءات التي يتبعها المراجع الداخلي والخارجي عند فحص السجلات والدفاتر المحاسبية وإعداد أوراق العمل قد يوحي بأن كليهما يؤدي نفس العمل (اعبيد، 2005).

من ناحية أخرى كان ينظر إلى المراجعة الداخلية في السنوات الأولى بعد تأسيس المعهد الأمريكي للمراجعين الداخليين؛ على أنها امتداد وثيق الصلة بعمل المراجعين الخارجيين– سواء كانوا يستعدون بين الحين والأخر لمساعدة المراجعين الخارجيين في المراجعة المالية، أو يقومون بوظائف مرتبطة بالمحاسبة مثل التسويات المصرفية، ولم تكن توكل لهم إلا مسؤولية محدودة في المجال الإداري الكلي (الهبري، 2012 نقلاً عن Ramamurthy, 2003).

حقيقة أن المراجع الخارجي والمراجع الداخلي يستخدمان الكثير من الأساليب نفسها غالبا ما تؤدي إلى الافتراض الخاطئ بأنَّا يوجد اختلاف بسيط في العمل أو الأهداف النهائية، ولكن المراجع الداخلي مثل أي مراجع فهو يهتم بالتحري عن صحة العروض، ولكن في وضعه تكون العروض المهتم بها تغطي مجال واسع جداً، وتتعلق بالكثير من المسائل التي تكون العلاقة بالحسابات عادة بعيدة إلى حد ما، هذا بالإضافة إلى أن المراجع الداخلي كونه أحد أفراد المنشأة له اهتمام كبير جدا بكل أنواع العمليات في هذه المنشأة، وبطبيعة الحال مهتم بعمق أكبر بجعل

هذه العمليات تحقق أقصى ربح ممكن؛ لذلك تؤثر إلى حد كبير جدا خدمات الإدارة على تفكيره ونظرته العامة (عامر، 2003).

كما أن دور المراجعة الداخلية يحدد من قبل الإدارة، وأن أهدافها تختلف عن أهداف المراجع الخارجي الذي يتم تعيينه لتقديم تقرير وبشكل مستقل حول البيانات المالية، وتتباين أهداف ووظائف المراجعة الداخلية حسب متطلبات الإدارة، أما الاهتمام الرئيسي للمراجع الداخلي فهو عما إذا كانت البيانات المالية خالية من المعلومات الخاطئة الجوهرية، ولكن وسائل تحقيق هذه الأهداف لكل منهما غالباً ما تتشابه، ولذا فإن كثيراً من أوجه عمل المراجعة الداخلية قد تكون مفيدة في تحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة الخارجية، فالمراجعة الداخلية هي جزء من المنشأة (الاتحاد الدولي للمحاسبين، 1998).

12.2 المراجعة الداخلية في المصارف:

تعدّ وظيفة المراجعة الداخلية من الوظائف المهمة في المصارف، لما لها من أثر في تصميم وتطوير نظام الرقابة الداخلية، وقياس وتقييم كفاءة استخدام الموارد المتاحة، وتدعيم الحوكمة، وكذلك المساهمة في تقييم إدارة المخاطر، مما يعزز فرص الاستغلال الأمثل للموارد، وصولاً إلى الجودة الشاملة، وبالتالي للصمود في وجه المنافسة (المدهون، 2011).

وتعود أهمية المراجعة على أعمال المؤسسات المصرفية واستخدام أكثر الأساليب والمنهجيات الحديث في المراجعة، للدور المركزي الذي تقوم به المصارف التجارية في الحياة الاقتصادية بالدول المختلفة، وتتسم المصارف التجارية في تأديتها لأعمالها بثلاث سمات تميزها عن غيرها من المنشآت، وتتعلق هذه السمات بالربحية، والسيولة، والأمان، وترجع أهمية هذه السمات إلى تأثيرها الملموس على أوجه أنشطتها المتمثلة في قبول الودائع، وتقييم الودائع والاستثمار في الأوراق المالية (موسى وآخرون، 2009).

كما تعد وظيفة المراجعة الداخلية من أهم الوظائف داخل المصرف لمالها من أثر كبير على سير العمل داخله وصولاً إلى تحقيق أهدافه المتمثلة في تعظيم ربحية المساهمين وضمان استمرارية العمل فيه والحفاظ على القوى السوقية للسهم للحفاظ على ودائع العملاء (المدهون، 2011).

تتناول الأجزاء الباقية من هذا المبحث طبيعة وأهداف وإجراءات المراجعة الداخلية في المصارف.

1.12.2 طبيعة المراجعة الداخلية في المصارف:

تعد المصارف التجارية بمثابة العمود الفقري الذي يرتكز عليه اقتصاد جميع الدول، فقد عرف بيان ممارسة المراجعة الدولي عن الاتحاد الدولي للمحاسبين المصرف بأنه نوع من المؤسسات المالية المعترف بها كمصرف من قبل السلطات الرسمية في الدول التي يعمل فيها، يمتلك حقاً مقصوراً عليه باستعمال المصطلح "مصرف" كجزء من اسمه (الخطيب، 2005)، كما ورد بالمادة (65) من قانون المصارف رقم (1) لسنة 2005 تعريفٌ للمصرف التجاري على أنه: "يعتبر مصرفاً تجارياً كل شركة تقوم بصفة معتادة بقبول الودائع في حسابات جارية تدفع عند الطلب أو بالآجل، وفتح الاعتمادات، وتحصيل الصكوك المسحوبة من الزبائن أو عليهم، ومنح القروض والتسهيلات الائتمانية، وغير ذلك من الأعمال المصرفية" (مصرف ليبيا المركزي، قانون رقم (1) المادة (65)، ص140)

تتمثل الوظيفة الرئيسية في المصارف التجارية في قبول الودائع والائتمان، إضافة إلى الخدمات المالية الأخرى، مثل شراء وبيع العملات الأجنبية والأوراق المالية، وإصدار وقبول الكمبيالات والاعتمادات، وغيرها من الأعمال المصرفية الأخرى (جمعة، 2013) ونظراً لتشعب وزيادة تعقيدات العمل المصرفي فإن الأمر يتطلب وجود جهة داخلية تتولى مهام ومسئوليات

مراقبة ومتابعة الأداء، لذلك فإن عملية المراجعة الداخلية تكتسب أهمية كبيرة في المصارف، حيث يجب إخضاع جميع دوائر وأنشطة المصرف لعملية المراجعة الداخلية دون استبعاد أي نشاط من الأنشطة من نطاق هذا العمل، وفيما يلي أهم الإجراءات الواجب القيام بها ضمن مهام المراجعة الداخلية (جمعة، 2009):

- فحص وتقييم مدى فعالية وملاءمة نظام الرقابة الداخلي، وأنظمة الضبط الداخلي، والتحقق من الالتزام بمهام الرقابة الداخلية بتحليل مخاطر نظام الضبط الداخلي، والتحقق من القيام بالمسؤوليات.
- تقييم التزام المصرف بالسياسات والضوابط المتعلقة بالمخاطر.
- تقييم مدى الموثوقية في العمل بما في ذلك الدقة والنزاهة والشمولية.
- تقييم مدى ملاءمة المعلومات المالية والإدارية لاتخاذ القرارات.
- تقييم مدى استمرارية وموثوقية نظام المعلومات الإلكترونية.
- التحقق من سير العمل في أقسام ودوائر المصرف بالشكل المطلوب الذي يحقق الكفاءة والفعالية في العمل.

بالتالي فإن من مسؤوليات دائرة المراجعة الداخلية إعطاء الاهتمام الكافي بالضوابط القانونية والتنظيمية، التي تحقق أهداف الرقابة على أعمال المصرف، بما في ذلك السياسات والطرق والقواعد والمبادئ الصادرة عن الجهات المختصة في العمل المصرفي (جمعة، 2013).

منه تستنتج أن المهام الرئيسية لدائرة المراجعة في المصرف، تتمثل في التحقق من سير العمل في أقسام فروع المصرف بالشكل المطلوب مع التركيز على دائرة منح الائتمان، لأنه ركيزة عمل المصرف.

2.12.2 أهداف المراجعة الداخلية في المصارف:

إن الهدف الرئيسي من المراجعة في العمليات المصرفية، هو تقديم رأى مستند إلى المعايير الدولية للمراجعة أو الممارسات المحلية المناسبة، التي يتم وضعها حول صحة البيانات المالية السنوية للمصرف، والتي تم إعدادها بشكل دوري، وغالباً ما يطلب من المراجع الداخلي للمصرف أن يقدم تقارير لأغراض خاصة بالجهات العليا المشرفة على المصرف وإلى السلطات النظامية الأخرى، وفيما يلي أهم أهداف المراجعة الداخلية في المصارف (جمعة، 2010):

- تيسير تحقيق العمل في المصرف.
- الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في المصرف.
- تقييم نظام الرقابة الداخلية والنظم والإجراءات.
- حماية أصول المصرف.
- تحديد وتقييم مراقبة المخاطر.
- تيسير الامتثال لقوانين حوكمة الشركات وتقديم التقارير بشكل مستقل للجنة المراجعة.
- استعراض ومراجعة الالتزام بالسياسات والإجراءات والقوانين واللوائح داخل المصرف.
- زيادة الموثوقية بالقوائم المالية.

عمليات المراجعة الداخلية في المصارف لها أهداف يجب بلوغها. ولذلك نجد أنها ذات قيمة ولكن بتفاوت في تحديد وتقييم ومراقبة المخاطر، من أجل حماية أصول المصرف، والتقليل من المخاطر من خلال تحديد الأسباب المؤدية إليه والتحكم فيه.

كما أوضح مصرف ليبيا المركزي في قانون المصارف المادة (81) "أنه على كل مصرف أن تكون له إدارة مراجعة داخلية، تكون تابعة لمجلس الإدارة مباشرة، ويتولى المجلس تحديد اختصاصات هذه الإدارة على أن يكون منها ما يلي:

- مراجعة وتدقيق للأعمال اليومية للمصرف.
- إعداد تقرير دوري، ربع سنوي عن أعمالها يقدم إلى مجلس إدارة المصرف.
- التنسيق بين إدارة المصرف ومراجعيه الخارجيين" (مصرف ليبيا المركزي، القانون رقم (1) المادة (81)، ص142).

3.12.2 إجراءات المراجعة الداخلية في المصارف:

لا شك أن التغييرات التي حصلت في المحيط الاقتصادي والمالي، في السنوات الأخيرة، أدت إلى ظهور عوامل جديدة تؤثر على القطاع المصرفي، فقد بينت المراجعة انه لا يوجد تحكم في المخاطر المصرفية (تحديد وتخصيص المخاطر) إلا إذا أَدَّتْ أنظمة الرقابة للمصارف دورها كما ينبغي، وبالرغم من تعدد أنواع الرقابة المطبقة في المصارف مثل (رضوان، 2012): لجنة مراقبة المصارف، مديري الحسابات، المراجعة الداخلية، لكي يبقى هدفها هو ضمان تنفيذ صحيح لإجراءات المراقبة الداخلية، بشكل يؤمن للمصرف المصداقية والصحة لنظام المعلومات المستخدم. وعلى ضوء ما تقدم، فإن دراسة نظام الرقابة الداخلية تُعَدُّ خطوة أساسية، ويمكن حصر إجراءات المراجعة الداخلية للمصرف فيما يلي (سعدودي، 2015):

- **تحديد واضح لأهداف الرقابة الداخلية:** غالباً ما تحدد الأهداف أفعالاً عامة من قبل الإدارة العامة للمصرف.
- **استعمال دليل الإجراءات:** يعدّ دليل الإجراءات وسيلة فعالة للتحكم في العمليات والتنفيذ الصحيح لها.
- **الفصل بين الوظائف:** إن من خصائص المراجعة الداخلية ضمان الفصل بين الوظائف والمهام غير المتجانسة.

- **الموضوعية في الحسابات:** الحساب هو أداة ضرورية للمعاملات المصرفية، لذلك فإن المصارف تسجل عدداً كبيراً من أرقام الحسابات التي من خلالها يتم تنفيذ كل العمليات المحاسبية والمالية.
- **مراجعة داخلية فعالة:** تضمن المراجعة الداخلية تنفيذ العمليات بشكل سليم يطابق الإجراءات الداخلية للمصرف.
- **كفاءة نظام المعلومات ومراقبة الأداء:** تعرف مراقبة الأداء بأنها مجموعة من التقنيات والأنظمة، هدفها تقدير وتحسين النتائج المحققة باستمرار.

ومن خلال ما ورد نجد أن جميع الإجراءات المذكورة متكاملة ومرتبط بعضُها ببعض، وباتباعها سنصل إلى التقليل من المخاطر المصرفية.

تناول هذا الفصل نشأة وتطور المراجعة الداخلية، وتعريف وأهداف وأهمية ونطاق ومهام المراجعة الداخلية، والشروط الواجب توافرها لوجود نظام فعال للمراجعة الداخلية، وأنواع المراجعة الداخلية، والمعايير الدولية للمراجعة الداخلية، والعلاقة ما بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية، والمراجعة الداخلية في المصارف، ويتناول الفصل الثالث مفاهيم وأنواع وإطار وفوائد إدارة المخاطر ودورها وعلاقتها بالمراجعة الداخلية.

الفصل الثالث

إدارة مخاطر منظمات الأعمال

1.3 المقدمة:

تنشأ منظمات الأعمال في بيئة متقلبة، وهذا ما يهدد استقرارها، ويجعلها عرضه لمختلف المخاطر التي تهدد إنجاز أهدافها، وقد تؤثر سلباً على استمرارية المنظمة الهادفة إلى تحقيق رسالتها، وبالتالي فإن المنظمة أصبحت مجبرة على ترصيدها لكافة المخاطر، حتى تكون قادرة على استغلال الفرص المتاحة وتجنب التهديد والمخاطر التي تقترفها (خيرة، 2012).

كما إن مصادر هذه الأخطار عديدة (قانونية، مالية، منافسة، ...الخ)، وما على المنظمة إلا محاولة معرفتها حتى تتمكن من التشخيص الجيد للخطر، ومنه إمكانية إيجاد الطريقة المُثلى للتخلص منه أو التقليل من تأثيره، وهنا يبرز الدور المهم للمراجعة الداخلية في تزويد المنظمة بالمعلومات والتقارير، والتي تؤكد أن الأخطار التي تتعرض لها هذه الأخيرة قد تم فهمها وإدارتها بطريقة ملائمة، حيث أصبحت المراجعة الداخلية مصدراً استشارياً يساعد في تحمل مسؤوليات إدارة المخاطر، وتقليل المخاطر إلى حدود مقبولة (حفصية، 2015).

عليه سوف يتم سرد الجوانب الرئيسية المتعلقة بإدارة المخاطر بداية من المفاهيم الأساسية لإدارة المخاطر والإطار العام لإدارة المخاطر، وأنواع المخاطر وفقاً لمفهوم Enterprise risk management (ERM) وإطار Committee Of Sponsoring Organization (COSO) وفوائد إدارة المخاطر في منظمات الأعمال، والعلاقة بين المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر ودور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر.

2.3 المفاهيم الأساسية لإدارة المخاطر:

1.2.3 تعريف المخاطر:

وردت العديد من التعريفات بخصوص المخاطر، حيث تعرف المخاطر بشكل عام بأنها "احتمال حدوث نتائج غير مرضية "(فردو بستون ويوجين، 1993، ص 35)، كما عرف معهد المراجعين الداخليين (IIA) الخطر بأنه "مقياس يستخدم لقياس حالات عدم التأكد في عمليات التشغيل التي تؤثر على قدرة المنشأة في تحقيق أهدافها، ويمكن أن يكون الأثر سلبياً فيطلق عليه خطر التهديد، أما إذا كان إيجابياً يطلق عليه فرصة" (عتش، 2011، ص 33)، كما المعيار البريطاني بأنه "الجمع بين احتمال حدوث حدث ما مع نتائجه" (أحمد، 2006، ص 167)، كما يعرفه الإطار المتكامل لإدارة المخاطر (Coso Framework, 2004) بأنه "إمكانية وقوع الحدث الذي سيؤثر على الأهداف، ويقاس في ضوء التأثير والاحتمال" (الشيخي، 2013، ص 273)، قد عرفها Petty وزملاؤه بأنها "مقياس نسبي لمدى تقلب العائد الذي سيتم الحصول عليه مستقبلاً" (هندي، 1999، ص 250)، كما يمكن تعريف المخاطرة بأنها "عدم انتظام العوائد" (خربوش وآخرون، 1999، ص 41)، وقد ورد تعريف بأنها "الخسائر أو الأضرار التي تصيب المستثمر نتيجة عدم التأكد والتنبؤ بعوائد الأداة الاستثمارية" (الشمري وآخرون، 1999، ص 316)، وهناك تعريف آخر للمخاطر وهو "المخاطرة عبارة عن درجة التشتت للعوائد المستقبلية عن متوسط القيم المتوقعة لها، وتقاس المخاطرة عن طريق التباين والانحراف المعياري أو معامل الاختلاف للعوائد الممكنة في المستقبل" (فردويستون ويوجين، 1999، ص 732).

2.2.3 تقسيم المخاطر:

وتنقسم المخاطر بصفة عامة إلى نوعين (خربوش وآخرون، 1999) هما:

- **المخاطر المنتظمة:** هي المخاطر المتعلقة بالظروف الاقتصادية والسياسية والتي تؤثر على نظام السوق ككل.
- **المخاطر غير المنتظمة:** وهي تلك المخاطر التي تؤثر على مقدار العوائد المتوقعة من شركة معينة، أو صناعة معينة، أو قطاع معين، وليس لها تأثير على النظام الكلي للسوق.

3.2.3 تعريف إدارة المخاطر:

يمكن تعريف إدارة المخاطر بأنها "عبارة عن منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحتة؛ عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى الحد الأدنى" (حماد، 2007، ص51)، كما عرفت على أنها "عملية اتخاذ القرار لمواجهة أي خطر من الأخطار التي تتعرض لها منشآت الأعمال أو الأفراد، ويتم ذلك عن طريق التعرف على مصادر الخطر المختلفة وتقدير ناتج تلك المسببات مقدماً، وما يترتب على تحقيقها في صورة حوادث، ثم اختيار أفضل الأساليب والوسائل أو تقليل الخسائر المالية والمادية المحتملة التي تنتج عن تحقيق تلك الحوادث بأقل تكلفة ممكنة" (عريقات وغفل، 2010، ص52)، كما عرف معهد المراجعين الداخليين إدارة المخاطر على أنها "هيكل متناسق، وعمليات مستمرة عبر المنظمة ككل؛ لتحديد وتقييم والتقرير عن الاستجابات والفرص والتهديدات التي تؤثر على إنجاز الأهداف" (مرابط، 2013، ص16)، كما عرفت أيضا على أنها "مجموعة من الأساليب العلمية التي يجب أخذها في الحسبان عند اتخاذ القرار لمواجهة أي خطر؛ من أجل منع أو تقليل الخسائر المادية المختلفة" (إسلام،

موسـي، 2010، ص41). كمـا عرّفـت لجنـة COSO إدارة المخـاطر بأنهـا "تحديـد وتحليـل والسـيطرة الاقتصـادية علـى المخـاطر التـي تهـدد الأصـول أو القـدرة الإراديـة للمشـروع" (حميـد، 2014، ص27).

مما سبق نلاحظ أن التعريفات السابقة ليست متعارضة ولا يوجد فيها اختلافات جوهرية، إنمـا جـاءت مفسـرة لعمليـة إدارة المخـاطر وتعكـس مجموعـة مـن المفـاهيم الأساسـية لـلإدارة المخاطر.

4.2.3 أهداف إدارة المخاطر:

إن الهدف من عملية ضبط المخاطر وإدارتها في المنشأة هو المحافظة على أصولها وحمايتها من الخسائر التي يمكن أن تتعرض لها خلال تقديم خدماتها لعملائها، وذلك لأهمية مثل هذه الحماية لاستمرار المنشأة وسلامة وجودها، فتعد وظيفة إدارة المخاطر من أهم الوظائف (الخطيب، 2005)، تهدف إدارة المخاطر بشكل رئيسي إلى (حماد، 2007):

- **استقرار الأرباح أو المكاسب:** حيث تسهم إدارة المخاطر في خفض التباينات في الدخل الناتج عن الخسائر المرتبطة بالمخاطر البحتة إلى اقل مستوى ممكن بالإضافة إلى ذلك فإن خفض التباين في الدخل يمكن أن يساعد في تعظيم الاستقطاعات الضريبية عن الخسائر، وتقليل الضرائب عن الأرباح.
- **استمرارية النمو:** عندما يكون النمو هدفاً تصبح الوقاية من التهديدات التي تواجه النمو أحد أهم أهداف إدارة المخاطر، كما تعتمد إستراتيجية إدارة المخاطر على الأعداد لتسهيل استمرارية النمو في حالة حدوث خسارة تهدد النمو الاقتصادي في المنشأة.
- **تعظيم قيمة المنشأة:** تسهم قرارات إدارة المخاطر في تعظيم القيمة السوقية للمنشأة، فتعظيم القيمة هو الهدف النهائي للمنشأة، وهو معيار معقول لتقييم القرارات المؤسسية.

5.2.3 أهمية إدارة المخاطر:

تساعد إدارة المخاطر على التعامل مع ظروف عدم التأكيد وما ينتج عنها من مخاطر وفرص، تحمي وتضيف قيمة إلى أصحاب المصالح من خلال التالي: (الشيخي، 2013).

- تحليل وتقييم المخاطر المتعلقة بالأنشطة والمنتجات والخدمات الجديدة والقائمة.
- تحسين فهم وإدراك مخاطر النشاط.
- مساعدة الإدارة العليا في التركيز على الانحرافات والقضايا التي تحتاج للانتباه.
- تقليص تعرض المنشأة للمفاجآت أو الأزمات الخانقة.
- إعداد ومتابعة التقارير والجداول والمؤشرات لمتابعة قياس وإدارة المخاطر.
- زيادة إمكانية إنجاز الأهداف الإستراتيجية.
- توفير معلومات حول المخاطر لدى المصارف لاستخدامها لأغراض الإفصاح للجمهور.

6.2.3 مهام إدارة المخاطر:

يعدّ مجلس الإدارة المسؤول بصفة أساسية عن إدارة المخاطر وتحميل هذا الدور على المديرين الآخرين لتيسير المخاطر كل حسب نشاطه (المدهون، 2011، نقلا عن IIA, 2009)، كما يمكن أن تكون وظيفة مستقلة في المنشأة متمثلة في قسم إدارة المخاطر والتي يترأسها مدير المخاطر بالإضافة إلى مساعدين في ذلك يملكون مؤهلات ومهارات خاصة- هذا بالنسبة للمنشآت كبيرة الحجم- أما بالنسبة للمنشآت الصغيرة فقد توكل إلى أحد المديرين ضمن توصيف وظيفة مهمته إدارة المخاطر (الراوي، 2011)، ويمكن إبراز مهام إدارة المخاطر فيما يلي (المدهون، 2011 نقلاً عن IIA, 2009):

- وضع سياسة وإستراتيجية إدارة المخاطر مع إعداد سياسة وهيكل للمخاطر داخلياً لوحدات العمل، والعمل على إنشاء بيئة ملائمة.

- التعاون على المستوى الاستراتيجي والتشغيلي فيما يخص إدارة المخاطر.
- بناء الوعي الثقافي داخل المنشأة، ويشمل التعليم الملائم مع التنسيق مع مختلف الوظائف فيها يخص إدارة المخاطر مع تطوير عمليات مواجهة الخطر.
- اكتشاف المخاطر الخاصة بكل نشاط اقتصادي.
- إعداد التقارير عن المخاطر وتقديمها لمجلس الإدارة وأصحاب المصالح.
- تحليل كل خطر من الأخطار التي تم اكتشافها ومعرفة طبيعته ومسبباته وعلاقته بالأخطار الأخرى.
- قياس درجة الخطورة، واحتمال حدوثها، وتقدير حجم الخسارة.
- اختيار أنسب وسيلة لإدارة كل من الأخطار الموجودة لدى الفرد أو المنشأة حسب درجات الأمان والتكلفة اللازمة.

7.2.3 المقومات الأساسية لإدارة المخاطر:

إن إدارة المخاطر لكل منشأة مالية يجب أن تشتمل على العناصر الرئيسية التالية:

- **رقابة فاعلة من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا:** تتطلب إدارة المخاطر إشرافاً فعلياً من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا، ويجب على مجلس الإدارة اعتماد أهداف واستراتيجيات وسياسات وإجراءات إدارة المخاطر التي تتناسب مع الوضع المالي للمنشأة، وطبيعة مخاطرها، ودرجة تحملها للمخاطر، ويجب أن يتم تعميم تلك الموافقات على كافة مستويات المنشأة المعنية بتنفيذ سياسات إدارة المخاطر (المدهون، 2011). كذلك على مجلس الإدارة التأكد من وجود هيكل فعّال لإدارة المخاطر لممارسة الأنشطة، بما في ذلك وجود أنظمة ذات كفاءة لقياس ومراقبة حجم المخاطر والإبلاغ عنها والتحكم فيها، أما الإدارة العليا فيجب أن تقوم بشكل مستمر بتنفيذ التوجيهات التي أقرها مجلس الإدارة، كما

أن عليها أن تحدد الصلاحيات والمسؤوليات المتعلقة بإدارة ومراقبة المخاطر والإبلاغ عنها. كذلك ضرورة التأكد من استقلال القسم المكلف بإدارة المخاطر عن الأنشطة التي تؤدي إلى نشوء المخاطر، وأن يتبع مباشرة لمجلس الإدارة أو الإدارة العليا خارج نطاق الإدارة المكلفة بالأنشطة التي تؤدي إلى نشوء المخاطر (جمعة والبرغوثي، 2007).

- **كفاية السياسات والحدود:** على مجلس الإدارة والإدارة العليا العمل على ضرورة أن تتناسب سياسات إدارة المخاطر مع المخاطر التي تنشأ في المنشأة، كذلك ضرورة العمل على اتباع إجراءات سليمة لتنفيذ كافة عناصر إدارة المخاطر بما في ذلك تحديد المخاطر، وقياسها وتخفيفها ومراقبتها والإبلاغ عنها والتحكم فيها، ولذلك يجب تطبيق سياسات ملائمة، وسقوف وإجراءات وأنظمة معلومات وإدارة فعالة لاتخاذ القرارات وإعداد التقارير اللازمة بما يتناسب مع نطاق أنشطة المنشأة (الكراسنه، 2006).
- **كفاية رقابة المخاطر وأنظمة المعلومات:** إن الرقابة الفعالة لمخاطر المنشأة تستوجب معرفة وقياس كافة المخاطر ذات التأثير المادي الكبير، وبالتالي فإن رقابة المخاطر تحتاج إلى نظم معلومات قادرة على تزويد الإدارة العليا ومجلس الإدارة بالتقارير اللازمة بالوقت المناسب حول أوضاع المنشأة المالية، كما يجب أن تنسجم درجة تعقيد أنظمة المعلومات مع حجم المنشأة ودرجة التقنية في نشاطاته، مع إعداد تقارير إدارية تتعلق بنشاطات رقابة الخطر، وتشمل هذه التقارير تقارير يومية أو أسبوعية حول وضع الميزانية والأرباح والخسائر، وقائمة بالديون تحت المراقبة بالقروض المستحقة غيرها. لذلك يتوقع أن يكون لدى المنشأة أنظمة معلومات تمكنها من تزويد الإدارة العليا بكافة التقارير اللازمة حول حجم المخاطر التي تعرض لها المنشأة (خان وأحمد، 2003).

- **كفاية أنظمة الضبط:** إن هيكل وتركيب أنظمة الضبط في المنشأة يجب أن يكون حاسماً بالنسبة لضمان حسن سير أعمال المنشأة على وجه العموم وعلى إدارة المخاطر على وجه الخصوص. إن إنشاء واستمرار تطبيق أنظمة رقابة الضبط بما في ذلك تحديد الصلاحيات وفصل الوظائف هي من أهم وظائف إدارة المنشأة، وتعد مهمة فصل الوظائف الركيزة الأساسية في موضوع إدارة المخاطر، وفي حالة عدم وجود مثل هذا الفصل فإن مصير ومستقبل المنشأة سيكون مهدَّداً بالمخاطر وربما بالفشل (الكراسنه، 2006).

8.2.3 خطوات عملية إدارة المخاطر:

تمر عملية إدارة المخاطر بخطوات التحضير، تحديد المخاطر، تقييم المخاطر، التعامل مع المخاطر، وتقييم المخاطر، والمحددات(المعوقات):

- **التحضير:** ويتضمن التخطيط للعملية ورسم خريطة العمل والأساس الذي سيعتمد في تقييم المخاطر (زكريا، 2006).
- **تحديد المخاطر:** في هذه المرحلة يتم التعرف على المخاطر ذات الأهمية التي هي عبارة عن أحداث عند حصولها تؤدي إلى مشكلات، وعليه يمكن أن يبدأ التعرف على المخاطر من مصدر المشكلات أو المشكلة بحد ذاتها، وعندما يتم التعرف على المشكلة أو مصدرها فإن الحوادث التي تنتج عن هذا المصدر، أو تلك التي تقود إلى مشكلة يمكن البحث عنها (خيرة، 2012).
- **تقييم المخاطر:** بعد التعرف على المخاطر المحتملة يجب أن تجرى عملية تقييم لها من حيث شدتها في إحداث الخسائر واحتمالية حدوثها، أحياناً يكون من السهل قياس هذه الكميات وأحياناً أخرى يتعذر قياسها (راضي، 2014).

- **التعامل مع المخاطر**: بعد أن تتم عملية التعرف على المخاطر وتقييمها فإن جميع التقنيات المستخدمة للتعامل معها تقع ضمن واحدة أو أكثر من أربع مجموعات رئيسية (خليل، 2008):
- **النقل**: وهي وسائل تساعد على قبول الخطر من قبل طرف آخر، وعادة ما تكون عن طريق العقود أو الوقاية المالية مثل التأمين، وقد يتضمن العقد صيغة تضمن نقل الخطر إلى جهة أخرى دون الالتزام بدفع أقسام التأمين.
- **التجنب**: وتعني محاولة تجنب النشاطات التي تؤدي إلى حدوث خطر ما. ومثال ذلك عدم شراء ملكية ما أو الدخول في عمل ما لتجنب تحمل المسؤولية القانونية، وأن التجنب يبدو حلا لجميع المخاطر، ولكنه في الوقت ذاته قد يؤدي إلى الحرمان من الفوائد والأرباح التي كان من الممكن الحصول عليها من النشاط الذي تم تجنبه.
- **التقليص**: ويشمل طرقاً للتقليل من حدة الخسائر الناتجة، ومثال ذلك شركات تطوير البرمجيات التي تتبع منهجيات للتقليل من المخاطر عن طريق تطوير البرامج بشكل تدريجي.
- **القبول**: وتعني قبول الخسائر عند حدوثها، وأن هذه الطريقة تعد إستراتيجية مقبولة في حالة المخاطر الصغيرة، وتكون فيها تكلفة التأمين ضد الخطر على مدى الزمن أكبر من إجمالي الخسائر، وكل المخاطر التي لا يمكن تجنبها أو نقلها.
- **وتقييم الخطة**: الخطط المبدئية لإدارة المخاطر ليست كاملة فمن خلال الممارسة والخبرة والخسائر التي تظهر على أرض الواقع تظهر الحاجة إلى إحداث تعديلات على الخطط، واستخدام المعرفة المتوفرة لاتخاذ قرارات مختلفة، كما يجب تحديث نتائج عملية تحليل المخاطر بشكل دوري، وذلك لعدة أسباب، منها تقييم وسائل التحكيم الأمنية المستخدمة

سابقاً إذا مازالت قابلة للتطبيق وفعالة، وتقييم مستوى التغيرات المحتملة للمخاطر في بيئة العمل (خيرة، 2012).

- **المحددات (المعوقات):** إذا تم تقييم المخاطر أو ترتيبها حسب الأولوية بشكل غير مناسب فإن ذلك سيؤدي إلى تضييع الوقت في التعامل مع المخاطر ذات الخسائر التي من غير المحتمل أن تحدث، وكذلك تمضية وقت طويل في تقييم وإدارة مخاطر غير محتملة يؤدي إلى تشتيت المصادر التي كان من الممكن أن تشتغل بشكل مربح أكبر، ومن المهم الأخذ بعين الاعتبار حسن التمييز بين الخطورة والشك (حفصية، 2015).

3.3 أنواع المخاطر وفق مفهوم (ERM):

تعدّ عملية إدارة المخاطر ومفهمها أمراً ضرورياً لأي منشأة اقتصادية، سواء في القطاع العام أو الخاص، وهي ممارسة مقبولة على نطاق واسع، تهدف للسيطرة على المخاطر التي يمكن أن تؤدي إلى الفشل أو تخفيض قيمة المنشأة الاقتصادية (أزعير، 2016).

نظراً لتعقيد البيئة، وتفاعل المنشأة الاقتصادية بشكل مستمر مع البيئة، لذلك فهي تتعرض باستمرار إلى المخاطر وحالات عدم اليقين، وتحتوي المخاطر على جانبين الجانب الأول (إيجابي) باعتباره فرصة للحصول على قيمة أكبر للوحدة الاقتصادية، والجانب الثاني (سلبي) باعتبار تهديداً يؤدي إلى تخفيض القيمة (لظن، 2016).

هذا وقد توسع مفهوم (ERM) ليشمل جميع أنواع المخاطر الإستراتيجية، والتشغيلية والمالية، والمعلومات، والسمعة، والقانونية، والخارجية، والمخاطر الأخرى، فلم يعد مقصوراً على المخاطر المرتبطة بالمنشأة الاقتصادية فقط (لظن، 2016).

1.3.3 المخاطر الإستراتيجية:

قد يكون لهذه المخاطر تأثير ايجابي أو سلبي على تحقيق أهداف الإدارة الإستراتيجية وتتضمن المخاطر المالية والهامة المؤثرة على تحقيق الأهداف، أو اتخاذ قرارات خاطئة أو عدم اتخاذ القرار في الوقت المناسب.

2.3.3 المخاطر التشغيلية:

هي مخاطر الخسارة المباشرة أو غير المباشرة الناجمة عن عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية والأفراد والأنظمة أو من أحداث خارجية، والمخاطر التشغيلية هي أكثر ارتباطاً بالمشكلات الداخلية، مثل احتيال الموظفين، ومخالفة شروط السلامة والأمان في موقع العمل (سعدودي، 2015).

3.3.3 المخاطر المالية:

تتمثل في أي خسارة بسبب الظروف الاقتصادية، مثل التقلبات في أسعار الفائدة، وأسعار صرف العملات الأجنبية، والمشتقات المالية، ومخاطر السيولة، ومخاطر الائتمان (حميد، 2014).

4.3.3 مخاطر المعلومات:

تحدث هذه المخاطر عندما لا تدعم تكنولوجيا المعلومات قطاع الأعمال، والمخاطر ناشئة عن عدم توفر معلومات دقيقة وصحيحة تساعد على اتخاذ قرارات صحيحة تتعلق بالنشاط أو العمل، سواء كانت هذه المعلومات تتعلق بالبيئة الخارجية أو بعمليات الوحدة الاقتصادية (لظن، 2016).

5.3.3 مخاطر السمعة:

تحدث نتيجة فقدان الشهرة والعلامة التجارية، بسبب وجود انطباع سلبي عن المنشأة الاقتصادية، يؤدي إلى حدوث خسائر في مصادر التمويل أو تحول العملاء إلى شركات منافسة، قد تكون ناجمة عن سلوكيات غير أخلاقية وغير قانونية، وممارسات غير مقبولة من قبل العاملين (المدهون، 2011).

6.3.3 المخاطر القانونية:

تنشأ المخاطر القانونية بسبب الإخلال أو عدم الالتزام بالقواعد والقوانين واللوائح أو الممارسات المتعمدة أو عند تحديد الحقوق والالتزامات (جمعة، 2009).

7.3.3 المخاطر الخارجية:

هي عبارة عن مخاطر ناشئة عن عوامل خارجية تتمثل في (لظن، 2016):

- تغييرات تكنولوجية.
- المنافسة.
- تغييرات سياسية وثقافية.
- توفر رأس المال والعمالة والمواد الخام.
- المخاطر الاقتصادية.

8.3.3 المخاطر الأخرى:

تتعلق بالظروف الطبيعية، وبيئة الأعمال، والتطورات التكنولوجيا السريعة، والأحداث الطارئة مثل مسؤولية الإضرار، أضرار بالممتلكات، الكوارث الطبيعية (أزعير، 2016).

4.3 إطار (COSO) لإدارة المخاطر:

في سنة 2004 تم تطوير إطار Coso ليشمل أربعة أهداف بالإضافة إلى هدف الإستراتيجية، وعلى ثمانية مكونات بإضافة ثلاث مكونات هي: تحديد الأهداف، تحديد الأحداث الإيجابية والسلبية التي قد تؤثر على قدرة المنشأة على تنفيذ الإستراتيجية وتحقيق الأهداف، وتطوير الاستجابة لتقييم المخاطر (لظن، 2016).

هناك علاقة مباشرة بين الأهداف التي تسعى المنشأة لتحقيقها، ومكونات إدارة المخاطر فيها، والتي تمثل ما هو مطلوب لتحقيق هذه الأهداف، وتصور العلاقة في مصفوفة ثلاثية الأبعاد في شكل مكعب، وتصنف الأهداف إلى أربعة أهداف (الإستراتيجية، التشغيلية، إعداد التقارير، الامتثال) وهي ممثلة في الأعمدة الرأسية، وثمانية مكونات وهي ممثلة في صفوف أفقية، والبعد الثالث المتمثل بوحدات الكيان، وهذا التصوير يوضح القدرة على التركيز على مجمل إدارة المخاطر في المنشأة عن طريق فئة الأهداف، المكونات، وحدات الكيان أو أي مجموعة فرعية منها (لظن، 2016 نقلاً عن Flaherty and Maki, 2004).

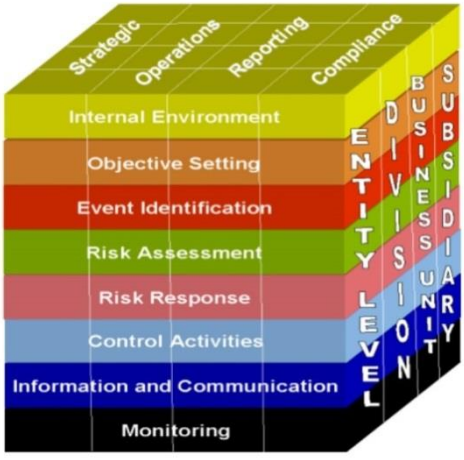

نموذج Coso ثلاثي الأبعاد لفهم المخاطر في المنشأة، والتي تنطبق على جميع الصناعات وتشمل جميع أنواع المخاطر (لظن، 2016 نقلاً عن Hardy, 2010).

- **الأهداف:** إن تصنيف الأهداف يسمح للمنشأة التركيز على جوانب منفصلة من إدارة المخاطر، ووفقاً لذلك فإن هذه الأهداف لإدارة المخاطر يمكن أن توفر تأكيداً معقولاً حول أداء مجلس الإدارة ودوره الرقابي، وتوعيتهم في الوقت المناسب تتجه نحو تحقيق أهداف الكيان، ويتكون الإطار من أربعة أهداف رئيسية (إستراتيجية، تشغيلية، إبلاغ، امتثال) يجب أن تحققها الإدارة كي تحقق أهدافها وتتمثل الأعمدة في التالي: (لظن، 2016).
- **أهداف إستراتيجية:** وهي الأهداف رفيعة المستوى ويتم تحديد الأهداف على المستوى الاستراتيجي، حيث يتم وضع الأساس لأهداف الامتثال، وإعداد التقارير، والعمليات التشغيلية، ويعدّ الهدف الاستراتيجي عن ماهية المنشأة، وعن مسار نشاطاتها وأهميتها وربطها بالنتائج المتوقعة ويجب أن يكون الهدف الاستراتيجي للمنشأة واضحاً تخصص لمهامه النشاطات المناسبة، والإجراءات الكفيلة بربط بعضها ببعض لتحقيق الأهداف المرجوة.
- **أهداف تشغيلية:** تتعلق هذه الأهداف بفعالية وكفاءة العمليات التشغيلية في الوحدات الاقتصادية، بما فيها أهداف الأداء، وحماية الموارد من الضياع، وتقوم الإدارة التنفيذية بتنفيذ ومراقبة سير العمليات، وهي مسؤولة عن تحقيق الأهداف واتباع الخطط الموضوعة، ويتم إعداد التقارير ورفع التقارير عنها. تحتاج أهداف التشغيل أن تعكس البيئة المحددة التي تعمل ضمنها، وتعدّ هذه الأهداف النقطة الأساسية لتوجيه الموارد المخصصة، وأن عدم وضوح هذه الأهداف أو عدم استيعابها جيداً من الممكن أن يتسبب بسوء توجيهها.

- **أهداف الإبلاغ:** تتعلق هذه الأهداف بعملية إعداد التقارير الموثوق بها، التي قد تحتوي على كل من البيانات المالية والبيانات غير المالية، هذا على الرغم من أن أهداف إعداد التقارير قد تتعلق أيضاً بالمعلومات التي تم إعدادها لأطراف خارجية، إلا أن الهدف الأساسي لإعداد التقارير الموثوق بها هو تزويد الإدارة بالمعلومات التي تم إعدادها لأطراف خارجية، إلا أن الهدف الأساسي لإعداد التقارير الموثوق بها هو تزويد الإدارة بمعلومات دقيقة وكاملة تتناسب مع الهدف المقصود منها، حيث إن عدم توفر المعلومات الدقيقة والكاملة يجعل اتخاذ القرار السليم من قبل الإدارة أماً صعباً.
- **أهداف الامتثال:** وتتعلق هذه الأهداف بالتقيد والالتزام بالضوابط والقوانين ذات الصلة، وقد تتعلق بمتطلبات الأسواق المالية، والبيئة، ورعاية الموظفين، وغيرها، كما قد تفرض بعض الجهات ضرورة الالتزام والتقيد بأهداف الامتثال الدولي.
- **المكونات:** تتمثل المكونات في التالي: (لظن، 2016 نقلاً عن Flaherty and Maki, 2004).
- **البيئة الداخلية:** وتشمل البيئة الداخلية للمنشأة، وتعد الأساس لكيفية النظر للمخاطر ومعالجتها من قبل الكيان، بما في ذلك فلسفة إدارة المخاطر، والرغبة في المخاطرة، والنزاهة، والقيم الأخلاقية، والبيئة التي تعمل فيها، والكفاءة، والهيكل التنظيمي، وطرق إسناد المسؤولية، ومعايير الموارد البشرية، والتأثيرات الخارجية.
- **تحديد الأهداف:** يجب أن تكون الأهداف موجودة قبل تحديد الإدارة للأحداث المحتملة التي تؤثر على تحقيقها، كما يجب أن تكون الأهداف الموضوع منسجمة مع رؤية المنشأة ومع الرغبة في تحديد المخاطرة.

- **تحديد الحدث:** ويعني تحديد الحدث الداخلي والخارجي الذي يؤثر على تحقيق المنشأة لأهدافها، مع التمييز بين المخاطر والفرص.
- **تقييم المخاطر:** يتم تقييم المخاطر لتحديد الكيفية التي ينبغي أن تداريها، حيث يتم قياس المخاطر على أساس مخاطر ملازمة ومخاطر غير ملازمة.
- **الاستجابة للمخاطر:** تعمل الإدارة على اختيار الاستجابة للمخاطر لتجنب المخاطر أو قبولها أو الحد منها أو تقاسم المخاطر، ووضع مجموعة من الإجراءات لتنسيق المخاطر وتحديد الرغبة في تحملها.
- **أنشطة المراقبة:** يتم وضع السياسات والإجراءات وتنفيذها، من أجل ضمان الاستجابة للمخاطر على نحو فعال.
- **المعلومات والاتصالات:** يتم تحديد المعلومات ذات الصلة وترسل في إطار زمني ليتمكن الموظفون من القيام بمسئولياتهم، لفرض إحداث التوصل الفعال بشكل أوسع عبر المنشأة.
- **المراقبة:** تتم المراقبة لإدارة المخاطر في المنشأة بمجملها وإجراء التعديلات حسب الضرورة، ويتم إنجاز المراقبة من خلال إدارة الأنشطة الجارية والتقييمات المنفصلة، أو كليهما.
- **المستويات التنظيمية:** يقصد بالمستويات التنظيمية للكيان النظر إليها من أعلى إلى أسفل، والشركات التابعة، وحدات الأعمال، والأقسام على مستوى الكيان كله، وفي ضوء ما سبق يتبين أن إطار Coso صمم مصفوفة على شكل مكعب، وهو ما يعكس العلاقات بين أربعة أهداف، وثمانية عناصر، وأربعة مستويات تنظيمية مختلفة، وتقع مسؤولية تطبيق هذه الفئات على المديرين التنفيذيين في جميع أنحاء المنشأة باختلاف مستوياتها، والتي تلبي احتياجاتها المختلفة، حيث يتم بناء إستراتيجية المخاطر في المنشأة لدعم

إستراتيجية عملها وأهدافها، مع تحديد الموارد اللازمة بكل مستوى تنظيمي، بما في ذلك عمل كلُ وحدة فيه، الأمر الذي يساعد على تحديد المسؤوليات في كافة المستويات التنظيمية (لظن، 2016).

5.3 فوائد إدارة المخاطر لمنظمات الأعمال:

توفر إدارة المخاطر نهجاً واضحاً ومنظماً لتحديد وقياس وتحديد أولويات المخاطر، من أجل اتخاذ الإجراءات المناسبة للحد من الخسائر؛ فممارسة إدارة المخاطر لا تمنع المخاطر، ولكن تقلل منها، ومع ذلك فإن التقيد والالتزام يشير إلى أن المنشأة الاقتصادية ملتزمة بتحسين كفاءة العمليات، وفيما يلي فوائد إدارة المخاطر (درغام، 2016؛ لظن، 2016):

- حفظ الموارد: الوقت، الأصول، والدخل والممتلكات والموظفين.
- حماية سمعة المنشأة والصورة العامة.
- منع أو الحد من الالتزامات القانونية.
- زيادة استقرار العمليات، وتعزيز التحسين المستمر.
- حماية المجتمع والبيئة من الأضرار.
- تعزيز القدرة على الاستعداد للظروف غير المتوقعة.
- المساعدة في وضع تعريف مناسب وواضح لأساليب إدارة المخاطر.
- العمل على الحد من التهديدات وتعظيم الفرص، ما يزيد من احتمال تحقيق الأهداف الإستراتيجية للمنشأة الاقتصادية.
- توفير معلومات مفيدة لصناع القرار، من أجل إصدار أفضل القرارات الممكنة على جميع المستويات، لتحديد المخاطر على المستوى الاستراتيجي ولتعزيز القيمة الاقتصادية للمنشأة.

6.3 العلاقة بين المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر:

لقد تحول دور المراجعة الداخلية من الدور التقليدي (المراجعة المالية) إلى دور المراجعة الإدارية، ثم منها إلى التركيز على إضافة قيمة للوحدة الاقتصادية متمثلة في مراجعة إدارة المخاطر لمساعدة الإدارة في تحقيق أهدافها، ويقع ضمن مسؤولية المراجعة الداخلية عملية تقييم أنظمة الرقابة الداخلية، الأمر الذي يتطلب منح الاستقلالية، وإجراء تقييم فعال وموضوعي لعمليات الوحدة الاقتصادية (حفصية، 2015).

فالعلاقة بين المراجعة الداخلية والمخاطر مترابطة ومتفاعلة، ويكمل كل منهما الآخر، وفيما يلي أوجه الترابط فيما بينهما (المدهون، 2011؛ جميل، 2014؛ حفصية، 2015؛ لظن، 2016):

- **مرحلة تخطيط عملية المراجعة:** يراعى عند إجراء عملية التخطيط للمراجعة تحديد الإجراءات التي تتضمن معلومات عن العمليات التي تتعرض للمخاطر العالية حيث يتم تحديدها بناء على دليل المخاطر الذي يشكل هيكلاً لكل المخاطر المتعارف عليها، حيث يتم خلال مرحلة التخطيط السنوي لعمليات المراجعة الداخلية تقييم مواضع المراجعة من منظور المخاطر، ومشاركة إدارة المخاطر في إجراء تقييم المخاطر.
- **مرحلة التنفيذ:** خلال مرحلة تنفيذ عملية المراجعة، يكون محور التركيز الأساسي هو اختبار ما إذا كانت إدارة المنشأة والرقابة الداخلية تعمل على تجنب المخاطر أو الحد منها، لذا يوصي المراجع الداخلي بزيادة فعالية الضوابط الداخلية التي يتم تحديدها من خلال التعاون المباشر بين المراجع ومدير المخاطر.
- **مرحلة كتابة الملاحظة في أوراق العمل:** تضاف المعلومات المتعلقة بالمخاطر إلى أوراق العمل الخاصة بالمراجع أثناء تنفيذه لعملية المراجعة، بحيث يتم الربط بين كل ملاحظة أو

نتيجة يتوصل إليها مع المخاطر التي تتعرض لها المنشأة. ويتم بعد ذلك صياغة التوصيات بالتعاون بين إدارة المخاطر والمراجعة الداخلية، بالإضافة إلى ذلك يمكن تقديم توصيات مناسبة تتعلق بشكل خاص بمعالجة خطر معين أو الحقائق الأخرى المذكورة في الاستنتاجات.

- **مرحلة إعداد تقرير المراجعة:** يتم وضع النتائج التي تم التوصل إليها خلال عملية المراجعة في التقرير الذي يقوم بإعداده المراجع الداخلي، بحيث يتضمن التقرير تحديد المخاطر والتوصيات اللازمة، ويتم رفع التقرير للإدارة العليا التي بدورها تصدر تعليماتها إلى إدارة المخاطر بالأخذ بتوصيات المراجع ومتابعة تنفيذها، بحيث تقوم إدارة المخاطر بتقييم وتوضيح المخاطر وتحليلها، مع التركيز على احتمال التعرض للخسارة وكيفية تجنبها.
- **مرحلة المتابعة:** بعد القيام بإعداد التقرير تأتي مرحلة المتابعة لتنفيذ التوصيات التي نص عليها التقرير، حيث تتم متابعة وتقييم نظام الرقابة الداخلية على أساس المخاطر بالتنسيق بين وحدة المراجعة الداخلية ووحدة إدارة المخاطر، وتهدف هذه العملية إلى السيطرة على كافة المخاطر وإدارتها بالشكل الذي يقلل من تعرض المنشأة للخسارة .

7.3 دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر:

للمراجعة الداخلية دورٌ هامٌ في عملية إدارة المخاطر، منذ خلال تحليل وتقييم الطرق المستخدمة في تقدير حجم المخاطر واحتمال حدوثها، والتأكيد من صحتها، لتقديم تأكيد معقول بأن التقييم الذي يتم على أساس التعامل مع المخاطر قد تم بشكل صحيح، حيث من الممكن أن تتخذ الإدارة قرارات مختلفة للتعامل مع المخاطر، كقبول الخطر، أو تجنب الخطر، أو التخفيف من هذا الخطر، استناداً إلى درجة احتمال حدوثه ودرجة تأثيره، وفي هذه المرحلة يبرز دور

المراجعة الداخلية باختبار فعالية نظام الرقابة الداخلية ودوره في تخفيف المخاطر أو التخلص منها من خلال المراقبة المستمرة لعملية إدارة المخاطر ومدى تنفيذها بما يتناسب مع خطط واستراتيجيات وأهداف المنشأة، وتقوم أيضاً بتحليل وتقييم المخاطر التي تحققت فعلاً، ومدى فاعلية البديل الذي اتبع للتعامل معها (زاهية، 2014).

قد بيّن معهد المراجعين الداخليين الأمريكي الدور الرئيسي لنشاط المراجعة الداخلية فيما يتعلق بإدارة المخاطر من خلال تقديم خدمات تأكيدية موضوعية للإدارة العليا ومجلس الإدارة، حول فعالية عملية إدارة المخاطر من حيث (لظن، 2016):

- تقديم تأكيد موضوعي بأن مخاطر العمل الرئيسية تدار بشكل ملائم وصحيح.
- تقديم تأكيد بأن إطار إدارة المخاطر والرقابة الداخلية يعمل بكفاءة وفعالية.

كما حدد المعهد الإجراءات الرئيسية والوقائية التي يمكن للمراجع الداخلي أن يمارسها في إدارة المخاطر، وكذلك الإجراءات التي يجب أن يتجنبها وليست من اختصاصه، وتؤثر على استقلاليته وموضوعيته، وتتمثل في التالي: (الشيخي، 2013؛ خيرة، 2012؛ لظن، 2016) نقلاً عن (IIA, 2009):

- **الأدوار الأساسية للمراجعة الداخلية في إدارة المخاطر:**

هي أدوار ضمان أن وظيفة المراجعة الداخلية المحددة هي وفقٌ للمعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية، وهي جزء من الهدف الأوسع نطاقاً الذي يرتبط بتوفير ضمان كفاءة نظام إدارة المخاطر، وهي (لظن، 2016):

- إعطاء ضمانات بشأن سير عمليات إدارة المخاطر
- إعطاء ضمانات بشأن صحة تقييم المخاطر.
- تقييم عملية الإبلاغ عن المخاطر الرئيسية.

- تقييم عملية إدارة المخاطر.
- مراجعة عملية إدارة المخاطر الرئيسية.
- **الأدوار المشروعة للمراجعة الداخلية في إدارة المخاطر:**

يتم فيها تقييم الضمانات بحيث تتم المحافظة على الاستقلالية والموضوعية، بالإضافة إلى الخدمات الاستشارية للمراجعة الداخلية التي يجب أن تؤثر في تحسين عملية إدارة المخاطر وعمليات الرقابة، وإسهامها في رفع مستوى الوعي للمخاطر والرقابة، من خلال نقل المعلومات داخل المنشأة، بالإضافة إلى إعداد تقارير تخص ضمان كفاءة إدارة المخاطر من خلال تشكيل قاعدة بيانات تتعلق بالمخاطر، وتعد قواعد البيانات وتقارير المراجعة الداخلية أداة اتصال هامة، وتوجد العديد من الأنشطة التي يقوم بها المراجع الداخلي بهدف تحسين عملية إدارة المخاطر أهمها (الشيخي، 2013):

- المساعدة في تحديد وتقويم إدارة المخاطر.
- تدريب الإدارة في الاستجابة للمخاطر.
- تنسيق عملية إدارة المخاطر.
- تعزيز الإبلاغ عن المخاطر.
- الحفاظ على الإطار العام للإدارة المخاطر وتطويره.
- دعم تكوين نظام إدارة المخاطر.
- تطوير إستراتيجية إدارة المخاطر.
- **الأدوار غير الملائمة للمراجعة الداخلية:**

هي الأنشطة التي تثير تهديدات استقلال المراجع وموضوعيته، وما إذا كان يحتمل تحسين إدارة المخاطر والرقابة عليها، وتكون هذه الأدوار مسؤولية الإدارة، وعلى المراجعين

الداخليين تجنب المهام التي تعرضهم لخطر الاستقلال والحيادية، لذلك يتوجب قيام المراجعة الداخلية بما يلي(خيرة، 2012):

- تحديد المستوى المقبول للمخاطر.
- تحديد مجالات عمليات إدارة المخاطر.
- اتخاذ قرارات بشأن الاستجابة للمخاطر.
- تنفيذ الاستجابة للمخاطر نيابة عن الإدارة.
- المسؤولية عن عمليات إدارة المخاطر.
- تقديم ضمانات إدارية متعلقة بالمخاطر.

تناول هذا الفصل مفاهيم وأنواع وإطار وفوائد إدارة المخاطر ودورها وعلاقتها بالمراجعة الداخلية، ويتناول الفصل الرابع الدراسات التطبيقية ذات العلاقة، وتكوين الإطار النظري العام والخاص للدراسة، وصياغة فرضياتها.

الفصل الرابع

الدراسات التطبيقية السابقة والإطار النظري

وفرضيات الدراسة

1.4 الدراسات التطبيقية السابقة ذات العلاقة:

تهدف الدراسة من خلال هذا الجزء إلى توضيح دور المراجعين الداخليين في تقييم إدارة المخاطر، وذلك من خلال استقراء الدراسات السابقة، وذلك على النحو التالي:

جاءت دراسة (عفير، 1997) بعنوان "المقومات الأساسية للمراجعة الداخلية ومدى توافرها في المصارف التجارية الليبية"، وهدفت هذه الدراسة إلى استكشاف مدى توفر المقومات الأساسية للمراجعة الداخلية في المصارف التجارية الليبية، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- عدم توفير أقسام مستقلة للمراجعة الداخلية في أغلب المصارف التجارية العاملة في ليبيا.
- عدم توافر المؤهلات العلمية المناسبة والخبرات الكافية لدى المراجعين الداخليين في المصارف موضع الدراسة.
- عدم قيام المراجعين الداخليين بعملية تخطيط المراجعة وتقييم المعلومات.

هدفت دراسة (Institute of Internal Auditors, 2004) من خلال البحث والتحليل إلى بيان دور المراجع الداخلي في إدارة المخاطر في المؤسسات في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: إنه يتوجب على المراجع الداخلي المحافظة على استقلاليته وموضوعيته عند أدائه لمهامه التأكيدية والاستشارية تطبيقاً لما دعت إليه المعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية (نقلاً عن المدهون، 2011).

تناولت دراسة (Beasley And Author, 2006) بالتحليل والمناقشة دور إدارة المخاطر وتأثيرها على المراجع الداخلي والعوامل المؤثرة فيها، وهدفت هذه الدراسة إلى بيان تأثير إدارة المخاطر على مهام المراجع الداخلي، وقد خلصت إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن هناك تأثيراً لإدارة المخاطر على المراجعة الداخلية، ويزداد هذا التأثير عند وجود إطار متكامل لإدارة

المخاطر بالمنشأة، وكذلك أن مهام المراجع الداخلي تكون أكثر عرضة للتأثير بإدارة المخاطر من غيرها (نقلاً عن سعدودي، 2015).

هدفت دراسة (أحمد، 2006) إلى تحديد مدى إدراك المراجعين الداخليين المصريين لدورهم في إدارة المخاطر وتحملهم المسؤولية عنه في الممارسة المهنية الحالية من جهة، واستطلاع آرائهم حول محددات هذا الإدراك من جهة أخرى، حيث أجريت الدراسة على عينة من المراجعين الداخليين في بعض شركات المساهمة المصرية المسجلة في بورصة الأوراق المالية المصرية، ولقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط طردية ومعنوية بين مستوى تطبيق قواعد الحوكمة وبين مستوى إدراك المراجعين الداخليين لمسئوليتهم في إدارة المخاطر، كما توصلت إلى أن المراجعين الداخليين المصريين لا يدركون مسئوليتهم بصورة كافية في إدارة المخاطر، ما يترك أثراً سلبياً على القيم المضافة لعملهم بسبب وجود المحددات التالية:

- ضعف فهم المديرين التنفيذيين لدورهم في إدارة المخاطر.
- عدم وجود إطار يحكم عملية إدارة المخاطر.
- ضعف مستوى استقلالية المراجع الداخلي.

هدفت دراسة (جمعة والبرغوثي، 2007) إلى قياس مدى قيام المراجعين الداخليين بدورهم في إدارة المخاطر في المصارف التجارية الأردنية، من خلال عينة بلغت (138) مراجعاً داخليّاً، وأوضحت النتائج أن المراجعين الداخليين يقومون بدورهم في إدارة المخاطر في المصارف التجارية الأردنية بمستوى عالٍ، كما أن أفضل النتائج لمتغيرات الدراسة كانت تلك المتعلقة بالتعرف على أنشطة الرقابة، تم التعرف على البيئة الداخلية، وتحديد وتقييم المخاطر وإجراءات الاستجابة لها، ثم إجراء الاتصالات الفعالة وتجميع المعلومات، وأخيراً الإجراءات اللازمة لمراقبة فعالية إدارة المخاطر.

جاءت دراسة (Beaslay et al, 2002) بعنوان تأثير إدارة مخاطر المنشأة على وظيفة المراجعة الداخلية، حيث أجريت الدراسة على عينة تتكون من (122) منشأة، وذلك لتوضيح تأثير إدارة مخاطر المنشأة على وظيفة المراجعة الداخلية وكانت من أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة إلى أن وظيفة المراجعة الداخلية لها علاقة طردية بإدارة المخاطر، ولها دور قيادي في تفعليها عندما تطبق المنشأة نموذج إدارة مخاطر المنشأة في كل أنشطتها، وعندما توجد لجان مراجعة تدعم دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر، وكذلك استقرار وظيفة المراجعة الداخلية داخل الهيكل التنظيمي من حيث القيادة والتبعية (نقلاً عن الشيخي، 2015).

هدفت دراسة (أحمد، 2008) إلى محاولة وضع آليات لتفعيل دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر، حيث أجريت الدراسة على عينة من الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصرية، ممثلة لأربعة قطاعات، هي قطاع المصارف، والتأمين، والمقاولات، والاتصالات، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- أن المراجعة الداخلية تقدم خدمات استشارية في إدارة المخاطر.
- أن المراجعة الداخلية هي وظيفة مستقلة وموضوعية يتم إنشاؤها داخل الوحدات الاقتصادية، فهي تساعد في تحقيق أهداف الوحدات الاقتصادية وحماية أصولها، وتضيف قيمة بتطبيق منهجية منظمة لتقويم وتحسين فعالية إدارة المخاطر في الوحدات الاقتصادية.
- أن المراجعة الداخلية يمكن أن تقدم خدمات التوكيد والاستشارة في كل من إدارة المخاطر ونظم الرقابة وحوكمة الشركات.
- **إن الإطار الذي قدمته لجنة COSO لإدارة المخاطر، والذي يتكون من ثمانية عناصر هي:** البيئة الداخلية، ووضع الأهداف وتحديد الحدث، وتقدير المخاطر، والاستجابة

للمخاطر وأنشطة الرقابة، والمعلومات والاتصال، والمتابعة، يؤكد الدور الفعال الذي يمكن أن تقوم به نظم الرقابة الداخلية. وخاصة المراجعة الداخلية – في عملية إدارة المخاطر.

هدفت دراسة (خليل، 2008) إلى تقييم دور المراجع الداخلي في إدارة المخاطر مع التطبيق على المصارف التجارية في جمهورية مصر العربية، وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- يقتصر دور إدارات المراجعة الداخلية في المصارف على المراجعة المستندية فقط.
- لا يؤدي المراجع الداخلي دوراً هاماً في رقابة وتقييم ومتابعة عملية إدارة المخاطر (90% من مفردات العينة أشاروا إلى عدم وجود دور للمراجع الداخلي).
- يتركز الاهتمام في المصارف على مخاطر الائتمان أكثر من غيرها.

جاءت دراسة (محمد، 2008) بعنوان إطار مقترح لتطوير دور المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر، حيث كانت تهدف إلى وضع إطار مقترح يحاول الاستفادة من بناء الأدوات الجديدة في مجال دمج رقابة المنشأة بالإستراتيجية العامة، وربط ذلك بالمخاطر، حيث قامت الدراسة بمحاولة وضع إطار يقوم على التكامل بين نموذج الأداء المتوازن، ونموذج مخاطر المنشأة،حيث أجريت الدراسة على عينة من الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصرية، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن المنظور الحديث للمراجعة الداخلية المتمثل في المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر يمكن أن يقوم بدور فعال في تقييم وتفعيل إدارة المخاطر المصرفية، من خلال التأكد من فعالية الخطة الموضوعة للتعامل مع المخاطر، التي تسهم في تحديدها وتقييمها وضبطها في إطار يوازن الأهداف الإستراتيجية المنشودة في الشركات.

هدفت دراسة (زكريا، 2009) إلى تقويم الدور الحالي للمراجع الداخلي في مراجعة إدارة مخاطر الأعمال، وذلك من خلال دراسة الإطار العام لمراجعة إدارة مخاطر الأعمال في الأدب المحاسبي، حيث أجريت الدراسة على عينة من الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصرية، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- أن تطوير مفهوم المراجعة الداخلية ومعايير الأداء المهني أضاف بعض المهام الجديدة والتي تتمثل في أن المراجعة الداخلية نشاط استشاري وتأكيدي موضوعي يساعد في إدارة المخاطر وحوكمة الشركات.
- يتيح التأهيل العلمي والعملي على القيام بالمراجعة المالية وإدارة المخاطر.

هدفت دراسة (عصيمي، 2009) إلى التعرف على الإطار العام لمراجعة إدارة مخاطر الأعمال في الأدب المحاسبي، والتعرف على الدور الحالي للمراجعين الداخليين في الشركات المساهمة المصرية في ضوء متطلبات مراجعة إدارة مخاطر الأعمال يتضمن هذا الهدف تقويم نطاق العمل والتأهيل العلمي والعملي، وكذلك تقويم الاستقلال الذي يتمتع به المراجعون الداخليون في الشركات المساهمة المصرية ومدى تناسبها مع المهام التي يجب أن يقوموا بتنفيذها في ظل مراجعة إدارة مخاطر الأعمال، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن نطاق عمل المراجعين الداخليين وتأهيلهم العملي في عينة الدراسة تتفق إلى حد كبير ومتطلبات إدارة المخاطر، ولكن التأهيل العلمي والاستغلال المهني المتاح لهم لا يتفق ومتطلبات إدارة مخاطر الأعمال.

جاءت دراسة (Ayvaz and Pehlivanli, 2010) بعنوان المراجعة الداخلية على أساس إدارة المخاطر على مستوى المنشأة وتهدف إلى تقديم منهج المراجعة الداخلية على أساس المخاطر بواسطة إطار لجنة (COSO)، وقد تطرقت الدراسة إلى إطار لجنة (COSO) ثم إلى

مراحل تطبيق المراجعة على أساس المخاطر وقد توصلت الدراسة إلى التالي: (نقلاً عن الشيخي، 2015):

- يوجد دور فعال للمراجع الداخلي في وضع الأهداف والتعرف على البيئة الداخلية للمنظمة.
- أن المراجعة الداخلية التقليدية تطورت من التركيز على اكتشاف الأخطاء إلى التركيز على أسس إدارة المخاطر.
- أن المراجعة الداخلية الحديثة تعتمد على نظام الإدارة في الحصول على معلومات.
- أن وحدات المراجعة الداخلية في عينة الدراسة تشارك في إدارة المخاطر بما تقدمه من الخدمات التوكيدية والاستشارية.

هدفت دراسة (جمعة، 2010) إلى بيان كيف يمكن مساعدة الإدارة للاهتمام بإدارة المخاطر، وبيان مدى إدراك المراجعين الداخليين لدورهم في إدارة المخاطر وإظهار دور المراجعة الداخلية الحديث في إدارة المخاطر، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: وجود علاقة طردية ما بين الأدوار الحديثة للمراجعة الداخلية المتمثلة في (خدمات التأكيد، الخدمات الاستشارية، ودعم حوكمة المصرف، واستقلالية المراجع الداخلي) وتقييم إدارة المخاطر.

هدفت دراسة (المدهون، 2011) إلى قياس مدى قيام المراجع الداخلي بدوره في إدارة المخاطر في المصارف التجارية في قطاع غزة، وذلك بالتعرف على مدى إدراك المراجع الداخلي لأهمية إدارة المخاطر، ودور كلٍ من تطبيق نظام محكم لأعمال المراجعة، وتأثير الالتزام بالمعايير المهنية للمراجعة في تفعيل إدارة المخاطر، بالإضافة إلى التعرف على دور المراجعة الداخلية في تقييم ومتابعة المخاطر ومراقبة إجراءات الاستجابة لها، وقد أجريت الدراسة على

عينة تتكون من (50) مراجعاً داخلياً في المصارف العاملة في قطاع غزة، وقد توصلت إلى عدة نتائج أهمها:

- وجود وعي لدى المراجع الداخلي بأهمية دوره في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف التجارية.
- ليس من مهام المراجع الداخلي تحديد المخاطر وإدارتها، بيتمثل دوره في تقديم الاستشارات والتوصيات بشأن إدارة المخاطر.
- يدرك المراجعين الداخليين أهمية وجود نظام محكم لأعمال المراجعة الداخلية، وأهمية القيام بمراقبة وتقييم نظام إدارة المخاطر القائم في المصرف.
- يلتزم المراجع الداخلي بالمعايير المهنية عند قيامه بإجراءات التحليل في عمليات إدارة المخاطر.

هدفت دراسة (Institute of Internal Auditors, 2011) إلى بيان دور المراجع الداخلي في تفعيل أداء إدارة المخاطر، من خلال تحليل الدور الواجب القيام به، والوسائل المستحدثة لتفعيل أداء إدارة المخاطر، وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، كما تم إعداد استبانه وتوزيعها بالتنسيق بين معهد المراجعين الداخليين في كل من الولايات المتحدة وايرلندا وبريطانيا، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: هناك دوراً مهمّاً للمراجعين الداخليين في إدارة المخاطر وأن وجود فهم سليم لمفهوم إدارة المخاطر من قبل الإدارة يساعد المراجع في وضع خطة المراجعة التي تراعي منهج المراجعة القائم على مخاطر الأعمال (نقلاً عن المدهون، 2011).

هدفت دراسة (عتش، 2011) إلى محاولة وضع إطار متكامل لتفعيل دور المراجعة الداخلية على أساس الخطر في بيئة الأعمال المصرية، يتعامل مع إدارة المخاطر بالمنشأة،

بحيث يعمل على تحسين فعالية أداء الإدارة الشاملة للمخاطر من خلال القيام بمسؤوليتها عند تحديد وتقييم المخاطر والاستجابة لها، حتى يتم إدارتها وتخفيف آثارها لتصبح في حدود المستوى المقبول من الخطر، حيث أجريت الدراسة على عينة من سبع فئات، وهي رؤساء لجان المراجعة، وأعضاء لجان المراجعة، مديري إدارات المراجعة الداخلية، والمراجعين الداخليين، مديري إدارات مالية، والمراجعين الخارجيين، والأكاديميين، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- وجود ارتباط قوي بين فعالية المراجعة الداخلية ومستوى الالتزام بوجود إدارة المخاطر.
- دور المراجع الداخلي هو دور استشاري، ما يساعد الإدارة على اتخاذ قرارات رشيدة.
- المراجعة الداخلية لها دور فعال في متابعة وفحص وتقييم والتقرير عن فعالية إدارة المخاطر.
- يوجد ارتباط قوي بين الخدمات الاستشارية وخدمات التأكيد للمراجعة الداخلية وفاعلية إدارة المخاطر.

هدفت دراسة (خيرة، 2012) إلى التعرف على دور المراجع الداخلي في إدارة المخاطر، وإظهار الأعمال التي يقوم بها المراجع الداخلي، ومدى إسهامه في خلق قيمة مضافة اسْتُغِلّ بشكل صحيح، وقد أجريت الدراسة على عينة من الموظفين في مؤسسة الزجاج الجديدة – الشلف – في الجزائر، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- إدراك العديد من ذوي الاهتمام بالدور الحديث الذي تؤديه المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر.
- تؤدي المعايير الدولية للمراجعة الداخلية دوراً كبيراً في إدارة المخاطر، فبالإضافة إلى الفحص والتقييم والتأكيد أصبحت تقوم بتقييم المخاطر وتقديم الخدمات الاستشارية.

- توجد علاقة بين نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، فهو أداة للوقاية والإنذار عن طريق التحكم في المخاطر وتعديل إجراءات التسيير في الوقت المناسب.
- استعمال المنشأة لدليل تقييم المخاطر شيء إيجابي يسهل عليها تقييم المخاطر التي تواجه مختلف المصالح.

هدفت دراسة (رضوان، 2012) إلى التعرف على دور المراجع الداخلي الحديث في تعزيز دور الإدارة في إدارة المخاطر المصرفية في المصارف التجارية بقطاع غزة، وتم توزيع استبانه على (33) مراجعاً داخلياً عاملين في المصارف التجارية في قطاع غزة، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن أداء المراجع الداخلي يتسم بالموضوعية والاستقلالية والكفاءة المهنية، ووجود تعاون بين قسم المراجعة وإدارة المخاطر في مجال تبادل المعلومات، وكذلك أن المراجعة تسهم في تقويم وتحسين أنظمة الرقابة الداخلية.

هدفت دراسة (باسو، 2013) إلى التعرف على دور المراجع الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف في الجزائر عامة، وفي مصرف الفلاحة والتنمية وكالة ورقلة خاصة، وتبيان أهمية وأهداف المراجعة الداخلية في المصارف، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: وجود وعي لدى المراجع الداخلي بأهمية دوره في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف، كما يدرك أهمية وجود نظام محكم لأعمال المراجعة الداخلية، وأهمية قيامه بمراقبة وتقييم نظام إدارة المخاطر في المصرف، كما توصلت الدراسة إلى أنه ليس من مهام المراجع الداخلي تحديد المخاطر وإدارتها ويتمثل دوره في تقديم الاستشارات والتوصيات بشأن إدارة المخاطر، ولابد من وجود تنسيق بين المراجع الداخلي وإدارة المخاطر لصعوبة سير العمل بكفاءة في المصرف.

هدفت دراسة (الشيخي، 2013) بشكل رئيسي إلى تقييم دور المراجع الداخلي في إدارة المخاطر بالتطبيق على المصارف التجارية الليبية، وقد أجريت الدراسة على عينة من رؤساء إدارات وأقسام المراجعة الداخلية، ومديري الفروع الرئيسية، وأعضاء مجلس إدارة المصارف التجارية، أعضاء لجان المراجعة. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- عدم قيام المراجع الداخلي بالمشاركة في تقييم إدارة المخاطر المصرفية.
- أكثر من 85% من العينة تؤكد أن المراجع لا يؤدي دوراً هاماً في رقابة وتقييم ومتابعة عملية إدارة المخاطر.
- أكثر من 65% من العينة يؤكد على أن المراجعين الداخليين ليس لهم دراية بالمعايير المهنية للمراجعة الداخلية الصادرة عن معهد المراجعين الداخليين.

هدفت دراسة (حسن، 2013) إلى تحليل ومناقشة العوامل والمؤثرة على فعالية أداء فريق المراجعة الداخلية، وتأثير تلك العوامل على تحسين أداء إدارة المخاطر بالوحدات الاقتصادية، وقد أجريت الدراسة على عينة من العاملين بقسم المراجعة الداخلية والمديرين الماليين بالشركات المساهمة المصرية المسجلة ببورصة الأوراق المالية، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- توجد علاقة ارتباط بين استقلالية وموضوعية المراجع الداخلي وتحسين أداء إدارة المخاطر.
- توجد علاقة ارتباط بين المقدرة المهنية والتأهيل العلمي والعملي للمراجع الداخلي وتحسين أداء إدارة المخاطر.
- توجد علاقة ارتباط بين التزام فريق المراجعة الداخلية بتطبيق معايير الأداء المهني وتحسين أداء إدارة المخاطر.

- عدم وجود علاقة بين دعم الإدارة العليا لوظيفة المراجعة الداخلية وتحسين أداء إدارة المخاطر.

هدفت دراسة (هاشم وعبدالرحمن، 2013) إلى تطوير أسلوب تطبيق يسهم في المساعدة في تطبيق إدارة المخاطر في الشركات بإتباع المنهجية العلمية في ذلك من جهة، ومن جهة ثانية تطبيق نموذج إعادة التصميم لوظيفة المراجعة الداخلية، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط ما بين الأدوار الحديثة للمراجعة والمتمثلة في الخدمات التأكيد، والخدمات الاستشارية، ودعم حوكمة المصارف، واستقلالية المراجع الداخلي، وتقييم إدارة المخاطر.

هدفت دراسة (دوريش، 2014) إلى التعرف على دور أنشطة المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر في شركات التأمين المصرية، حيث أجريت الدراسة على عينة من المراجعين الداخليين العاملين في إدارات المراجعة الداخلية في شركات التأمين المصرية، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- توجد علاقة تبادلية تكاملية بين إدارة المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر تنعكس على كل مراحل عملية المراجعة الداخلية بداية من التخطيط ومروراً بالتنفيذ وأوراق العمل، وانتهاء بالتقرير والمتابعة من ناحية، ومن ناحية أخرى على مراحل عملية إدارة المخاطر بداية من التعرف على المخاطر وتحديدها، ومروراً بتقييمها والاستجابة لها، وانتهاء بالتقرير والمتابعة عنها.
- تتميز أنشطة المراجعة الداخلية في ظل مدخل إدارة المخاطر بمجموعة من الخصائص تجمع بين التأكيدية، الاستشارية، والموضوعية والاستقلالية.

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدراك العاملين بإدارة المراجعة الداخلية لدورهم في مراحل عملية إدارة المخاطر من (تحديد، تقييم، استجابة، وتقرير ومتابعة)، وتفعيل إدارة المخاطر.

استهدفت دراسة (علي وعبدالرحمن، 2014) اختبار العلاقة بين الدور الحديث للمراجعة الداخلية والمتمثل في خدمات التأكيد، الخدمات الاستشارية، دعم الحوكمة، الاستقلالية، وفاعلية إدارة المخاطر بالمصارف السودانية، وتم إعداد استبانه وتوزيعها على مجتمع الدراسة المتكون من المراجعين الداخليين وأعضاء إدارات المخاطر بالمصارف السودانية، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين الأدوار الحديثة للمراجعة الداخلية وفاعلية إدارة المخاطر.

استهدفت دراسة (حميد، 2014) إلى معرفة مدى إدراك المراجعين الداخليين لأهمية إدارة المخاطر، وبيان مدى كفاءة وفاعلية التزام المراجعين الداخليين بتطبيق المعايير والإرشادات الصادرة عن معهد المراجعين الداخليين، ودور لجنة بازل للرقابة المصرفية، حيث اعتمدت هذه الدراسة على استمارة الاستبانة لجمع البيانات من مجتمع الدراسة المتمثل في الموظفين والمراجعين الداخليين العاملين في مجال المحاسبة والمراجعة وإدارة المخاطر في مصرف الرشيد والمصرف المتحد للاستثمار في العراق، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

أن بذل العناية المهنية من قبل المراجعين الداخليين يسهم في توفير معلومات موثقة وملائمة وبالوقت المناسب عن كفاءة وفاعلية نظم الرقابة الداخلية الخاصة بإدارة المخاطر.

هدفت دراسة (زاهية، 2014) إلى معرفة مدى إسهام المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر المصرفية خاصة بعد الأزمة المالية العالمية، وكان مجتمع الدراسة متمثلاً في إدارة المراجعة الداخلية والمخاطر في المصارف التجارية في الجزائر، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- تعدّ المراجعة الداخلية أداة لمد الإدارة العليا بالمعلومات الضرورية التي تساعدها في اتخاذ القرارات من ناحية، وإمدادها بالمعلومات عن مدى كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية المطبق من ناحية أخرى.
- اتساع نطاق المراجعة الداخلية من الدور التقليدي وهو المراجعة المالية إلى الدور الحديث وهو المراجعة الإدارية، ثم إلى المساهمة في خلق القيمة عن طريق مراجعة إدارة المخاطر وتطبيق مدخل المراجعة على أساس الخطر.
- تهدف إدارة المخاطر إلى تخفيف احتمالات حدوث المخاطر، وتخفيض الخسائر المحتملة عند وقوع هذه المخاطر، وتعدّ المراجعة الداخلية عنصراً فعالاً في إدارة المخاطر من خلال مساعدة المديرين في تحديد المخاطر، وتقييمها وكيفية الاستجابة والتعامل معها.

هدفت دراسة (راضي، 2014) إلى محاولة وضع إطار متكامل لتفعيل دور المراجعة الداخلية على أساس الخطر يتعامل مع إدارة المخاطر بالمنشأة بحيث يعمل على تحسين فعالية أداء الإدارة الشاملة للمخاطر، من خلال القيام بمسؤولياتها عن تحديد وتقييم المخاطر والاستجابة لها حتى يتم إدارتها وتحقيق أثارها لتصبح في حدود المستوى المقبول من الخطر، وقد أجريت الدراسة على عينة من المديرين التنفيذيين في المنشآت المختلفة في البيئة المصرية، ومديري إدارات المراجعة الداخلية، والمراجعين الداخليين العاملين بها، وتم اختيار عينة حكمية من مجتمع الدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- وجود عدم اتفاق بين المهتمين بالمراجعة الداخلية من مديرين تنفيذيين، ومديري إدارات المراجعة الداخلية حول إمكانية تحسين فعالية الإدارة الشاملة للمخاطر في بيئة الأعمال العصرية.

- وجود اتفاق بين المهتمين بالمراجعة الداخلية حول أهمية منهجية المراجعة الداخلية على أساس الخطر، وتفوقه على منهج المراجعة الداخلية التقليدي.

هدفت دراسة (الساعدي، 2014) إلى توضيح مدى قدرة المصارف الليبية على تطبيق الحوكمة المؤسسية، لما لها من القدرة في التقليل من المخاطر التي تتعرض لها المصارف، وزيادة تطوير أداء الإدارة المصرفية، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن هناك علاقة كبيرة جداً بين تطبيق المتطلبات القانونية والمعايير المحاسبية والمراجعة الداخلية، وبين نجاح الحوكمة المصرفية وتقليل المخاطر التي يتعرض لها المصرف.

هدفت دراسة (حفصية، 2015) إلى التعرف على فعالية وأداء وظيفة المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر بالمؤسسة الاقتصادية، وقد أجريت الدراسة على عينة من مراجعي ومحاسبي المؤسسات، والأساتذة المتخصصين في المحاسبة والمراجعة، والمحاسبين المعتمدين في الجزائر، وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- هناك إدراك لدى المراجعة الداخلية بأهمية إدارة المخاطر.
- توجد علاقة ارتباط بين مساهمة المراجعة الداخلية وفعاليتها في إدارة المخاطر بالمؤسسة الاقتصادية.
- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين مدى تطبيق نظام محكم لأعمال المراجعة الداخلية ودورها في تفعيل إدارة المخاطر.
- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين أنشطة المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر وبين دور المراجع الداخلي في إدارة المخاطر بالمؤسسة الاقتصادية.
- يبني المراجع الداخلي نتائج عمله على أساس من التحليلات والتقويمات الملائمة والموضوعية.

- ليس من مهام وظيفة المراجعة الداخلية تحديد المخاطر وإدارتها بل يتمثل دوره في تقديم الاستشارات والتوصيات بشأن إدارة المخاطر.

هدفت دراسة (يونس، 2015) إلى دراسة واقع المخاطر المصرفية في ليبيا من منظور الحوكمة المصرفية، وكان مجتمع وعينة الدراسة متمثلاً في أربعة مصارف ليبية، وهي المصرف التجاري الوطني، ومصرف الجمهورية، ومصرف الصحاري للتجارة والاستثمار، ومصرف الوحدة، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- ازدياد المخاطر التي تم دراستها، وهي مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر رأس المال.
- أن لجنة المراجعة تؤثر بشكل رئيسي في ضمان إجراء العمليات التي تستخدمها إدارة المصرف وإدارة المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية.
- أن إدارة المخاطر من أهم ركائز الحوكمة في المصارف، من خلال طمأنة المساهمين والأطراف ذوي العلاقة بأن المخاطر المرتبطة بالاستثمارات يتم السيطرة عليها ومتابعتها قبل حدوثها، وإن الإدارة تقوم بالتصدي لها بشكل مهني ومنظم.

هدفت دراسة (سعدودي، 2015) إلى معرفة دور المراجع الداخلي في المصارف، ومدى قدرته على الحد من المخاطر المصرفية، وقد أجريت الدراسة على عينة من الموظفين في المصرف الوطني الجزائري BNA وكالة تقرت، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن المراجع الداخلي له دور كبير في الحد من المخاطر المصرفية، وكذا كشف المخالفات باعتماده على منهج مبني على مجموعة من المعايير التي تحكم مهنة المراجعة.

استهدفت دراسة (درغام، 2016) التعرف على دور المراجع الداخلي في تقييم إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في قطاع غزة، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين قيام المراجع الداخلي بمتابعة امتثال مصرف للقوانين والأنظمة وتقييم إدارة المخاطر.
- توجد علاقة ارتباط بين قيام المراجع الداخلي بمتابعة إدارة نظم العمليات الإلكترونية وتقييم إدارة المخاطر.
- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الصلاحيات الممنوحة للمراجع الداخلي وتقييم إدارة المخاطر.
- توجد علاقة ارتباط بين مراجعة المراجع الداخلي لأنظمة الرقابة الداخلية وتقييم إدارة المخاطر.
- توجد علاقة ارتباط بين شمولية عمل المراجع الداخلي لكل نشاط في المصرف وتقييم إدارة المخاطر.

هدفت دراسة (ازعير، 2016) إلى محاولة تطوير دور المراجعة الداخلية في تقييم إدارة المخاطر بالوحدات الحكومية، وقد أجريت الدراسة على عينة من مديري إدارات المراجعة الداخلية، والمراجعين بإدارات المراجعة الداخلية، ومديري الإدارة العليا، والمديرين الماليين بالوحدات الحكومية بجمهورية العراق، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- وجود تأثير ذو دلالة إحصائية بين التأهيل العلمي للمراجع الداخلي ودوره في تقييم إدارة المخاطر.

- وجـود تـأثير ذو دلالـة إحصـائية بـين اسـتقلالية المراجـع الـداخلي ودوره فـي تقيـيم إدارة المخاطر.
- وجود تأثير ذو دلالة إحصائية بين بذل العناية المهنية والمهارة في عمل المراجع الداخلي ودوره في تقييم إدارة المخاطر.
- تعد ركيزة التأهيل العلمي والعملي المناسب هي أقوى المتغيرات تأثيراً في دور المراجع الداخلي في إدارة المخاطر.

هدفت دراسة (لظن، 2016) إلى تقييم فاعلية دور المراجع الداخلي ودوره في تقويم إدارة المخاطر وفق إطار (COSO) ومن أجل تحقيق هدف الدراسة، تم إعداد استبانه تم توزيعها على (81) من العاملين في دائرة المراجعة الداخلية والدائرة المحلية في القطاعات الحكومية في غزة، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- غياب اللوائح المنشأة لأداء المراجع الداخلي للقيام بدوره في تقويم إدارة المخاطر في القطاعات الحكومية في قطاع غزة.
- عدم تطبيق دوائر المراجعة الداخلية لإجراءات تحليل مخاطر البيئة الداخلية في تقويم إدارة المخاطر.
- ضعف الدور الفاعل للمراجع الداخلي في وضع الأهداف.
- عدم فاعلية دور المراجع الداخلي في تحديد وتقييم المخاطر والاستجابة لها في تقويم إدارة المخاطر.
- لا يوجد دور فعال للمراجع الداخلي في المراقبة والمتابعة في تقويم إدارة المخاطر.

هدفت دراسة (محمد، 2016) إلى التعرف على العوامل المؤثرة على فعالية إدارة المراجعة الداخلية كمتغير مستقل على الحد من مخاطر التشغيل المصرفي لمعرفة مدى استقلالية إدارة

المراجعة الداخلية في المصارف التجارية السودانية، وتم إعداد استبانه وتوزيعها على مجتمع الدراسة إدارات المراجعة الداخلية والمخاطر في المصارف التجارية السودانية، وتم اختيار عينة من مصرف المزارع التجاري، مصرف السوداني الفرنسي، مصرف السعودي السوداني، مصرف أم درمان الوطني، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- أن تبعية إدارة المراجعة الداخلية في المصارف السودانية للمدير العام أثر سلباً على التزام المصرف بالأسس واللوائح المصرفية.
- إن ضعف التأهيل العلمي لموظفي إدارة المراجعة الداخلية أضعف تقرير المراجعة الداخلية.
- تنوع تخصصات موظفي إدارة المراجعة الداخلية ساعد على تفادي المخاطر المصرفية.

2.4 الإطار النظري العام للدراسة:

بعد مراجعة أدبيات الدراسة والدراسات ذات العلاقة، فإنه يمكن بيان المتغيرات المستقلة الرئيسية والفرعية "دور المراجعين الداخليين" والتي تؤثر في "تقييم إدارة المخاطر منظمات الأعمال" على أنها متغير تابع، وكذلك تحديد العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

على ضوء ما توصلت إليه الدراسات السابقة، فإنه يمكن وضع تصنيف المتغيرات الرئيسية والفرعية على النحو التالي:

المتغير الرئيسي المستقل الأول: "متطلبات المراجعة الداخلية": يمكن قياس أثر هذا المتغير على المتغير التابع من خلال مجموعة من المتغيرات الفرعية التالية:

- التأهيل العلمي للمراجع الداخلي (غفير، 1997؛ عصيمي، 2009؛ زكريا، 2009؛ حسن، 2013؛ ازعير، 2016؛ محمد، 2016)؛

- التأهيل العملي للمراجع الداخلي (غفير، 1997؛ عصيمي، 2009؛ زكريا، 2009؛ حسن، 2013؛ ازعير، 2016)؛
- استقلالية المراجع الداخلي (رضوان، 2012؛ حسن، 2013؛ درويش، 2014)؛
- موضوعية المراجع الداخلي (رضوان، 2012؛ حميد، 2014؛ ازعير، 2016)؛
- بذل العناية المهنية للمراجع الداخلي (رضوان، 2012؛ حميد، 2014؛ ازعير، 2016)؛
- الالتزام بالمعايير المهنية للمراجعة (المدهون، 2011؛ خيرة، 2012؛ الشيخي ، 2013؛ حسن، 2013؛ الساعدي، 2014؛ سعدودي، 2015)؛
- الصلاحيات الممنوحة للمراجع الداخلي (درغام، 2016)؛
- شمولية عمل المراجع الداخلي لكل نشاط في المصرف (درغام، 2016).

المتغير الرئيسي المستقل الثاني: "دور المراجعة الداخلية": يمكن قياس اثر هذا المتغير على المتغير التابع من خلال مجموعة من المتغيرات الفرعية التالية:

- خدمات التأكيد (llA, 2004; Ayvaz and Pehlivaail, 2010) (أحمد، 2008؛ محمد، 2008؛ زكريا، 2009؛ جمعة، 2010؛ عتش،2011؛ هاشم وعبدالرحمن، 2013؛ درويش، 2014؛ على وعبدالرحمن، 2014)؛
- الخدمات الاستشارية (Ayvaz and Pehlivaail, 2010) (أحمد، 2008؛ محمد، 2008؛ زكريا، 2009؛ جمعة، 2010؛ عتش، 2011؛ هاشم وعبدالرحمن، 2013؛ درويش، 2014؛ على وعبدالرحمن، 2014)؛
- المشاركة في تقييم إدارة المخاطر (الشيخي، 2013)؛
- التحقق من الامتثال للقوانين والأنظمة واللوائح ذات العلاقة (درغام, 2016)؛
- مراجعة أنظمة الرقابة الداخلية (خيرة, 2012؛ درغام, 2016)؛

- متابعة أنظمة تقنية المعلومات (العمليات الالكترونية) (درغام, 2016).

المتغير الرئيسي المستقل الثالث: "دعم المراجعة الداخلية": يمكن قياس هذا المتغير على المتغير التابع من خلال مجموعة من المتغيرات الفرعية التالية:

- دعم الإدارة العليا (حسن،2013)؛
- دعم حوكمة المصارف (حسن، 2013؛ هاشم وعبدالرحمن، 2013؛ على وعبدالرحمن، 2014)؛

المتغير الرئيسي المستقل الرابع: "فاعلية المراجعة الداخلية وفق مكونات COSO": ويمكن قياس أثر هذا المتغير ع المتغير التابع من خلال مجموعة من المتغيرات الفرعية التالية:

- البيئة الداخلية (Ayvaz and Pehlivanlie; 2010) (جمعة والبرغوتي، 2007؛ أحمد، 2008؛ لظن، 2016)؛
- وضع الأهداف (Ayvaz and Pehlivanlie; 2010) (جمعة والبرغوثي، 2007؛ أحمد، 2008)؛
- تحديد المخاطر، تقييم المخاطر، الاستجابة للمخاطر، أنشطة الرقابة (جمعة والبرغوثي، 2007؛ خليل، 2008؛ أحمد، 2008؛ المدهون، 2011؛ خيرة، 2012؛ الشيخي، 2013؛ درويش، 2014؛ حفصية، 2015؛ لظن، 2016)؛
- تقييم نظام الإبلاغ المالي (المعلومات والاتصالات)، والمراقبة (جمعة والبرغوثي، 2007؛ احمد، 2008؛ لظن، 2016).

يبين الشكل التالي الإطار النظري العام بالمتغيرات المستقلة الرئيسية والفرعية السابقة أنها تؤثر تأثيراً إيجابياً على تقييم وتحسين فاعلية إدارة مخاطر منظمات الأعمال كمتغير تابع.

الشكل (4-1)

الإطار النظري العام للدراسة

مصدر: إعداد الباحثة اعتماداً عن المراجعة الشاملة لأدبيات الدراسة

3.4 الإطار النظري الخاص للدراسة:

بدراسة الإطار النظري العام للدراسة في ضوء متغيرات البيئة المحلية التي تعمل في نطاقها المصارف التجارية في نطاق مدينة بنغازي, لوحظ أن جميع المتغيرات الرئيسية والفرعية الواردة في الإطار النظري العام للدراسة يمكن أن تؤثر في المتغير التابع في نطاق البيئة المحلية، أي في تقييم إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في نطاق مدينة بنغازي، بمعنى آخر لا يختلف الإطار النظري العام للدراسة عن إطارها النظري الخاص في نطاق البيئة المحلية, يمكن تصوير الإطار النظري الخاص على النحو التالي:

الشكل (4-2)

الإطار النظري الخاص للدراسة

المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على دارسة الإطار النظري العام للدارسة في ضوء متغيرات البيئة المحلية التي تعمل في ظلها المصارف التجارية في نطاق مدينة بنغازي.

4.4 فرضيات الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة وانجازاً عن إطارها النظري، عليه تم صياغة فرضيات الدراسة (الاستنتاجات النظرية) على النحو التالي:

1. **الفرضية الرئيسية الأولى:** تؤثر متطلبات المراجعة الداخلية تأثيراً جوهرياً موجباً على تقييم إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في نطاق مدينة بنغازي.

يمكن اختبار الفرضية الرئيسية الأولى من خلال المتغيرات المستقلة الفرعية التالية:

1.1 التأهيل العلمي للمراجع الداخلي؛

2.1 التأهيل العملي للمراجع الداخلي؛

3.1 استقلالية المراجع الداخلي؛

4.1 موضوعية المراجع الداخلي؛

5.1 بذل العناية المهنية للمرجع الداخلي؛

6.1 الالتزام بالمعايير المهنية للمراجعة؛

7.1 الصلاحيات الممنوحة للمراجع الداخلي؛

8.1 شمولية عمل المراجع الداخلي لكل نشاط في المصرف.

2. **الفرضية الرئيسية الثانية:** يؤثر دور المراجعة الداخلية تأثيراً جوهرياً موجباً على تقييم إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في نطاق مدينة بنغازي.

يمكن اختبار الفرضية الرئيسية الثانية من خلال المتغيرات المستقلة الفرعية التالية:

1.2 خدمات التأكيد؛

2.2 الخدمات الاستشارية؛

3.2 المشاركة في تقييم إدارة المخاطر؛

4.2 التحقق من الامتثال للقوانين والأنظمة واللوائح ذات العلاقة؛

5.2 مراجعة أنظمة الرقابة الداخلية؛

6.2 متابعة أنظمة تقنية المعلومات (العمليات الالكترونية).

3. **الفرضية الرئيسية الثالثة:** يؤثر دعم المراجعة الداخلية تأثيراً جوهرياً موجباً على تقييم إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في نطاق مدينة بنغازي.

يمكن قياس الفرضية الرئيسية الثالثة من خلال المتغيرات المستقلة الفرعية التالية:

1.3 دعم الإدارة العليا؛

2.3 دعم حوكمة المصارف.

4. **الفرضية الرئيسية الرابعة:** تؤثر فاعلية المراجعة الداخلية وفق إطار COSO تأثيراً جوهرياً موجباً على تقييم إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في نطاق مدينة بنغازي.

يمكن قياس الفرضية الرئيسية الرابعة من خلال المتغيرات المستقلة الفرعية التالية:

1.4 البيئة الداخلية؛

2.4 وضع الأهداف؛

3.4 تحديد المخاطر؛

4.4 تقييم المخاطر؛

5.4 الاستجابة للمخاطر؛

6.4 أنشطة الرقابة؛

7.4 تقييم نظام الإبلاغ المالي (المعلومات والاتصال)؛

8.4 المراقبة.

تناول هذا الفصل الدراسات التطبيقية ذات العلاقة، وتكوين الإطار النظري العام والخاص للدراسة، وصياغة فرضياتها، ويتناول الفصل الخامس والأخير جمع البيانات اللازمة لاختبار فرضيات الدراسة وتحليلها وصياغة النتائج والتوصيات.

الفصل الخامس

الدراسة الميدانية

يتناول هذا الفصل مجتمع الدراسة، وأداة تجميع البيانات، والتحليلات الإحصائية، وصياغة النتائج، والتوصيات.

1.5 مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من الإدارات العامة (أو إدارات المناطق) العاملة في نطاق مدينة بنغازي لكل من:

- المصارف التجارية، وتتمثل في:
  - لجان المراجعة (رؤساء وأعضاء لجان المراجعة).
  - إدارة المراجعة الداخلية (مديري إدارات المراجعة الداخلية، والمراجعين الداخليين).
  - إدارة المخاطر (مديري إدارات المخاطر، والعاملين بإدارات المخاطر).
- مصرف ليبيا المركزي، ويتمثل في:
  - المراجعين بإدارة الرقابة على المصارف والنقد بمصرف ليبيا المركزي.
  - إدارة المخاطر (مدير إدارة المخاطر العاملين بإدارة المخاطر).
- المراجعين الخارجين العاملين لحسابهم الخاص، والمدرجين في سجل المحاسبين والمراجعين القانونين لدى إدارة الرقابة على المصارف والنقد بمصرف ليبيا المركزي.

تم تحديد إطار المجتمع اعتماداً على البيانات المقدمة من إدارات الشؤون الإدارية بالمصارف التجارية وإدارة الرقابة على المصارف والنقد بمصرف ليبيا المركزي، ويبين الجدول (5-1).

مجتمع وعينة الدراسة

جدول (5-1)

تسلسل	البيان	المجتمع	العينة	النسبة
1	**المصارف التجارية:**			
1.1	مصرف الوحدة	21	21	%100
2.1	مصرف الجمهورية	19	19	%100
3.1	مصرف شمال أفريقيا	13	13	%100
4.1	مصرف التجارة والتنمية	16	16	%100
5.1	مصرف الواحة	5	5	%100
6.1	المصرف التجاري الوطني	18	18	%100
7.1	مصرف الإجماع العربي	20	20	%100
8.1	مصرف الصحاري	8	8	%100
9.1	مصرف المتوسط	11	11	%100
10.1	مصرف الأمان	6	6	%100
	المجموع	**137**	**137**	**%100**
2	مصرف ليبيا المركزي	40	40	%100
	المجموع	**40**	**40**	**%100**
3	المراجعين الخارجين العاملين لحسابهم الخاص والمدرجين في سجل المحاسبين والمراجعين القانونيين لدى إدارة الرقابة على المصارف والنقد بمصرف ليبيا المركزي	134	80	%60
	المجموع	**134**	**80**	**%60**
	الإجمالي	**311**	**257**	**83%**

2.5 أداة تجميع البيانات:

تم تجميع بيانات الدراسة عن طريق استمارة الاستبيان يلاحظ بشأنها التالي:

- **الأساس النظري لاستبيان:** حيث تعتمد استمارة الاستبيان على مشكلة الدارسة ومراجعة أدبياتها، وتكوين إطارها النظري، وصياغة فرضياتها أساساً نظرياً ومصدراً لأسئلتها؛

- **أجزاء الاستبيان:** تتكون الاستمارة كالتالي:
  - **الجزء الأول:** لتجميع البيانات الديموغرافية الخاصة بالمشاركين.
  - **الجزء الثاني:** لتجميع البيانات اللازمة لاختبار الفرضيات ويتكون من أربعة أقسام.
- **المقياس المستخدم:** تم استخدام مقياس (ليكرت) ذي الخمس درجات، لتصنيف الإجابات المتعلقة بالجزء الثاني من استمارة الاستبيان، حيث تم تصنيف إجابات المشاركين في الدراسة من موافق بشدة (خمس درجات) إلى غير موافق بشدة (درجة واحدة).
- **نوع الأسئلة:** تم استخدام الأسئلة المغلقة في استمارة الاستبيان، مع وجود الأسئلة المفتوحة لتلافي عيوب الأسئلة المغلقة من ناحية، والسماح للمشاركين بإضافة أي متغيرات رئيسية أو فرعية لم يتم الإشارة إليها في الاستبيان، وبيان درجة موافقتهم عليها.

3.5 الأساليب الإحصائية: استخدمت الأساليب الإحصائية التالية لتحليل البيانات:

- **تحليل الثبات:** تحليل الثبات (Reliability) حيث يجري هذا التحليل للتأكد من ثبات أسئلة الاستبيان، واتساقها وانسجامها مع أهداف الدراسة، لغرض اختبار فرضياتها (الاستنتاجات النظرية)، وذلك من خلال استخدام اختبار آلفا كرونباخ (Alpha Chronbach)؛
- **الإحصاء الوصفي:** يساعد الإحصاء الوصفي في معرفة الاتجاه العام لإجابات المشاركين، من خلال إجراء بعض التحليلات الإحصائية الوصفية للإجابات المختلفة ولكل سؤال على حدة، وذلك من خلال:
  - **المتوسط الحسابي:** لقياس مدى تمركز البيانات حول قيمة معينة.

وذلك لمقارنات متوسطات الإجابات مع متوسط القياس المستخدم في استمارة الاستبيان الذي يبلغ (3) متوسطاً نظرياً؛ لكون هذه القيمة تمثل الحد الفاصل بين موافقة المشاركين وعدم موافقتهم، هذا وقد اعتمدت الدراسة في التحليل على إذا كان المتوسط الحسابي:

- أكبر من (4) فإن الاتجاه العام للإجابة يشير إلى الموافقة بشدة.
- يتراوح بين (3.1 – 4) فإن الاتجاه العام يشير إلى أنه تم الموافقة عليه.
- يساوي (3) اعتبرت الإجابة محايدا.
- يتراوح ما بين (2.1 – 2.9) فإن الاتجاه العام للإجابة يشير إلى عدم الموافقة.
- يتراوح ما بين (1– 2) فإن الاتجاه العام للإجابة يشير إلي عدم الموافقة بشدة.

- **الانحراف المعياري:** لقياس مدى تشتت البيانات حول متوسطها الحسابي.

- **الإحصاء الاستدلالي (الاستنتاجي):** تم استخدام الاختبارات التالية:

- تحليل التباين الأحادي استخدام اختبار One Way Analyses Of Variance واختبار One Way Kruskal - Walis، استخدِم الاختباران للتعرف على وجود اختلافات جوهرية من عدمها بين إجابات المستجيبين عند مستوى دلالة معنوية 5%، يتطلب الاختبار الأول (One-Way Anova) أن تكون البيانات موزعة توزيعاً طبيعياً، بينما لا يتطلب الاختبار الثاني (One-Way K.W) ذلك.
- اختبار المقارنات المتعددة (MCT) (Multiple Comparison Test) يستخدم في الحالات التي يشير فيها الاختباران (One - Way Anova) و(One-Way K.W) على وجود اختلافات جوهرية عند مستوى معنوية 5%، وذلك بهدف تحديد المجموعة أو المجموعات التي تختلف جوهرياً عن المجموعة أو المجموعات الأخرى.

- **اختبار الفرضيات:** تم استخدام (T-Test) One Sample لاختبار فرضيات الدراسة، حيث تم صياغة الفرضيات الرئيسية بشكل إحصائي (المتوسط الحسابي<H1:M)، حيث يتم قبول الفرضية إذا كانت قيمة (P-Value) أقل من مستوى الدلالة المعنوية 5% أو تساويها ،والعكس في حالة الرفض.

4.5 تحليل البيانات:

تم ترتيب أسئلة استمارة الاستبيان ترتيباً عشوائياً، كما تم ترتيب الإجابات ترتيباً تنازلياً وفقاً للمتوسط الحسابي الإجمالي في جميع جداول التحليلات الإحصائية، وقد تم استخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية لتنفيذ الاختبارات السابقة.

1.4.5 تحليل الثبات:

تم التأكد من ثبات أسئلة الاستبيان، من خلال اختبار معامل آلفا كرونباخ لمجتمع وعينة الدراسة والتي تمثلت في خمس مجموعات، ولقد قامت الباحثة بتوزيع الاستمارات عليهم، وبعد تجميع هذه الاستمارات تم إجراء اختبار آلفا كرونباخ على جميع أسئلة الاستبيان المتعلقة بالجزء الثاني، وعددها (28) سؤالاً وجد أنه يبلغ (94%). وتدل هذه القيمة على أن الاستبيان درجة ثبات مقبولة إحصائيّاً تدعو إلى الثقة.

2.4.5 توزيع الاستبيان ونسبة الردود:

وقد تم توزيع عدد (257) استمارة استبيان على مجتمع وعينة الدراسة، استلم منها عدد (208) استمارة استبيان صالحة للتحليل وبالتالي نسبة الردود هي (81%) كما هو موضح في الجدول (5-2) التالي:

جدول (5-2)

نسبة الردود

التسلسل	البيان	المجتمع	العينة	الاستمارات لمستلمة		الفاقد	
				العدد	النسبة	العدد	النسبة
1	**المصارف التجارية:**						
1.1	لجنة المراجعة (رؤساء وأعضاء لجان المراجعة)	48	48	47	%98	1	%2
2.1	إدارة المراجعة الداخلية (مديري إدارات المراجعة الداخلية والمراجعين الداخليين)	47	47	46	%98	1	%2
3.1	إدارة المخاطر (مديري إدارة المخاطر والعاملين بإدارة المخاطر)	42	42	38	%90	4	%10
2	مصرف ليبيا المركزي(المراجعين بإدارة الرقابة على المصارف والنقد، والعاملين بإدارة المخاطر)	40	40	28	%70	12	%30
3	المرجعين الخارجيين العاملين لحسابهم الخاص والمدرجين لدى إدارة الرقابة على المصارف والنقد بمصرف ليبيا المركزي	134	80	49	%61	31	%39
	الإجمالي	**311**	**257**	**208**	**%81**	**49**	**%19**

3.4.5 تحليل الجزء الأول من استمارة الاستبيان: البيانات الديمغرافية للمشاركين:

يتضمن هذا الجزء من الدراسة تحليل البيانات العامة للمستجيبين والتي تتمثل في (صفة المستجيب، والتأهيل الأكاديمي، التخصص العلمي، عدد سنوات الخبرة)، ويبين الجدول رقم (5-3) تحليل الخصائص الديمغرافيه للمشاركين، وفيما يلي بيان تحليل هذه الخصائص:

- **المصارف التجارية:**

أ. لجنة المراجعة (رؤساء وأعضاء لجان المراجعة): تبين أن 1(2.1%) من المستجيبين حاصل على درجة الدكتوراه، 20(42.6%) من المستجيبين حاصلون على درجة

الماجستير، 26(55.3%) من المستجيبين حاصلين على درجة البكالوريوس، أما بالنسبة للتخصص فتبين النتائج أن 33(70.2%) من المستجيبين متخصصين في مجال المحاسبة، 12(25.5%) من المستجيبين متخصصين في مجال إدارة أعمال، 1(2.1%) من المستجيبين متخصص في مجال الاقتصاد، 1(2.1%) من المستجيبين متخصص في مجال التمويل والمصارف. وفيما يتعلق بسنوات الخبرة فتبين النتائج أن 2(4.3%) خبرتهم أقل من خمس سنوات، بينما 4(8.5%) من المستجيبين تتراوح خبرتهم ما بين (10:5) سنة، بينما 19(40.4%) من المستجيبين تتراوح خبرتهم ما بين (15:10) سنة، بينما تتجاوز خبرة 22(46.8%) من المستجيبين 15 سنة.

ب. إدارة المراجعة الداخلية (مديري إدارات المراجعة الداخلية والمراجعين الداخليين): تبين 13(28.3%) من المستجيبين حاصلين على درجة الماجستير، 29(63.0%) من المستجيبين حاصلين على درجة البكالوريوس، 4(8.7%) من المستجيبين حاصلين على مؤهلات علمية دون ذلك (دبلوم عالٍ أو متوسط)، أما بالنسبة للتخصص فتبين النتائج أن 31(67.4%) من المستجيبين متخصصين في مجال المحاسبة، 6(13.0%) من المستجيبين متخصصين في مجال إدارة أعمال، 5(10.9%) من المستجيبين متخصص في مجال الاقتصاد، 4(8.7%) من المستجيبين متخصص في مجال التمويل والمصارف، فيما يتعلق بسنوات الخبرة فتبين النتائج أن 6(13.0%) خبرتهم أقل من خمس سنوات، بينما 11(28.9%) من المستجيبين تتراوح خبرتهم ما بين (10:5) سنة، بينما 26(56.5%) من المستجيبين تتراوح خبرتهم ما بين (15:10) سنة، بينما تتجاوز خبرة 8(17.4%) من المستجيبين 15 سنة.

ج. إدارة المخاطر (مديري إدارات المخاطر والعاملين بإدارات المخاطر): تبين 10(26.3%) من المستجيبين حاصلين على درجة الماجستير، 24 (63.2%) من المستجيبين حاصلين على درجة البكالوريوس، 4(8.7%) من المستجيبين حاصلين على مؤهلات علمية دون ذلك (دبلوم عالٍ أو متوسط)، أما بالنسبة للتخصص فتبين النتائج أن 14(36.8%) من المستجيبين متخصصين في مجال المحاسبة، 11(28.9%) من المستجيبين متخصصين في مجال إدارة أعمال، 3(7.9%) من المستجيبين متخصص في مجال الاقتصاد، 10(26.3%) من المستجيبين متخصص في مجال التمويل والمصارف، فيما يتعلق بسنوات الخبرة فتبين النتائج أن 4(15.8%) خبرتهم أقل من خمس سنوات، بينما 11(28.9%) من المستجيبين تتراوح خبرتهم ما بين (10:5) سنة، بينما 13(34.2%) من المستجيبين تتراوح خبرتهم ما بين (15:10) سنة، بينما تتجاوز خبرة 18(21.1%) من المستجيبين 15 سنة.

د. **مصرف ليبيا المركزي** (المراجعين بإدارة الرقابة على المصارف والنقد، والعاملين بإدارة المخاطر): تبين17(60.7%) من المستجيبين حاصلين على درجة الماجستير، 9(32.1%) من المستجيبين حاصلين على درجة البكالوريوس، 2(72%) من المستجيبين حاصلين على مؤهلات علمية دون ذلك (دبلوم عالٍ أو متوسط)، أما بالنسبة للتخصص فتبين النتائج أن14(50%) من المستجيبين متخصصين في مجال المحاسبة، 3(10.7%) من المستجيبين متخصصين في مجال إدارة أعمال، 3(10.7%) من المستجيبين متخصص في مجال الاقتصاد، 8(28.6%) من المستجيبين متخصص في مجال التمويل والمصارف، فيما يتعلق بسنوات الخبرة فتبين النتائج أن 8(28.6%) من المستجيبين خبرتهم أقل من خمس سنوات، بينما 4(14.3%) من المستجيبين تتراوح

خبرتهم ما بين (10:5) سنة، بينما 7(25.0%) من المستجيبين تتراوح خبرتهم ما بين (15:10) سنة، بينما تتجاوز خبرة 9(32.1%) من المستجيبين 15 سنة.

هـ. المراجعين الخارجيين العاملين لحسابهم الخاص، والمدرجين في سجل المحاسبين والمراجعين القانونين لدى إدارة الرقابة على المصارف والنقد بمصرف ليبيا المركزي: تبين 4(8.2%) من المستجيبين حاصلين على درجة الدكتوراه، 15(30.6%) من المستجيبين حاصلين على درجة الماجستير، 30(61.2%) من المستجيبين حاصلين على درجة البكالوريوس، أما بالنسبة للتخصص فتبين النتائج أن 43(87.8%) من المستجيبين متخصصين في مجال المحاسبة، 3(6.1%) من المستجيبين متخصصين في مجال إدارة أعمال، 3(6.1%) من المستجيبين متخصصون في مجال الاقتصاد، وفيما يتعلق بسنوات الخبرة فتبين النتائج أن 1(2.0%) من المستجيبين تتراوح خبرتهم ما بين (10:5) سنة، بينما 6(12.2%) من المستجيبين تتراوح خبرتهم ما بين (15:10) سنة، بينما تتجاوز خبرة 42(85.7%) من المستجيبين 15 سنة.

يتضح من نتائج التحليلات الإحصائية للمعلومات الديموغرافية للمشاركين أن غالبيتهم يتمتعون بتأهيل علمي وعملي كافٍ، يعكس قدرة هؤلاء المشاركين على الإجابة بموضوعية على أسئلة الاستبيان، وبالتالي تقديم إجابات يمكن الاعتماد عليها.

الجدول (5-3)

اختبارات الإحصاء الوصفي للبيانات العامة للمستجيبين

صفة المستجيب	التأهيل العلمي										التخصص								عدد سنوات الخبرة									
	دكتوراه		ماجستير		بكالوريوس		أخرى		المجموع		محاسبة		إدارة أعمال		اقتصاد		أخرى		المجموع		أقل من 5 سنوات		من5 إلى أقل من 10		من 10 إلى أقل من 15		15 سنة فأكثر		المجموع	
	1	2.1	20	42.6	26	55.3	0	0.0	47	100	33	70.2	12	25.5	1	2.1	1	2.1	47	100	2	4.3	4	8.5	19	40.0	22	46.8	47	100
إدارة المراجعة الداخلية (مديري إدارات المراجعة الداخلية والمراجعين الداخليين)	–	–	13	28.3	29	63.0	4	8.7	46	100	31	67.4	6	13.0	5	10.9	4	8.7	46	100	6	13.0	6	13.0	26	56.3	8	17.4	46	100
إدارة المخاطر (مديري إدارات المخاطر والعاملين بإدارة المخاطر)	–	–	10	26.3	24	63.2	4	8.7	38	100	14	36.8	11	28.9	3	7.9	10	26.3	38	100	6	15.8	11	28.9	13	34.2	8	21.1	38	100
مصرف ليبيا المركزي (المراجعين بإدارة الرقابة والنقد على المصارف، والعاملين بإدارة المخاطر)	–	–	17	60.7	9	32.1	2	7.1	28	100	14	50	3	10.7	3	10.7	8	28.6	28	100	8	28.6	4	14.3	7	25.0	9	32.1	28	100
المراجعين الخارجين العاملين لحسابهم الخاص	4	8.2	15	30.6	30	61.1	–	–	49	100	43	87.8	3	6.1	3	6.1	-	-	49	100	-	-	1	2.0	6	12.2	42	85.7	49	100
المجموع	**5**	**2.4**	**75**	**36.1**	**118**	**56.7**	**10**	**4.8**	**208**	**100**	**135**	**64.9**	**35**	**16.8**	**15**	**7.2**	**23**	**10.55**	**208**	**100**	**22**	**10.6**	**26**	**12.5**	**71**	**34.1**	**89**	**42.8**	**208**	**100**

4.4.5 تحليل الجزء الثاني لاستمارة الاستبيان دور المراجعين في تقييم إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في نطاق مدينة بنغازي.

1.4.4.5 الإحصاء الوصفي لمتطلبات المراجعة الداخلية في تقييم إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في نطاق مدينة بنغازي:

باستعراض المتوسط الحسابي الإجمالي لجميع المجموعات تبين من خلال الجدول (5-4) إنه يتراوح ما بين (4.56) للسؤال رقم (1.1) "التأهيل العلمي للمراجع الداخلي"، و(4.33) للسؤال رقم (8.1)" شمولية عمل المراجع الداخلي لكل نشاط في المصرف"، ما يعني أن الاتجاه العام لإجابات المشاركين على الأسئلة تبين أنهم يوافقون بشدة على أن تؤثر متطلبات المراجعة الداخلية تأثيراً جوهرياً موجباً على تقييم إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في نطاق مدينة بنغازي.

2.4.4.5 الإحصائي الاستدلالي (الاستنتاجي) لمتطلبات المراجعة الداخلية على تقييم إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في نطاق مدينة بنغازي:

تم استخدام التباين الأحادي (One - way ANOVA) واختبار (One way Kruskal-Walis) عند مستوى دلالة معنوية 5% لكل سؤال على حده، لاختبار مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية من عدمه فيما بين متوسطات المجموعات، من خلال عرض قيم كل سؤال على حدة كما هو موضح بالجدول (5-4)، بينت النتائج أن قيمة (P-value) أكبر مستوى الدلالة المعنوية 5% في أغلب الأسئلة ما يعني عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية فيما بين متوسطات ردود المجموعات لكل سؤال من هذه الأسئلة.

فيما عدا السؤال رقم (7.1) فنلاحظ بأن قيمة (P-value) (0.007) أقل مستوى الدلالة المعنوية 5%، ما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية فيما بين متوسطات المجموعات لهذا

السؤال. وبإجراء اختبار المقارنات المتعددة نلاحظ أن المجموعة الثالثة "إدارة المخاطر (مديري إدارات المخاطر والعاملين بإدارات المخاطر)"، أقل من المجموعة الأولى "لجنة المراجعة (رؤساء وأعضاء لجان المراجعة)"، حيث إن المجموعة الثالثة موافقة، بينما المجموعة الأولى موافقة بشدة على أن تؤثر متطلبات المراجعة الداخلية تأثيراً جوهرياً موجباً على تقييم إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في نطاق مدينة بنغازي، حيث نجد أن المتوسط الحسابي للمجموعة الثالثة (4.00) موافقة، بينما المجموعة الأولى (4.62).

كذلك قيمة (p-value) للسؤال رقم (8.1) تساوي (0.002) أي أقل من مستوى الدلالة المعنوية 5%، ما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية فيما بين متوسطات المجموعات لهذا السؤال، وبإجراء اختبار (MCT) نلاحظ أن المجموعة الثالثة "إدارة المخاطر (مديري إدارات المخاطر والعاملين بإدارات المخاطر)" أقل من المجموعة الأولى "لجنة المراجعة (رؤساء وأعضاء لجان المراجعة)"، حيث إن المجموعة الثالثة موافقة بينما المجموعة الأولى موافقة بشدة على أن تؤثر متطلبات المراجعة الداخلية تأثيراً جوهرياً موجباً على تقييم إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في نطاق مدينة بنغازي، حيث كان المتوسط الحسابي للمجموعة الثالثة (4.00) وللمجموعة الأولى (4.64).

جدول (5-4)

التحليل الإحصائي الوصفي والاستنتاجي للبيانات التي تتعلق بمتطلبات المراجعة الداخلية الرئيسية والفرعية التي تؤثر على تقييم إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في نطاق مدينة بنغازي

السؤال	الرقم	المتوسط الحسابي						الانحراف المعياري						One-way Anova	One-way K.W	اختبار المقارنات المتعددة MCT
		م1	م2	م3	م4	م5	الإجمالي	م1	م2	م3	م4	م5	الإجمالي	P-Value	P-Value	
متطلبات المراجعة الداخلية	1	4.64	4.37	4.37	4.71	4.65	4.54	0.56	0.97	0.71	0.45	0.52	0.69	0.057	0.153	لا توجد اختلافات جوهرية
التأهيل العلمي للمراجع الداخلي	1.1	4.68	4.48	4.42	4.50	4.67	4.56	0.52	0.89	0.76	0.64	0.55	0.69	0.265	0.185	لا توجد اختلافات جوهرية
التأهيل العملي للمراجع الداخلي	2.1	4.62	4.48	4.39	4.50	4.71	4.55	0.57	0.89	0.75	0.51	0.50	0.67	0.919	0.356	لا توجد اختلافات جوهرية
استقلالية المراجع الداخلي	3.1	4.68	4.48	4.48	4.61	4.67	5.51	0.56	0.93	0.76	0.57	0.51	0.69	0.432	0.744	لا توجد اختلافات جوهرية
الالتزام بالمعايير المهنية للمراجعة	4.1	4.64	4.41	4.34	4.43	4.51	4.49	0.57	0.88	0.87	0.57	0.54	0.71	0.277	0.424	لا توجد اختلافات جوهرية
بذل العناية المهنية للمراجع الداخلي	5.1	4.55	4.28	4.28	4.39	4.65	4.44	0.62	0.96	0.80	0.63	0.52	0.73	0.58	0.116	لا توجد اختلافات جوهرية
موضوعية المراجع الداخلي	6.1	4.51	4.37	4.21	4.36	4.59	4.42	0.66	0.88	0.84	0.68	0.57	0.74	0.144	0.189	لا توجد اختلافات جوهرية
الصلاحيات الممنوحة للمراجع الداخلي	7.1	4.62	4.30	4.00	4.28	4.55	4.39	0.54	0.71	0.57	0.92	0.91	0.59	0.007	0.007	م3>م1
شمولية عمل المراجع الداخلي لكل نشاط في المصرف	8.1	4.64	4.13	4.00	4.21	4.51	4.33	0.53	1.00	0.96	0.79	0.65	0.82	0.002	0.006	م1>م3

م1: لجنة المراجعة (رؤساء وأعضاء لجان المراجعة) م2: إدارة المراجعة الداخلية (مديري إدارات المراجعة الداخلية والمراجعين الداخليين) 3: إدارة المخاطر (مديري إدارات المخاطر والعاملين بإدارة المخاطر)

م4: مصرف ليبيا المركزي (المراجعين بإدارة الرقابة علي المصارف والنقد ،والعاملين بإدارة المخاطر) م5: المراجعين الخارجيين العاملين لحسابهم الخاص والمدرجين في سجل المحاسبين والمراجعين القانونيين لدى مصرف ليبيا المركزي

- **تم ترتيب الإجابات تنازلياً (الأكبر فالأصغر) حسب المتوسط الحسابي الإجمالي، بينما يشير الرقم إلى رقم السؤال.**

3.4.4.5 الإحصاء الوصفي لدور المراجعة الداخلية في تقييم إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في نطاق مدينة بنغازي:

تبين نتائج التحليلات الإحصائية الواردة بالجدول (5–5) أن المتوسط الحسابي الإجمالي لجميع المجموعات ما بين (4.46) للسؤال رقم (1.2) "مراجعة أنظمة الرقابة الداخلية" إلى (4.14) للسؤال رقم (7.2) "خدمات التأكد"، ما يعني أن الاتجاه العام لإجابات المشاركين تبين أنهم يوافقون بشدة على أن يؤثر دور المراجعة الداخلية تأثيراً جوهرياً موجباً على تقييم إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في نطاق مدينة بنغازي.

4.4.4.5 الإحصاء الاستدلالي الاستنتاجي، لدور المراجعة الداخلية في تقييم إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في نطاق مدينة بنغازي:

من خلال عرض قيم كل سؤال على حدة كما هو موضح بالجدول (5–5) يتضح بأن قيمة (P-value) أكبر من مستوى الدلالة المعنوية 5% لكل الأسئلة، ما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية فيما بين متوسطات ردود المجموعات لهذا السؤال، فيما عدا السؤال رقم (2) فنلاحظ أن قيمة (P-value) (.000) أقل من مستوى الدلالة المعنوية 5%، ما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية فيما بين متوسطات المجموعات لهذا السؤال، وبإجراء اختبار (MTC) يلاحظ أن المجموعة الرابعة "مصرف ليبيا المركزي (المراجعين بإدارة الرقابة على المصارف والنقد، والعاملين بإدارة المخاطر)" والمجموعة الثالثة "إدارة المخاطر (مديري إدارات المخاطر والعاملين بإدارة المخاطر)" أقل من المجموعة الأولى "لجنة المراجعة (رؤساء وأعضاء لجان المراجعة)" والمجموعة الثانية "إدارة المراجعة الداخلية (مديري إدارات المراجعة الداخلية والمراجعين الداخليين) والمجموعة الخامسة "المراجعين الخارجيين العاملين لحسابهم الخاص والمدرجين في سجل المحاسبين والمراجعين القانونين لدى مصرف ليبيا المركزي"، فعلى الرغم

من موافقة المجموعات الخامسة على أن يؤثر دور المراجعة الداخلية تأثيراً جوهرياً موجباً على تقييم إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في نطاق مدينة بنغازي، نلاحظ أن إجابات المجموعات الأولى والثانية والخامسة أكبر في متوسطاتها، وبالتالي درجة موفقاتها أكبر على جميع الأسئلة مقارنة بالمجموعة الثالثة والرابعة، حيث أن المتوسط الحسابي للمجموعة الأولى (4.31) والثانية (4.08) والخامسة (4.41) أكبر من المجموعة الثالثة (3.94) والرابعة (3.82).

كذلك قيمة (P-value) للسؤال رقم (3.2) (0.49) أقل من مستوى الدلالة المعنوية 5% مما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية فيما بين متوسطات المجموعات لهذا السؤال، وبإجراء اختبار المقارنات المتعددة نجد أن المجموعة الثانية "إدارة المراجعة الداخلية (مديري إدارات المراجعة الداخلية والمراجعين الداخليين)" والمجموعة الثالثة "إدارة المخاطر (مديري إدارات المخاطر والعاملين بإدارات المخاطر)" أقل من المجموعة الأولى "لجنة المراجعة (رؤساء وأعضاء لجان المراجعة)" والمجموعة الرابعة مصرف ليبيا المركزي (المراجعين بإدارة الرقابة على المصارف والنقد، والعاملين بإدارة المخاطر)، والمجموعة الخامسة "(المراجعين الخارجين العاملين لحسابهم الخاص، والمدرجين في سجل المحاسبين والمراجعين القانونين لدى مصرف ليبيا المركزي)" حيث توجد فروق جوهرية بين إجابات المجموعة الثانية والثالثة من ناحية والمجموعات (1 ، 4 ، 5) من ناحية أخرى، فعلى الرغم من موافقة المجموعات الخامسة على أن يؤثر دور المراجعة الداخلية تأثيراً جوهرياً موجباً على تقييم إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في نطاق مدينة بنغازي، نلاحظ أن إجابات المجموعات الأولى والرابعة والخامسة أكبر في متوسطاتها، وبالتالي درجة موافقاتها أكبر على جميع الأسئلة مقارنة بالمجموعة الثانية والثالثة،

حيث إن المتوسط الحسابي للمجموعة الأولى (4.53) والرابعة (4.25) والخامسة (4.41) أكبر من المجموعة الثانية (4.17) والثالثة (4.18)؛

كذلك قيمة (P-value) للسؤال (6.2) (0.007) أقل من مستوى الدلالة 5% ما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات المجموعات بهذا السؤال، وبإجراء اختبار المقارنات المتعددة نلاحظ أن المجموعة الثالثة "إدارة المخاطر (مديري إدارات المخاطر والعاملين بإدارة المخاطر)" أقل من المجموعة الأولى "لجنة المراجعة (رؤساء وأعضاء لجان المراجعة") والمجموعة الثانية "إدارة المراجعة الداخلية (مديري إدارات المراجعة الداخلية والمراجعين الداخليين)" والمجموعة الرابعة"مصرف ليبيا المركزي (المراجعين بإدارة الرقابة على المصارف والنقد ، والعاملين بإدارة المخاطر)"، "والمجموعة الخامسة "المراجعين الخارجين العاملين لحسابهم الخاص"، حيث نجد أن المجموعة الثالثة موافقة على أن يؤثر دور المراجعة الداخلية تأثيراً جوهرياً موجباً على تقييم إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في نطاق مدينة بنغازي ، بينما نجد أن المجموعات (1، 2، 4، 5) موافقة بشدة على أن يؤثر دور المراجعة الداخلية تأثيراً جوهرياً موجباً على تقييم إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في نطاق مدينة بنغازي، حيث إن المتوسط الحسابي للمجموعة الأولى (4.49) والثانية (4.15) والرابعة (4.32) والخامسة (4.28) أكبر من المجموعة الثالثة (3.98)؛

كذلك قيمة (P-Value) للسؤال (6.2) (.000) أقل من مستوى الدلالة المعنوية 5% مما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات المجموعات لهذا السؤال، وبإجراء اختبار المقارنات المتعددة (MCT) نلاحظ إن المجموعة الثانية "إدارة المراجعة الداخلية(مديري إدارات المراجعة الداخلية والمراجعين الداخليين)" والمجموعة الثالثة "إدارة المخاطر (مديري إدارات المخاطر والعاملين بإدارات المخاطر)" والمجموعة الرابعة "مصرف ليبيا المركزي (المراجعين

بإدارة الرقابة على المصارف والنقد، والعاملين بإدارة المخاطر)"، أقل من المجموعة الأولى "لجنة المراجعة (رؤساء وأعضاء لجان المراجعة)"، والمجموعة الخامسة "(المراجعين الخارجين العاملين لحسابهم الخاص والمدرجين في سجل المحاسبين والمراجعين القانونين لدى مصرف ليبيا المركزي)"، حيث نجد أن المجموعة الثانية والثالثة والرابعة موافقة، بينما المجموعة الأولى والخامسة موافقة بشدة على أن يؤثر دور المراجعة الداخلية تأثيراً جوهرياً على تقييم إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في نطاق مدينة بنغازي.

جدول (5-5)

التحليل الإحصائي الوصفي والاستنتاجي للبيانات التي تتعلق بالمتغيرات الخاصة بدور المراجعة الداخلية الرئيسية والفرعية التي تؤثر على تقييم إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في نطاق مدينة بنغازي

السؤال	الرقم	المتوسط الحسابي						الانحراف المعياري						One-way Anova	One-way K.W	اختبار المقارنات المتعددة MCT
		م1	م2	م3	م4	م5	الإجمالي	م1	م2	م3	م4	م5	الإجمالي	P-Value	P-Value	
دور المراجعة الداخلية	2	4.51	4.08	3.94	3.82	4.41	4.19	0.62	0.81	0.87	0.694	0.78	0.83	0.000	0.000	م3،م4 > (م1، م2 ، م5)
مراجعة أنظمة الرقابة الداخلية	1.2	4.36	3.93	4.05	4.03	4.33	4.46	0.73	0.92	0.77	0.92	0.74	0.83	0.87	0.214	لا توجد اختلافات جوهرية
الخدمات الاستشارية	2.2	4.55	4.17	4.32	4.36	4.35	4.35	0.58	0.77	0.70	0.62	0.52	0.65	0.009	0.189	م2 > (م1 ، م4، م5)
متابعة أنظمة تقنية المعلومات (العمليات الالكترونية)	3.2	4.53	4.17	4.18	4.25	4.41	4.32	0.58	0.82	0.72	0.65	0.61	0.69	0.049	0.111	م2،م3 > (م1، م4، م5)
التحقق من الامتثال للقوانين والأنظمة واللوائح ذات العلاقة	4.2	4.47	3.97	4.26	4.35	4.41	4.29	0.58	0.85	0.72	0.56	0.61	0.69	0.06	0.093	لا توجد اختلافات جوهرية
المشاركة في تقييم إدارة المخاطر	5.2	4.49	4.15	3.98	4.32	4.28	4.28	0.59	0.76	0.91	0.61	0.68	0.72	0.007	0.036	م3 > (م1، م2، م4، م5)
خدمات التأكيد	6.2	4.36	3.97	3.89	3.75	4.15	4.14	0.67	0.83	0.89	0.89	0.68	0.83	0.000	0.000	(م2، م3، م4) > (م1، م4، م5)

م1: لجنة المراجعة (رؤساء وأعضاء لجان المراجعة) م2: إدارة المراجعة الداخلية (مديري إدارات المراجعة الداخلية والمراجعين الداخليين) م3: إدارة المخاطر (مديري إدارات المخاطر والعاملين بإدارة المخاطر)

م4: مصرف ليبيا المركزي (المراجعين بإدارة الرقابة علي المصارف والنقد والعاملين بإدارة المخاطر)

م5: المراجعين الخارجيين العاملين لحسابهم الخاص والمدرجين في سجل المحاسبين والمراجعين القانونيين لدى مصرف ليبيا المركزي

- تم ترتيب الإجابات تنازلياً (الأكبر فالأصغر) حسب المتوسط الحسابي الإجمالي، بينما يشير الرقم إلى رقم السؤال

5.4.4.5 الإحصاء الوصفي لدعم المراجعة الداخلية في تقييم إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في نطاق مدينة بنغازي:

تبين نتائج التحليلات الإحصائية الواردة بالجدول (5–6) أن المتوسط الحسابي لجميع المجموعات يتراوح ما بين (4.38) للسؤال رقم (3) "دعم المراجعة الداخلية" إلى (4.29) للسؤال رقم (2.3)" دعم حوكمة المصارف"، ما يعني أن الاتجاه العام لإجابات المشاركين تبين أنهم موافقون بشدة على أن يؤثر دعم المراجعة الداخلية تأثيراً جوهرياً موجباً على تقييم إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في نطاق مدينة بنغازي.

6.4.4.5 الإحصاء الاستدلالي الإستنتاجي لدعم المراجعة في تقييم إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في نطاق مدينة بنغازي.

من خلال عرض قيم كل سؤال على حدة كما هو موضح بالجدول (5–6)، حيث نجد أن قيمة (P-Value) أكبر من مستوى الدلالة المعنوية 5% لكل الأسئلة، ما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية فيما بين متوسطات المجموعات لهذه الأسئلة، فيما عدا السؤال رقم (3) فنلاحظ بأن قيمة (p-value) للسؤال رقم (3) (0.004) أقل من مستوى الدلالة المعنوية 5%ما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية فيما بين متوسطات المجموعات لهذا السؤال، وبإجراء اختبار المقارنات المتعددة (MTC) لهذا السؤال نجد أن المجموعة الثالثة "إدارة المخاطر(مديري إدارات المخاطر والعاملين بإدارة المخاطر) "أقل من المجموعة الأولى" لجنة المراجعة (رؤساء وأعضاء لجان المراجعة) "والمجموعة الثانية" إدارة المراجعة الداخلية (مديري إدارات المراجعة الداخلية والمراجعين الداخليين)" والمجموعة الرابعة "مصرف ليبيا المركزي (المراجعين بإدارة الرقابة على المصارف والنقد، والعاملين بإدارة المخاطر)"، والمجموعة الخامسة " المراجعين الخارجين العاملين لحسابهم الخاص والمدرجين في سجل المراجعين والمحاسبين لدى مصرف

ليبيا المركزي، حيث نجد أن المجموعة الثالثة موافقة بينما المجموعة (1،2،4،5) موافقة بشدة على أن يؤثر دعم المراجعة الداخلية تأثيراً جوهرياً موجباً على تقييم إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في نطاق مدينة بنغازي، حيث نجد أن المتوسط الحسابي للمجموعة الأولى (4.53) والثانية (4.43) والرابعة (4.39) والخامسة (4.38) أكبر من المجموعة الثالثة (4.00).

جدول (5-6)

التحليل الإحصائي الوصفي والاستنتاجي للبيانات التي تتعلق بدعم المراجعة الداخلية الرئيسية والفرعية التي تؤثر على تقييم إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في نطاق مدينة بنغازي

السؤال	الرقم	المتوسط الحسابي						الانحراف المعياري						One-way Anova	One-way K.W	اختبار المقارنات المتعددة MCT
		م1	م2	م3	م4	م5	الإجمالي	م1	م2	م3	م4	م5	الإجمالي	P-Value	P-Value	
دعم المراجعة الداخلية	3	4.53	4.43	4.00	4.39	4.47	4.38	0.58	0.72	0.87	0.63	0.50	0.68	0.004	0.016	م3> (م1،م2،م4، م5)
دعم الإدارة العليا (وجود لجنة مراجعة)	1.3	4.47	4.46	4.10	4.10	4.35	4.36	0.65	0.69	0.95	0.62	0.52	0.70	0.134	0.252	لا توجد اختلافات جوهرية
دعم حوكمة المصارف	2.3	4.28	4.43	4.21	4.14	4.31	4.29	0.71	0.72	0.70	0.59	0.55	0.66	385	0.235	لا توجد اختلافات جوهرية

م1: لجنة المراجعة (رؤساء وأعضاء لجان المراجعة)

م2: إدارة المراجعة الداخلية (مديري إدارات المراجعة الداخلية والمراجعين الداخليين)

م3: إدارة المخاطر (مديري إدارات المخاطر والعاملين بإدارة المخاطر)

م4: مصرف ليبيا المركزي (المراجعين بإدارة الرقابة علي المصارف والنقد والعاملين بإدارة المخاطر)

م5: المراجعين الخارجيين العاملين لحسابهم الخاص والمدرجين في سجل المحاسبين والمراجعين القانونيين لدى مصرف ليبيا المركزي

- تم ترتيب الإجابات تنازلياً (الأكبر فالأصغر) حسب المتوسط الحسابي الإجمالي، بينما يشير الرقم إلى رقم السؤال.

7.4.4.5 الإحصاء الوصفي لفاعلية المراجعة الداخلية وفق إطار COSO في تقيم إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في نطاق مدينة بنغازي:

تبين نتائج التحليل الإحصائية الواردة بالجدول (5–7) أن المتوسط الحسابي لجميع المجموعات يتراوح ما بين (4.29) للسؤال (1.4) "تحديد المخاطر" إلى (3.56) للسؤال رقم (8.4) "المراقبة"، مما يعني أن الاتجاه العام لإجابات المشاركين يبين أنهم موافقون على أن تؤثر فاعلية المراجعة الداخلية وفق إطار COSO تأثيراً جوهرياً موجباً على تقييم إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في نطاق مدينة بنغازي.

8.4.4.5 الإحصاء الاستدلالي (الإستنتاجي) لفاعلية المراجعة الداخلية وفق إطار COSO في تقييم إدارات المخاطر في المصارف التجارية العاملة في نطاق مدينة بنغازي:

من خلال عرض قيم كل سؤال على حده كما هو موضح بالجدول (5–7)، حيث نجد أن قيمة (P-value) أكبر من مستوى الدلالة المعنوية لكل الأسئلة، مما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية قيما بين متوسطات المجموعات لهذه الأسئلة، فيما عدا السؤال (7.4) نلاحظ بأن قيمة (P-value) (0.000) أقل من مستوى الدلالة المعنوية 5%، ما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية فيما بين متوسطات المجموعات لهذا السؤال، وبإجراء اختبار المقارنات المتعددة (MTC) نلاحظ أن المجموعة الثالثة "إدارة المخاطر (مديري إدارات المخاطر والعاملين بإدارة المخاطر)" والمجموعة الرابعة "مصرف ليبيا المركزي (المراجعين بإدارة الرقابة على المصارف والنقد، والعاملين بإدارة المخاطر)" والمجموعة الخامسة "المراجعين الخارجين العاملين لحسابهم الخاص" أقل من المجموعة الأولى "لجنة المراجعة (رؤساء وأعضاء لجان المراجعة)" والمجموعة الثانية إدارة المراجعة الداخلية (مديري إدارات المراجعة الداخلية والمراجعين الداخلين)"، حيث إن المجموعات الرابعة والخامسة محايدة ، والمجموعة الثالثة

موافقة، بينما المجموعة الأولى والثانية موافقة بشدة على أن تؤثر فاعلية المراجعة وفق إطار COSO تأثيراً جوهرياً موجباً على تقييم إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في نطاق مدينة بنغازي، حيث إن المتوسط الحسابي للمجموعة الرابعة (3.00) والخامسة (3.000)، بينما المجموعة الثالثة (3.05) ، أقل من المتوسط الحسابي للمجموعة الأولى (4.36) والثانية (4.11).

كذلك قيمة (P-value) للسؤال رقم (8.4) (.000) أقل من مستوى الدلالة المعنوية 5% مما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات المجموعات لهذا السؤال، وبإجراء اختبار المقارنات المتعددة (MTC) نلاحظ بأن المجموعة الثالثة "إدارة المخاطر (مديري إدارات المخاطر والعاملين بإدارات المخاطر)" والمجموعة الرابعة "مصرف ليبيا المركزي (المراجعين بإدارة الرقابة على المصارف والنقد ، والعاملين بإدارة المخاطر)"، والمجموعة الخامسة "المراجعين الخارجين العاملين لحسابهم الخاص والمدرجين في سجل المحاسبين والمراجعين القانونيين لدى مصرف ليبيا المركزي" أقل من المجموعة الأولى "لجنة المراجعة (رؤساء وأعضاء لجان المراجعة)" والمجموعة الثانية "إدارة المراجعة الداخلية (مديري إدارات المراجعة الداخلية والمراجعين الداخليين)" حيث تجد الباحثة فروقاً جوهرية في إجابات المجموعات (4، 5) عن المجموعة(3) من ناحية وعن المجموعات (1، 2) من ناحية أخرى، فنجد أن المجموعات (4، 5) محايدة والمجموعة الثالثة موافقة بينما المجموعة (1،2) موافقة بشدة على أن تؤثر فاعلية المراجعة الداخلية وفق إطار COSO تأثيراً جوهرياً موجباً على تقييم إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في نطاق مدينة بنغازي، حيث إن المتوسط الحسابي للمجموعة الثالثة (4.00)، والرابعة (3.00)، والخامسة (3.00)، أقل من المتوسط الحسابي للمجموعة الأولى (4.38)، والثانية (4.13).

جدول (5-7)

التحليل الإحصائي الوصفي والاستنتاجي للبيانات التي تتعلق بالمتغيرات الخاصة بفاعلية المراجعة الداخلية وفق إطار Coso التي تؤثر على تقييم إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في نطاق مدينة بنغازي

السؤال	الرقم	المتوسط الحسابي						الانحراف المعياري						One-way Anova	One-way K.W	اختبار المقارنات المتعددة MCT
		م1	م2	م3	م4	م5	الإجمالي	م1	م2	م3	م4	م5	الإجمالي	P-Value	P-Value	
فاعلية المراجعة الداخلية وفق إطار Coso	4	4.38	4.22	4.11	4.18	4.35	4.26	0.64	0.66	0.68	0.61	0.56	0.64	0.234	0.236	لا توجد اختلافات جوهرية
تحديد المخاطر	1.4	4.43	4.24	4.13	4.21	4.39	4.29	0.65	0.64	0.74	0.63	0.53	0.64	0.182	0.236	لا توجد اختلافات جوهرية
وضع الأهداف	2.4	4.32	4.15	4.24	4.21	4.43	4.28	0.66	0.59	0.68	0.57	0.54	0.61	0.234	0.102	لا توجد اختلافات جوهرية
البيئة الداخلية	3.4	4.38	4.19	4.08	4.25	4.41	4.27	0.61	0.62	0.59	0.54	0.61	0.64	0.073	0.231	لا توجد اختلافات جوهرية
تقييم المخاطر	4.4	4.32	4.11	4.13	4.29	4.39	4.25	0.64	0.74	0.70	0.66	0.54	0.66	0.160	0.260	لا توجد اختلافات جوهرية
أنشطة الرقابة	5.4	4.32	4.22	4.11	4.18	4.33	4.24	0.63	0.63	0.85	0.61	0.52	0.65	0.484	0.697	لا توجد اختلافات جوهرية
الاستجابة للمخاطر	6.4	4.26	4.07	4.16	4.25	4.37	4.22	0.64	0.68	0.59	0.58	0.52	0.61	0.137	0.227	لا توجد اختلافات جوهرية
تقييم نظام الإبلاغ المالي (المعلومات والاتصالات)	7.4	4.36	4.11	3.05	3.00	3.00	3.56	0.57	0.60	0.22	0.00	0.00	0.74	0.000	0.000	(م4، م5)> (م1،م2، م3)
المراقبة	8.4	4.38	4.13	4.00	3.00	3.00	3.56	0.60	0.74	0.16	0.00	0.00	0.78	0.000	0.000	(م4، م5)> (م1،م2 ،م3)

م1: لجنة المراجعة (رؤساء وأعضاء لجان المراجعة) **م2: إدارة المراجعة الداخلية (مديري إدارات المراجعة الداخلية والمراجعين الداخليين)** **م3: إدارة المخاطر (مديري إدارات المخاطر والعاملين بإدارة المخاطر)**

م4: مصرف ليبيا المركزي (رؤساء وأعضاء لجان المراجعة، المراجعين الداخليين، المراجعين بإدارة الرقابة والنقد علي المصارف والعاملين بإدارة المخاطر)

م5: المراجعين الخارجيين العاملين لحسابهم الخاص والمدرجين في سجل المحاسبين والمراجعين القانونيين لدى مصرف ليبيا المركزي

- تم ترتيب الإجابات تنازلياً (الأكبر فالأصغر) حسب المتوسط الحسابي الإجمالي، بينما يشير الرقم إلى رقم السؤال.

5.5 اختبار الفرضيات:

1.5.5 اختبار الفرضية الرئيسية الأولى "تؤثر متطلبات المراجعة الداخلية تأثيراً جوهرياً موجباً على تقييم إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في نطاق مدينة بنغازي.

تبين نتائج اختبار (T-Test) الواردة بالجدول (5-8) لكل مجموعة على حدة ولجميع المجموعات، أن قيمة (P-V) لجميع الأسئلة بهذه الفرضية أقل من مستوى الدلالة المعنوية 5%، وعليه تم قبول الفرضية الرئيسية الأولى للدراسة.

جدول (5-8)

اختبار T-Test للكشف عن تأثير متطلبات المراجعة الداخلية على تقييم إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في نطاق مدينة بنغازي.

المجموعة	العدد	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الفرق بين المتوسطين	قيمة T	P-v
1. المصارف التجارية: 1.1 لجنة المراجعة (رؤساء وأعضاء لجان المراجعة)	47	4.6383	0.57	1.6383	19.767	0
2.1 إدارة المراجعة الداخلية ومديري إدارات المراجعة الداخلية والمراجعين الداخليين	46	4.3696	0.97	1.3695	9.534	0
3.1 إدارة المخاطر (مديري إدارات المخاطر والعاملين بإدارات المخاطر)	38	4.3684	0.714	1.3684	11.821	0
2. مصرف ليبيا المركزي(المراجعين بإدارة الرقابة على المصارف والنقد ، العاملين بإدارة المخاطر)	28	4.7143	0.46	1.7143	19.718	0
3. المراجعين الخارجين العاملين لحسابهم الخاص	49	4.6531	0.52	1.6531	22.148	0
مجموع جميع المجموعات	**208**	**4.543**	**0.694**	**1.543**	**32.085**	**0**

2.5.5 اختبار الفرضية الرئيسية الثانية: "يؤثر دور المراجعة الداخلية تأثيراً جوهرياً موجباً على تقييم إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في نطاق مدينة بنغازي.

تبين نتائج اختبار (T–Test) الواردة بالجدول (5–9) لكل مجموعة على حدة، ولجميع المجموعات، أن قيمة (P–V) لجميع الأسئلة الخاصة بهذه الفرضية أقل من مستوى الدلالة المعنوية 5%، ولذا تم قبول الفرضية الرئيسية الثانية للدراسة.

جدول (5–9)

اختبار T–Test للكشف عن تأثير دور المراجعة الداخلية على تقييم إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في نطاق مدينة بنغازي

المجموعة	العدد	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الفرق بين المتوسطين	قيمة T	P-v
1. المصارف التجارية: 1.1 لجنة المراجعة (رؤساء وأعضاء لجان المراجعة)	47	4.511	0.621	1.511	16.675	0
2.1 إدارة المراجعة الداخلية ومديري إدارات المراجعة الداخلية والمراجعين الداخليين	46	4.3696	0.974	1.3696	9.082	0
3.1 إدارة المخاطر (مديري إدارات المخاطر والعاملين بإدارات المخاطر)	38	3.947	0.868	0.947	6.726	0
2. مصرف ليبيا المركزي (المراجعين بإدارة الرقابة على المصارف والنقد، العاملين بإدارة المخاطر)	28	3.8214	0.945	0.82143	4.600	0
3. المراجعين الخارجين العاملين لحسابهم الخاص	49	4.4082	0.788	1.40816	12.502	0
مجموع جميع المجموعات	**208**	**4.197**	**0.831**	**1.197**	**20.778**	**0**

3.5.5 اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة: "يؤثر دعم المراجعة الداخلية تأثيراً جوهرياً موجباً على تقييم إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في نطاق مدينة بنغازي"

تبين نتائج اختبار (T–Test) الواردة بالجدول (5–10) لكل مجموعة على حدة ولجميع المجموعات، أن قيمة (P–V) لجميع الأسئلة بهذه الفرضية أقل من مستوى الدلالة المعنوية 5%، وعليه تم قبول الفرضية الرئيسية الثالثة للدراسة.

جدول (5–10)

اختبار T–Test للكشف عن تأثير دعم المراجعة الداخلية على تقييم إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في نطاق مدينة بنغازي.

المجموعة	العدد	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الفرق بين المتوسطين	قيمة T	P-v
1. المصارف التجارية: 1.1 لجنة المراجعة (رؤساء وأعضاء لجان المراجعة)	47	4.5319	0.584	1.532	17.976	0
2.1 إدارة المراجعة الداخلية ومديري إدارات المراجعة الداخلية والمراجعين الداخليين	46	4.435	0.719	1.435	13.522	0
3.1 إدارة المخاطر (مديري إدارات المخاطر والعاملين بإدارات المخاطر)	38	4.000	0.869	1.000	7.086	0
2. مصرف ليبيا المركزي (المراجعين بإدارة الرقابة على المصارف والنقد، العاملين بإدارة المخاطر)	28	4.393	0.629	1.393	11.720	0
3. المراجعين الخارجين العاملين لحسابهم الخاص	49	4.388	0.533	1.388	18.228	0
مجموع جميع المجموعات	**208**	**4.378**	**0.685**	**1.379**	**29.071**	**0**

4.5.5 اختبار الفرضية الرئيسية الرابعة "تؤثر فاعلية المراجعة الداخلية وفق إطار COSO تأثيراً جوهرياً موجباً على تقييم وإدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في نطاق مدينة بنغازي"

تبين نتائج اختبار (T–Test) الواردة بالجدول (5–11) لكل مجموعة على حدة ولجميع المجموعات أن قيمة (P–V) لجميع الأسئلة الخاصة بهذه الفرضية أقل من مستوى الدلالة المعنوية 5%، وعليه تم قبول الفرضية الرئيسية الرابعة للدراسة.

جدول (5– 11)

اختبار T–Test للكشف عن فاعلية المراجعة الداخلية وفق إطار COSO في تقييم إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في نطاق مدينة بنغازي.

المجموعة	العدد	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الفرق بين المتوسطين	قيمة T	P-v
1. المصارف التجارية: 1.1 لجنة المراجعة (رؤساء وأعضاء لجان المراجعة)	47	4.341	0.635	1.340	14.470	0
2.1 إدارة المراجعة الداخلية ومديري إدارات المراجعة الداخلية والمراجعين الداخليين	46	4.109	0.737	1.109	10.200	0
3.1 إدارة المخاطر (مديري إدارات لمخاطر والعاملين بإدارات المخاطر)	38	4.132	0.704	1.132	79.907	0
2. مصرف ليبيا المركزي (المراجعين بإدارة الرقابة على المصارف والنقد، العاملين بإدارة المخاطر)	28	4.286	0.659	1.286	10.329	0
3. المراجعين الخارجين العاملين لحسابهم الخاص	49	4.388	0.533	1.388	18.228	0
مجموع جميع المجموعات	208	4.255	0.658	1.255	27.523	0

6.5 الاستقراء:

يتضح من مقارنة الاستنتاجات العملية للدراسة (نتائج التحليلات الإحصائية) باستنتاجاتها النظرية (الفرضيات)، تطابق كل من الاستنتاجات النظرية والعملية للدراسة، وبذلك تكون الدراسة قد أضافت دليلاً عملياً من واقع البيئة المحلية يؤيد أدبياتها ويضيف إليها.

7.5 نتائج الدراسة والتوصيات:

من خلال تحليل البيانات السابقة تم الوصول إلى:

1.7.5 نتائج الدراسة:

من خلال التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة تم الوصول إلى العديد من النتائج يمكن إيجازها في التالي:

- أن معظم المستجيبين حاصلون على تأهيل علمي مناسب ولديهم خبرة عملية طويلة وأن معظمهم متخصصين في مجالات ترتبط بمجال الدراسة، الأمر الذي يضفي إمكانية الاعتماد على إجاباتهم المختلفة.
- تشير نتائج الدراسة أن اختبار آلفا كرونباخ على جميع أسئلة استمارة الاستبيان المتعلقة بالجزء الثاني وعددها (28) سؤالاً وجد أنه يبلغ 94.2% وتدل هذه القيمة على أن الاستبيان درجة ثبات معقولة إحصائياً تدعو إلى الثقة.
- تبين نتائج التحليل الإحصائي الوصفي أن إجابات المستجيبين للفرضيات الرئيسية تشير إلى الموافقة بشدة والموافقة حيث يقع المتوسط الحسابي بين (3.56) و(4.56).

- تبين نتائج الدراسة بأن المتغيرات الخاصة بمتطلبات المراجعة الداخلية الرئيسية والفرعية تؤثر تأثيراً موجباً علي تقييم إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في نطاق مدينة بنغازي.
- تبين نتائج الدراسة بأن المتغيرات الخاصة بدور المراجعة الداخلية الرئيسية والفرعية تؤثر تأثيراً موجباً علي تقييم إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في نطاق مدينة بنغازي.
- تبين نتائج الدراسة بأن المتغيرات الخاصة بدعم المراجعة الداخلية الرئيسية والفرعية تؤثر تأثيراً موجباً علي تقييم إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في نطاق مدينة بنغازي.
- تبين نتائج الدراسة بأن المتغيرات الخاصة بفاعلية المراجعة الداخلية وفق إطار COSO الرئيسية والفرعية تؤثر تأثيراً موجباً علي تقييم إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في نطاق مدينة بنغازي.
- تبين نتائج الإحصاء الاستنتاجي لاختبار (One Way ANOVA) و(One-Way K.W) كما هو موضح بالجداول الإحصائية السابقة، بينت النتائج أن قيمة (P-value) أكبر من مستوى الدلالة المعنوية 5% لأغلب الأسئلة ما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية فيما بين متوسطات المجموعات لكل سؤال من هذه الأسئلة باستثناء الأسئلة التي تم الإشارة إليها فيما سبق.
- تشير نتائج اختبار فرضيات الدراسة إلى أنه قد تم قبول كافة الفرضيات عند مستوى دلالة معنوية 0.05، وهذه النتيجة تعطي دليلاً علمياً من واقع البيئة المحلية تؤيد أدبيات الدراسة.

- تبين نتائج الدراسة في الجزء الخاص بالأسئلة المفتوحة التي تظهر أنه لم يذكر أي من المستجيبين متغيرات أخرى، ولم تذكر في استمارة الاستبيان، وهذا يعطي مؤشراً جيداً على أن الدراسة تضمنت كافة المتغيرات المستقلة الرئيسية والفرعية بموضوع الدراسة.

2.7.5 التوصيات:

- العمل علي استمرارية تدعيم مقومات استقلالية المراجع الداخلي لكي يتمكن من القيام بأداء مهامه علي أكمل وجه.
- استمرارية دعم الإدارة العليا للمراجعين الداخليين.
- الاستمرارية في تنمية قدرات المراجعين الداخليين من خلال الدورات التدريبية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

1. إبراهيم، محمد عبدالفتاح (2005). نموذج مقترح لتفعيل قواعد حوكمة الشركات في إطار المعايير الدولية للمراجعة الداخلية. بحث مقدم إلى المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، القاهرة، مصر.
2. أبوبكر، عبدالعزيز أعبيد (2004). طرق تقييم الشركات الصناعية العامة لأغراض الخصخصة. دراسة تطبيقية، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر الخصخصة في الاقتصاد الليبي، بنغازي، ليبيا.
3. أبو سرعة، عبدالسلام عبدالله سعيد (2010). التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية. رسالة ماجستير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر.
4. أبو على، محمد حسن (2012). تطوير إجراءات التدقيق الداخلي لضبط الأداء المالي والإداري. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، السودان.
5. الاتحاد الدولي للمحاسبين (1998). المعايير الدولية للمراجعة الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين. المجمع العربي للمحاسبين القانونيين.
6. أحمد، تهاني ابو القاسم، وعكام، عماد الدين محمد (2015). قياس أثر مخاطر الأعمال على جودة عملية المراجعة. مجلة طحنون، العدد(4)، الإمارات.
7. أحمد، رويدة إبراهيم (2009). تأثير التدقيق الداخلي المستندي، بغداد المخاطر في كفاءة نظام الرقابة الداخلية وفاعليته. رسالة ماجستير منشورة، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، بغداد، العراق.

8. أحمد، زكريا عبده السيد (2006). محددات إدراك المراجعين الداخليين لمسئوليتهم في إدارة المخاطر وأثرها على محتويات تقاريرها. مجلة الدراسات والبحوث التجارية، العدد(2)، جامعة بنها، بنها،مصر.

9. أحمد، عبدالمعطي أحمد (2006). أسباب القصور في تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية في الوحدات الإدارية العامة. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا.

10. أحمد، ماهر مصطفى (2008). تفعيل دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر. المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد (2)، جامعة حلوان، مصر.

11. ازعير، حيدر بدر (2016). دور المراجعة الداخلية في تقييم إدارة المخاطر في الوحدات الحكومية. مجلة البحوث التجارية، العدد (2)،جامعة الزقازيق، مصر.

12. الانتوساي (2007). الدليل الإرشادي لمعايير الرقابة الداخلية للقطاع العام. معلومات إضافية حول إدارة مخاطر الجهات، بلجيكا.

13. الواردات، خلف عبدالله (2013). دليل التدقيق الداخلي. عمان، الأردن: دار الراية للنشر والتوزيع.

14. الواردات، خلف عبدالله (2005). التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات. بحث مقدم إلى المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، القاهرة، مصر.

15. التميمي، هادي (2004). مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعلمية. عمان، الأردن:

دار وائل للنشر.

16. الخطيب، فاتن تيسير (2013). التفاعل المهني بين المراجعين الخارجيين والإدارة العليا في الشركات المساهمة العاملة في مدينة بنغازي. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بنغازي، بنغازي، ليبيا.

17. الخطيب، سمير (2005). قياس وإدارة المخاطر في البنوك. الإسكندرية، مصر: منشأة المعارف.

18. الجوهر، كريمة على؛ والعقدة، صالح (2012). إعادة هندسة التدقيق الداخلي في ضوء المعايير الدولية وأثرها في تعزيز إدارة المخاطر. القاهرة، مصر: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

19. الخيسي، عبدالباسط أحمد (2013). مدى مساهمة وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري في هيئات الحكم المحلي في قطاع غزة. رسالة ماجستير منشورة، جامعة الأزهر، مصر.

20. الدريوي، إيمان على محمد (2009). مقومات تطبيق المراجعة التشغيلية بالمصارف التجارية الليبية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بنغازي، بنغازي، ليبيا.

21. الراوي، خالد وهيب (2011). إدارة المخاطر المالية. عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

22. الرحاحلة، محمد ياسين (2005). فاعلية أجهزة التدقيق الداخلي في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة في ظل معايير التدقيق الداخلي الدولية. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 1، العدد (1)، عمان، الأردن.

23. العمري، أحمد محمد (2006). مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية الأردنية. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 2، العدد (3)، عمان، الأردن.

24. الفرجاني، هالة فضيل حسين (2008). مدى تطبيق معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية المتعارف عليها. رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة، جامعة بنغازي، بنغازي، ليبيا.

25. الفضيل، حمزة محمد محمود (2014). أهمية التخصص المهني للمراجع الخارجي في تحسين تقدير مخاطر المراجعة. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي. بنغازي، ليبيا.

26. الفين، ارينز؛ وجيمس، لوبك (2002). المراجعة مدخل متكامل. الرياض، السعودية: دار المريخ للنشر.

27. القباني، ثناء (2005). المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني. الرياض، السعودية:

الدار الجامعية للنشر.

28. الكراسنه، إبراهيم (2006). أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على المصارف والعملية. أبو ظبي :صندوق النقد العربي معهد السياسات الاقتصادية.

29. الشمري، ناظم محمد؛ والبياني، طاهر؛ صيام، أحمد (1999). أساسيات الاستثمار العيني. عمان، الأردن: دار وائل.

30. الشيخي، المعتز رمضان أبو بكر الشيخي (2015). عمان، الأردن عمان، الأردن إطار مقترح لتطوير دور المراجعة الداخلية باستخدام التكامل بين نموذج الأداء المتوازن ونموذج إدارة مخاطر المنشأة لتفعيل إدارة المخاطر المصرفية. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، القاهرة،مصر.

31. الشيخي، المعتز رمضان أبوبكر(2013). دور المرجع الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية. مجلة الفكر المحاسبي، العدد (4)، جامعة عين شمس،القاهرة، مصر.

32. الصبان، محمد سمير؛ جمعة، إسماعيل إبراهيم؛ السوافيري؛ فتحي رزق (1996). الرقابة والمراجعة الداخلية مدخل نظري تطبيقي. الإسكندرية ،مصر: الدار الجامعية.

33. الصبيحي، محمد حسني عبدالجليل (2000). التعاقد الخارجي للقيام بالمراجعة الداخلية أحد الاتجاهات الحديثة في المراجعة. مجلة البحوث التجارية، العدد (1)، المجلد23، جامعة الزقازيق، مصر.

34. الصحن، عبدالفتاح؛ والسوافيرى، فتحي رزق (2004). الرقابة والمراجعة الداخلية. الإسكندرية، مصر :الدار الجامعية.

35. الساعدي، عمر مفتاح الساعدي (2014). إستراتيجية لتحسين حوكمة المؤسسة في المصارف الليبية. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة سرت, ليبيا.

36. الصواف، محمد حسين على (2011). أثر الرقابة والتدقيق الداخلي في تحجيم المخاطر التشغيلية في المصارف التجارية، رسالة ماجستير منشورة ، جامعة الجزائر، الجزائر.

37. العبادي، مصطفى راشد (1999). تطور المراجعة الداخلية بين النظرية والممارسة العملية في ضوء التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الوحدات الاقتصادية.مجلة البحوث والدراسات التجارية، العدد (1)، جامعة عين شمس ،القاهرة، مصر.

38. العمرات، أحمد صالح (1990). المراجعة الداخلية الإطار النظري والمحتوى السلوكي. الإسكندرية، مصر :دار البشير للنشر والتوزيع.

39. المدلل، يوسف سعيد يوسف (2007). دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

40. المدهون، إبراهيم رباح إبراهيم (2011). دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر. رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

41. الهبري، أمينة عمر موسى (2012). التعاقد مع مراجع خارجي للقيام بمهام المراجعة الداخلية وجدوى تطبيقه في مصارف التجارية الليبية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بنغازي، بنغازي، ليبيا.

42. باسو، محمد (2013). دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة مخاطر الائتمان المصرفي. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.

43. جمعة، أحمد حلمي (2009). المدخل إلى التدقيق والتأكيد الحديث. عمان، الأردن: دار الصفاء للطباعة والنشر.

44. جمعة، أحمد حلمي (2010). التدقيق للحسابات. عمان، الأردن: دار الصفاء.

45. جمعة، أحمد حلمي (2013). تدقيق البنوك والأدوات المالية المشتقة. عمان، الأردن: دار الصفاء.

46. جمعة، أحمد حلمي؛ والبرغوثي، سمير (2007). دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر في المصارف التجارية الأردنية. مجلة البحوث المالية والتجارية،المجلد2، العدد (2)، ، جامعة قناة السويس،مصر.

47. حجازي، وجدي حامد (2007). المعايير الدولية للمراجعة. الإسكندرية، مصر:دار التعليم الجامعي.

48. حسن، يوسف صلاح عبدالله (2013). دور المراجعة الداخلية في تحسين أداء إدارة المخاطر. المجلة العلمية التجارية والتمويل، العدد(2)، جامعة طنطا، طنطا، مصر.

49. حشاد، نبيل (2005). دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية. بيروت، لبنان: اتحاد المصارف العربية.

50. حفصية، سعودي (2015). فعالية وأداء وظيفة المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر بالمؤسسة الاقتصادية. رسالة ماجستير منشورة، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، الجزائر.

51. حماد، طارق عبدالعال (2007). إدارة المخاطر (أفراد– إدارات– شركات– مصارف). الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية.

52. حميد، سلوى حافظ (2014). مدي مساهمة التدقيق الداخلي في الجهاز المصرفي لدعم ونجاح إدارة المخاطر. مجلة المنصورة، العدد (23)، جامعة المستنصرية، الجزائر.

53. خربوش، حسني؛ وأرشيد، عبدالمعطي؛ وجودة، محفوظ (1999). الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق. الأردن، عمان: دار زهران.

54. خليل، جيهان طه (2008). تقييم دور المراجع الداخلي في إدارة المخاطر بالتطبيق على القطاع المصرفي. مجلة الشروق للعلوم التجارية، العدد (2).

55. خيرة، رحو (2012). دور التدقيق الداخلي في إدارة مخاطر المؤسسة. رسالة ماجستير منشورة، جامعة حسيبة بن بو على الشلف، الجزائر.

56. درغام، ماهر موسى حامد (2016). دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية. رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

57. درويش، عبدالناصر محمد سيد(2014). دور أنشطة المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر في شركات التأمين المصرية. مجلة المحاسبة والمراجعة، العدد (1)، جامعة بني سويف، مصر.

58. ذنيبات، على عبدالقادر؛ وشناف، باسل خالد (2006). تقويم مدقق الحسابات الخارجي لوظيفة التدقيق الداخلي في ظل تطبيق معيار التدقيق الدولي ذي الرقم(610). مجلة إدارة الأعمال، العدد (2).

59. راضي، محمد سامي (2014). دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر في بيئة الأعمال المصرية. المجلة العلمية التجارة والتمويل، العدد(1)، جامعة طنطا، مصر.

60. رضوان، إيهاب ديب مصطفى (2012). أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء المعايير التدقيق الدولي. رسالة ماجستير منشورة، جامعة غزة، فلسطين.

61. زاهية، توأم (2014). المراجعة الداخلية كمقارنة جديدة لإدارة المخاطر المصرفية. المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد (5)، الجزائر.

62. زكريا، زكريا عبده السيد (2006). محددات إدراك المراجعين الداخليين لمسئوليتهم في إدارة المخاطر وأثرها على محتويات تقاريرهم. مجلة الدراسات والبحوث التجارية، جامعة بنها، العدد (2)، بنها، مصر.

63. سعدودي، نور الإسلام (2015). دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية. رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.

64. عامر. أنس عبدالقادر (2003). مقومات تطبيق المراجعة الإدارية من قبل المراجع الداخلي في الشركات الصناعية الليبية العاملة في نطاق مدينة بنغازي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بنغازي، بنغازي، ليبيا.

65. عبدالفتاح، محمد عبدالفتاح محمد (2008). إطار مقترح لتطوير دور المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية. مجلة الفكر المحاسبي، العدد (2)، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر.

66. عبدالرحمن، عبدالرحمن عبدالله؛ و علي ، صالح حامد (2014). الدور الحديث للمراجعة الداخلية في زيادة فاعلية إدارة المخاطر. مجلة الدراسات والبحوث التجارية ،العدد (2)، جامعة سوهاج ، سوهاج، مصر.

67. عتش، عبده أحمد عبده (2011). إطار مقترح لتفعيل دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر في بيئة الأعمال المصرية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة طنطا، طنطا، مصر.

68. عصيمي، أحمد زكريا زكي (2009). دور المراجع الداخلي في مراجعة إدارة المخاطر الأعمال .المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد (2)، جامعة حلوان، مصر.

69. غفير، كاميليا مسعود سالم (1997). المقومات الأساسية للمراجعة الداخلية ومدى توافرها في المصارف التجارية الليبية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بنغازي، بنغازي، ليبيا.

70. فردويستون؛ ويوجين، برهام (1993). التمويل الإداري. السعودية: دار المريخ.

71. لظن، هيا مروان إبراهيم (2016). مدي فاعلية دور التدقيق الداخلي في تقويم إدارة المخاطر وفق إطار COSO. رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

72. محمد، عبدالباسط ناصف أحمد (2007). مدى تحقيق وظيفة المراجعة الداخلية لأهدافها في الوحدات الإدارية العامة. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بنغازي، بنغازي، ليبيا.

73. محمد، عمر السر حسين (2016). دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة على فاعلية إدارة المراجعة الداخلية في الحد من مخاطر التشغيل المصرفية. مجلة علمية محكمة تصدر عن الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، العدد (20)، الخرطوم، السودان.

74. مخلوف، أحمد محمد (2007). المراجعة الداخلية في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية. رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر، الجزائر.

75. مرابط، نوال (2013). دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.

76. مصرف ليبيا المركزي القانون رقم (1) لسنة 1973\2005 بشأن المصارف.

77. موسي، الشقيري؛ وأرشيد، عبد العاطي؛ وجودة محفوظ. المؤسسة المالية المحلية والدولية. عمان، الأردن: دار المسيرة،.

78. هاشم، هاشم على وعبدالزهره، عصام يونس (2015). نموذج إعادة تصميم وظيفة التدقيق الداخلي باعتماد إدارة المخاطر. مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد (2)، العدد (14)، جامعة البصرة، العراق.

79. هندي، منير إبراهيم (1999). أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية. الإسكندرية، مصر: دار المعرفة.

80. يونس، عاليا عياد اللافي (2015). واقع المخاطر المصرفية في ليبيا من منظور الحوكمة المصرفية. رسالة ماجستير منشورة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر.

ثانياً: المراجع باللغة الانجليزية:

1. Ayvaz, E and Pehlivanli,D (2010). Enterprise Risk Management Based Internal Auditing and Turkey Practice. Journal of Management.
2. Beasley and Author (2006). The Impact Of Enterprise Risk Management On The Internal Audit Function.
3. Beasley Metal (2008). The Impact Enter Pries Risk Management On The Internal Audit Function. Journal Of Forensic Accounting.
4. Bait- El-Mall; Smith, C.H\ And Taylor,M.E (1973).The Development Of Accounting In Libya. The International Journal Of Accounting Education And Research.
5. Flaherty, John j. maki, tony (2004). Enterprise Risk Management Integrated Framework-Executive Summary. the committee of sponsoring organizations of the tread way commission.
6. Hardy, D. Karin (2010). Managing Risk In Government: an introduction to enterprise risk management .Washington ibm center for business of government.
7. Institute of Auditors IIA (2004). The role of Internal Auditing in Enterprise . Wide Risk Management .
8. Institute of Auditors IIA (2009). The role of Internal Auditing in Enterprise . Wide Risk Management
9. Kilani, K.A.(November,1988) .The Evolution And Status Accounting In Libya. Ph D.Dissertation; University Of HuII.
10. Ramamurthy, Sridhar (2003) . Internal Auditing History evolution and prospects the institute of internal auditors research foundation. professional practice forensic accounting.

الملاحــق

جامعة بنغازي

كلية الاقتصاد – الدراسات العليا

استمارة الاستبيان

السيد:.....

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.....

تقوم الطالبة/ سعاد عبدالهادي عبدالرحمن الزوي بإجراء دراسة بعنوان "**دور المراجعين الداخليين في تقييم وتحسين فاعلية إدارة مخاطر منظمات الأعمال": دراسة تطبيقية على الإدارات العامة وإدارات المناطق بالمصارف التجارية العاملة في نطاق مدينة بنغازي**, تحت إشراف أ. د. مصطفى بكار محمود لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الإجازة العليا "الماجستير" في المحاسبة من كلية الاقتصاد بجامعة بنغازي.

نأمل من سيادتكم التكرم في المساعدة على إنجاح هذه الدراسة بالإجابة على أسئلة الاستبيان المرفقة مما يكون له أثرٌ بالغٌ في انجاز الدراسة المشار إليها أعلاه.

هذا ونؤكد لكم استخدام البيانات المتحصل عليها بصورة إجمالية لأغراض التحليلات اللازمة للدراسة دون الإشارة إلى مصدرها.

نشكر حسن تعاونكم سلفاً

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

أ. د مصطفى بكار محمود

أولاً: البيانات العامة عن المستجيبين:

الرجاء ضع علامة (√) أمام العبارة التي تنطبق عليك:

1. **التأهيل الأكاديمي:**
   - بكالوريوس ( )
   - ماجستير ( )
   - دكتوراه ( )
   - أخرى، أذكرها ..... ( )
2. **التخصص العلمي:**
   - محاسبة ( )
   - إدارة أعمال ( )
   - اقتصاد ( )
   - أخرى، أذكرها ..... ( )
3. **صفة المستجيب:**
   - أعضاء لجنة المراجعة (رؤساء وأعضاء لجان المراجعة) ( )
   - أعضاء المراجعة الداخلية (مديري إدارات المراجعة الداخلية والمراجعين الداخليين) ( )
   - أعضاء إدارة المخاطر(مديري إدارات المخاطر والعاملين بإدارة المخاطر) ( )
   - أعضاء إدارة الرقابة على المصارف والنقد بمصرف ليبيا المركزي (مدير إدارة الرقابة والمراجعين العاملين بها) ( )
   - المراجعين الخارجيين العاملين لحسابهم الخاص ( )
4. **عدد سنوات الخبرة في مجال المحاسبة والمراجعة:**
   - أقل من 5 سنوات ( )
   - من 5 إلى أقل من 10 سنوات ( )
   - من 10 إلى أقل من 15 سنة ( )
   - من 15 سنة فأكثر ( )

ثانياً: تجميع البيانات الخاصة باختبار الفرضيات:

م	العبارات والاستفسارات	درجة الأهمية				
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
السؤال الأول: بين إلى أي مدى توافق أو لا توافق على أن المتغيرات الخاصة بمتطلبات المراجعة الداخلية الرئيسية والفرعية التالية تؤثر تأثيراً جوهرياً موجباً على تقييم إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في نطاق مدينة بنغازي، وذلك بوضع علامة (√) في المكان المناسب.						
1	متطلبات المراجعة الداخلية.					
1.1	التأهيل العلمي للمراجع الداخلي.					
2.1	التأهيل العملي للمراجع الداخلي.					
3.1	استقلالية المراجع الداخلي.					
4.1	موضوعية المراجع الداخلي.					
5.1	بذل العناية المهنية للمراجع الداخلي.					
6.1	الالتزام بالمعايير المهنية للمراجعة.					
7.1	الصلاحيات الممنوحة للمراجع الداخلي.					
8.1	شمولية عمل المراجع الداخلي لكل نشاط المصرف.					
في حالة وجود أي متغيرات مستقلة فرعية أخرى خاصة بمتطلبات المراجعة الداخلية لم يتم الإشارة إليها، اذكرها وبين إلى أي مدى توافق أو لا توافق عليها:						
السؤال الثاني: بين إلى أي مدى توافق أو لا توافق على أن المتغيرات الخاصة بدور المراجعة الداخلية الرئيسية والفرعية التالية تؤثر تأثيراً جوهرياً موجباً على تقييم إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في نطاق مدينة بنغازي وذلك بوضع علامة (√) في المكان المناسب.						
2	دور المراجعة الداخلية.					
1.2	خدمات التأكيد.					
2.2	الخدمات الاستشارية.					
3.2	المشاركة في تقييم إدارة المخاطر.					
4.2	التحقق من الامتثال للقوانين والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.					
5.2	مراجعة أنظمة الرقابة الداخلية.					
6.2	متابعة أنظمة تقنية المعلومات (العمليات الالكترونية).					
في حالة وجود أي متغيرات مستقلة فرعية أخرى خاصة بدور المراجعة الداخلية لم يتم الإشارة إليها، اذكرها وبين إلى أي مدى توافق أو لا توافق عليها:						
7.2						
8.2						
9.2						

م	العبارات والاستفسارات	درجة الأهمية				
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
السؤال الثالث: بين إلى أي مدى توافق أو لا توافق على أن المتغيرات الخاصة بدعم المراجعة الداخلية الرئيسية والفرعية التالية تؤثر تأثيراً جوهرياً موجباً على تقييم إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في نطاق مدينة بنغازي وذلك بوضع علامة (√) في المكان المناسب.						
3	دعم المراجعة الداخلية.					
1.3	دعم الإدارة العليا (وجود لجنة مراجعة)					
2.3	دعم حوكمة المصارف.					
في حالة وجود أي متغيرات مستقلة فرعية أخرى خاصة بدعم المراجعة الداخلية لم يتم الإشارة إليها، اذكرها وبين إلى أي مدى توافق أو لا توافق عليها:						
3.3						
4.3						
2.3						
السؤال الرابع: بين إلى أي مدى توافق أو لا توافق على أن المتغيرات الخاصة بفاعلية المراجعة الداخلية وفق إطار (COSO) الرئيسية والفرعية التالية تؤثر تأثيراً جوهرياً موجباً على تقييم إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في نطاق مدينة بنغازي وذلك بوضع علامة (√) في المكان المناسب.						
4	فاعلية المراجعة الداخلية وفق إطار (COSO).					
1.4	البيئة الداخلية.					
2.4	وضع الأهداف.					
3.4	تحديد المخاطر.					
4.4	تقييم المخاطر.					
5.4	الاستجابة للمخاطر.					
6.4	أنشطة الرقابة.					
7.4	تقييم نظام الإبلاغ المالي (المعلومات والاتصالات).					
8.4	المراقبة.					
في حالة وجود أي متغيرات مستقلة فرعية أخرى خاصة بفاعلية المراجعة الداخلية وفق إطار(COSO) لم يتم الإشارة إليها، اذكرها وبين إلى أي مدى توافق أو لا توافق عليها:						
9.4						
10.4						
11.4						

شكراً على إجاباتكم

The Role Of Internal Auditors In Evaluating And Improving The Effectiveness Of Business Risk Management

By

Soad Abdulhadi Abdulrahman

Supervised by

Prof. Dr.Mustafa B.Mahmoud

Abstract

The study aims to identify the role of internal auditors in assessment of business's risk management in general. It also attempts to obtain empirical evidence from the staff of commercial banks general managements and the managements within Benghazi districts in particular.

The study adopted deductive and inductive method, known as the modern scientific method, in accounting. The technique used by U.S Accounting Standards Board (ASB) since its establishment in 1973. It is also the method used in many similar studies in Libyan universities.

A questionnaire was utilized as an instrument of collecting relevant data for hypotheses test. The study hypotheses and questionnaire questions articulated according to the theoretical framework and related literature. In gathering the questionnaire parts, close-questions of an open end were used to capitalize on close questions advantages and avoid their disadvantages.

The study sample consisted of auditing committees' members, auditors of internal auditing departments and risk managements of commercial banks that operate in Benghazi city, auditors of in department of banks and money monitoring in Libyan central bank, and private external auditors registered in Libyan central bank.

The study used constancy analysis to verify the steadiness of questionnaire questions and its conformity to the study objectives. It also used descriptive statistics to determine the trend of participants' responses and inductive statistics (uni - variation analysis) to identify the basic differences in participants' responses at significance level of 0.05%, assuming that the data was normally distributed. If there were essential discrepancies, multiple comparisons would be collected to determine the group (s) that crucially differs from other groups. For hypotheses test, T-test per sample was utilized.

The study revealed that internal auditors have an essential role in evaluating risk management of commercial banks working in Benghazi city. However, comparison of statistical analysis (scientific conclusions) by its theoretical conclusions results (study hypotheses), so-called induction, has shown that theoretical and scientific conclusions of the study were matched. Therefore, the study added scientific evidence from local environment support its literature and augmented its theoretical conclusions.

The Role Of Internal Auditors In Evaluating And Improving The Effectiveness Of Business Risk Management

(A study Applied To The Public Administrations & Managed Areas Commercial Banks Operating Within The City Of Benghazi)

By

Soad Abdulhadi Abdulrahman

Supervised by

Prof. Dr.Mustafa B.Mahmoud

Professor Of Accounting

Benghazi University

Thesis

Submitted For Partial Fulfillment Of Master Degree In Accounting

Benghazi University

Faculty Of Economics

Spring 2019